قضية لبنان
أمام مجلس الأمن

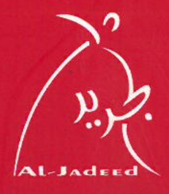
النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية

٦ - ١١ حزيران ١٩٥٨

تسبقها

قراءة في «كتاب» ١٩٥٨

بقلم محمد حسين شمس الدين



قضية لبنان
أمام مجلس الأمن

النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية

٦ - ١١ حزيران ١٩٥٨

تسبقها

قراءة في «كتاب» ١٩٥٨

بقلم محمد حسين شمس الدين





بيروت. تشرين الثاني ٢٠٠٧
ISBN 9953-11-025-5

صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت – لبنان
هاتف وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٥٥ ٣٦ ٠٤ – ٧٣ ٩٨ ٥٠
aljadeed@cyberia.net.lb

هذا «الكتاب»...

كان صدور هذا الكتاب في طبعته الأولى، دونما ذكر لتاريخ النشر، ولو أن تقدير هذا التاريخ ليس بالأمر الصعب، عن «دار لبنان للطباعة والنشر»[1]؛ وإذ تستحل دار الجديد، بالتعاون مع أمم للتوثيق والأبحاث، إعادة نشره، بحرفيته، وعلى ما يعتور بعض نصوصه من اضطراب مردّه على الأرجح إلى الترجمة، فعذرها إلحاح الحاجة إلى وضع هذه النصوص - التي لا حقوق تجري عليها - في المتناول على سبيل الدعوة إلى التأمل فيها وإلى التأمل، على ما يكتب محمد حسين شمس الدين في تقديمه لها، «في الزمن اللبناني - [الذي] لم يتزحزح عن تلك اللحظة قيد أنملة».

دار الجديد

(١) وقد قدمت الدار المذكورة لهذه المحاضر بمقدمة، تحت عنوان «جزء من التاريخ» جاء فيها: «انتقلت قضية لبنان إلى الميدان العالمي، منذ أن قدمت الحكومة اللبنانيّة شكواها إلى مجلس الأمن الدولي ضدّ تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤونها الداخلية. وقرأ الناس في لبنان وفي العالم العربي الخلاصات التي حملتها وكالات الأنباء عن وقائع جلسات مجلس الأمن والنتائج التي انتهى إليها. فإذا هي بطابع الاقتضاب الذي تتميز به الأنباء السريعة، لا تروي غلّة ولا تفيد في معرفة الروح التي سادت المناقشات بتفاصيلها الدقيقة، فضلاً عن أنها لا تصلح أساساً للتاريخ.
=

= ويسر دار لبنان للطباعة والنشر أن تفتتح منشوراتها بهذا الجزء الأول من هذه السلسلة، سلسلة «وثائق ومستندات»، فتضع بين يدي القارئ في لبنان والعالم العربي النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية التي خصصها مجلس الأمن الدولي لبحث الشكوى اللبنانيّة.

إنه جزء من تاريخ لبنان، ومن تاريخ العالم العربي، بل من تاريخ العالم، تقدمه دار لبنان للطباعة والنشر إلى القارئ العربي في حرص شديد - على قدسية النص، وبالروح العلمية المجردة التي آن الأوان لاعتمادها في كل أبحاثنا السياسية، وفي كل ما نطلق من أحكام بشأن حاضر بلادنا ومستقبلها.

دار لبنان»

تسبق المقدمة هذه صورة للرئيس كميل شمعون ذيلت بعبارة «بطل قضية لبنان» ويليها التعريف الموجز التالي بـ«مجلس الأمن، صلاحياته وأنظمته»:

مجلس الأمن جسم منبثق عن منظمة الأمم المتحدة، مع عدد من المجالس الأخرى المختلفة الأهمية، غير أنه أهمها إطلاقاً بالنسبة لمسؤولياته وصلاحياته، فشرعة الأمم المتحدة في بندها الرابع والعشرين تلقي على عاتقه المسؤولية الأولى في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين.

وهو مؤلف من أعضاء دائمين، وأعضاء غير دائمين، والأعضاء الدائمون خمسة هم: الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، والصين الوطنية.

أما الأعضاء غير الدائمين فستة ينتخبون لمدة سنتين من الجمعية العمومية، ويجدد نصفهم كل سنة. أما خلال الدورة الحالية فالأعضاء غير الدائمين هم: العراق وكولومبيا، وكندا، واليابان، والسويد، وباناما.

أما وقد عرفت طريقة تأليف المجلس، فعلينا أن نبحث في مَن يحق له التقدم بشكوى إليه!

شعار منظمة الأمم المتحدة الأول هو عدم التدخل في كل ما له علاقة بالأمور الداخلية في بلد من البلدان، ونتيجة حتمية لذلك، لا يحق، إلا للحكومات الشرعية، المنبثقة حسب دساتيرها من الشعب، أن تحتكم إليه، أو تتقدم منه بشكوى. =

= ولمجلس الأمن صلاحيات واسعة لم يعرفها جسم دولي بعد، ومنها:

١) تسوية الخلافات بين أعضاء المنظمة.
٢) وضع التصاميم لتنظيم قضايا التسلّح.
٣) تدخّله في كل ما يهدد السلام.
٤) تنفيذ مقررات الجمعية العمومية بالقوة.

أما قراراته فتتخذ دائماً بالأكثرية، وهذه الأكثرية على نوعين:

الأول فيما يتعلق بالأصول، ويكتفى لهذا بسبعة أعضاء على أحد عشر ليكون القرار نافذاً، والثاني، فيما يتعلق بغير الأصول، ولا يكتفى بسبعة أصوات من أصل أحد عشر منها فحسب، بل يجب أن يكون من ضمنها الأصوات الخمسة العائدة للأعضاء الدائمين، وإلا فسد القرار.

أما نتيجة هذا البند فكانت ما أسمي بالفيتو، وقد استعمل استعمالاً متكرراً وفي أحوال متعددة، خصوصاً من قبل الاتحاد السوفياتي، مما أدى واقعياً إلى شل أعمال المجلس فيما يختص بالقضايا الهامة.

فهل يعني ذلك أن القرار الذي يتعرض للفيتو، أو كما يُقال له أيضاً حق النقض، لا استئناف له ولا مرجع بعده؟ وبكلمة ثانية هل إن مجلس الأمن هو المرجع الأخير للمحتكمين إليه؟

بالطبع لم يكن التهديد بحق النقض، أو الفيتو، ليوافق الدول، كبيرة كانت أو صغيرة، إذ إنه كان تهديداً للمنظمة بأسرها، ولهذا، فقد سد هذا النقص بطريقتين:

الأولى وهي ما سمي بالجمعية الصغرى، التي هي جسم منبثق من الجمعية العمومية، والتي يحق لها دعوة الجمعية العمومية أي وقت شاءت، كما لها الحق بالتحقيق داخل الأمم المتحدة، إلى غير ذلك.

والثانية هي الأكثر أهمية تقضي بانعقاد الجمعية العمومية بناء على طلب سبعة من أعضاء مجلس الأمن في حال تلكؤ هذا الأخير عن القيام بواجباته.

وبناء على طلب الأعضاء السبعة هؤلاء، أياً كانوا، وبقطع النظر عن الأعضاء الدائمين، تجتمع الجمعية العمومية، وتتخذ قراراتها بأكثرية الثلثين وتنوب عن المجلس في جميع =

= صلاحياته، من تسوية الخلافات، إلى وضع تصاميم قضايا التسلح، الى التدخل في كل ما يهدد السلام، وتنفيذ مقررات الجمعية كلها. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية لا تتدخل فقط في حال تعدّ مكشوف بل في حال أي تهديد لمثل هذا التعدي، سافراً كان أو مستتراً...

وكذا تكون قد عطلت طريقة استعمال الفيتو تعطيلاً نهائياً وتكون لمنظمة الأمم المتحدة الكلمة الأخيرة النافذة في حل كل خلاف دولي من شأنه أن يعرض السلام العالمي للخطر.

قراءة في «كتاب» ١٩٥٨

بقلم محمد حسين شمس الدين

وأنت تقرأ هذه «المحاضر الرسمية» عن مناقشات مجلس الأمن الدولي ما بين ٦ و١١ حزيران ١٩٥٨، أي عشية «الحرب الأهلية»، في صدد شكوى كان قد تقدم بها لبنان إلى المجلس، طالباً فيها «المساعدة العاجلة» لوقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة آنذاك في شؤونه الداخلية، ومساندتها المعارضة اللبنانية، بالمال والسلاح والسياسة والإعلام، لتغيير السلطة القائمة من طريق «المقاومة الشعبية المسلحة» - وأنت تقرأ ذلك لا يسعك إلا أن تفكر بصوت عال: هوذا التاريخ يعيد نفسه... وحرفياً! ذلك أن التطابق ما بين الموضوع آنذاك، بجوهره وتفاصيله المملة، وبينه الآن وهنا، يكاد يكون (التطابق) مذهلاً. سيخيل إليك أنك تقرأ تقريراً عن اللحظة اللبنانية الراهنة، ولن تجد أي خلل في المعنى أو السياق إذا ما استبدلت مسميات اليوم بما يعادلها من مسميات آنذاك الماثلة أمامك في هذه المحاضر. لذا يصعب عليك أن تترك هذا الكتاب، إذا ما شرعت في قراءته، قبل بلوغك صفحته الأخيرة. هو كتاب «يؤكل»، لشدة إغوائه وطلاوته، وجبة واحدة.

بالرغم من ذلك أجدني، بعد شيء من التدقيق، أعيد النظر في انطباعي الأول بأن تاريخنا يعيد نفسه. فما يحدث اليوم، وإن كاد يكون صورة مطابقة لما حدث قبل نصف قرن، ليس عوداً للتاريخ على بدئه، بل هو دليل قوي على أن الزمن اللبناني لم يتزحزح عن تلك اللحظة قيد أنملة. حقيقة الأمر أن المشكلة اللبنانية، أو قضية لبنان بحسب عنوان الكتاب، في مجمل مكوناتها الداخلية والخارجية، وفي مجمل التعاطي معها، لم تنتقل، بعد ١٩٥٨، إلى حال أخرى مختلفة ، ثم عادت أدراجها بعد فترة من الزمن إلى مربع الأزمة الأول، كما يقال إن التاريخ أعاد نفسه نتيجة إعادة إنتاج شروط المشكلة، بحسب عبارة المادية التاريخية. ما حدث عملياً هو مراوحة تاريخية، على مزيد من الشيء نفسه، بسبب المراوحة.

لم يطرأ على معضلة لبنان، بما هو اختراع لطيف يحاول أن يعيش وينمو وسط كائنات غضنفرية، أي تغيير جوهري. الاختراع اللطيف هو هذا الكيان التعددي الذي يجدر بمكوناته أن تجتهد للتخفيف من ذاكرة التنازع والرغبة في الانغلاق على الذات، تخففها من نزعة الغلبة وعادة «البصبصة» نحو الخارج، كي تقدم اقتراحاً إنسانياً للعيش معاً متساوين ومختلفين. مثل هذا الاقتراح يتطلب عقلية لا عقليات لبنانية تشتغل على مقام الـ Soft لا مقام الـ Hard، أي يتطلب مجموعات/ طوائف لا تصاب بانتفاخ الذات فتتوهم أنها «صارت شواهينا» كلما «شمّت رائحة إبطها»... مثلما يتطلب بيئة إقليمية ودولية تتذوق المقام نفسه. أما الكائنات الغضنفرية التي اكتنفت نشوء الكيان

ولازمته عبر المراحل، كلها أو جلها، فهي: لعبة الأمم الشديدة الوطأة على الصغار؛ دولة إسرائيل المناقضة والمناهضة للاقتراح اللبناني؛ العروبة السياسية الابتلاعية؛ الإسلام السياسي الفتوحاتي؛ ثم الأصوليات التكفيرية الإلغائية على اختلاف صفوفها... تلك جميعاً أثبتت، بالخطاب والسلوك، أنها كائنات وحشية، فاوستية افتراسية، وضعيفة الحساسية إزاء الاقتراح اللبناني، الهشّ بطبيعته، إنما الثمين بهشاشته، وفق المعايير غير السائدة. في المقابل فإن الأمم، أي الناس، من دون لعبة من نوع الألاعيب، وحتى دولة إسرائيل بشروط الحق الفلسطيني واختيار أهله، والعروبة الحضارية («حضارة الوجه» بحسب التعبير الرائع لبطاركة الشرق الكاثوليك «أي حضارة التلاقي الودي والتحاور الحقيقي والتخاطب المباشر»)، وإسلام الحنيفية السمحاء، وأصولية التعامل وفق الأصول وبالعروف... فتلك كائنات لطيفة يطيب العيش معها.

إذا تأملنا في جوهر المعضلة اللبنانية، عبر محطاتها الأساسية، سنكتشف أن مجمل عناصر المشكلة ظل ملازماً هذا الكيان ملازمة الظل لصاحبه: ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣ (نشوء الكيان، ثم استقلاله وما رافق ذلك من مخاض عسير)؛ ١٩٤٨ (قيام دولة إسرائيل وما شكله من صدمة حضارية سلبية لمعنى لبنان)؛ ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ (الانفصال المالي والجمركي عن سوريا وإلغاء هيئة المصالح المشتركة)؛ ١٩٥٨ (الحرب الأهلية الأولى بعد الاستقلال)؛ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ (الحرب العربية الإسرائيلية ثم اتفاق القاهرة، وما رافق ذلك وأعقبه

من اضطراب دشن مرحلة «لبنان الساحة المفتوحة»)؛ ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ (الحرب الأهلية وحروب الآخرين في الساحة المفتوحة وعليها)؛ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥ (تلزيم الساحة المفتوحة لحكم البعث السوري وإطلاق يده في تشويه معنى لبنان وتصديع مرتكزاته)؛ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ (الاستقلال المطلوب/ الممنوع، في لحظة أشبه ما تكون بلحظة الشكوى اللبنانية إلى مجلس الأمن عام ١٩٥٨).

وحتى لا يبدو كلامي الأخير افتراضياً، أو تأملياً خالصاً، يحسن بي أن أظهر الصورة المقارنة التالية، مستمدة من وقائع المحاضر الرسمية التي تضمنها هذا الكتاب:

أولاً: قدمت الشكوى اللبنانية عام ١٩٥٨ إلى مجلس الأمن وإلى مجلس الجامعة العربية في وقت واحد، وجرت المناقشات في المجلسين بالتوازي. أما جامعتنا العربية فلم تتمكن من اتخاذ أي قرار، فيما مجلس الأمن، بموافقة عشرة أعضاء، وامتناع الاتحاد السوفياتي عن التصويت، اتخذ قراراً بإرسال فريق دولي لمراقبة الحدود بين لبنان وسوريا. لنلاحظ أن لبنان اليوم يعيش في ظل قرار دولي رقمه ١٧٠١ وأقل بنوده مراقبة الحدود، فيما لا تزال الجامعة العربية تتلمس دوراً لم يتجاوز مهمة الاستطلاع والوقوف على آراء وخواطر المتخاصمين اللبنانيين، ومَن خلفهم من كائنات غضنفرية.

ثانياً: وأنت تقرأ مستندات الاتهام، ومبررات الشكوى، بالوقائع والأرقام، التي قدمها وزير الخارجية اللبناني شارل مالك عام ١٩٥٨، لا بد أن تحضر أمامك «شنطة» الوزير طارق متري أمام مجلس

الجامعة العربية في حزيران ٢٠٠٧، حيث حشر مستنداته الاتهامية ضد التدخل السوري في شؤون لبنان الداخلية وعبر الحدود. هذا مع اختلاف «طفيف» هو أن مستندات الوزير مالك نوقشت تفصيلياً في مجلس الأمن، بينما «لم تفتح» شنطة الوزير متري في مجلس الجامعة، على ما قيل وبدا.

ثالثاً: وهو الأهم من حيث الشكل، أنه بإزاء دعوى الحكومة اللبنانية آنذاك، ثمة تدخل خارجيّ، سياسيّ أمنيّ في شؤون لبنان الداخلية، من قبل سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتحدة)، بتشجيع من الاتحاد السوفياتي، واقتنع بدعواها معظم أعضاء مجلس الأمن... في مقابل ذلك قال الطرف الآخر، ممثلاً بمندوبي الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي، عمر لطفي والسيد سوبوليف، ما مفاده: «ما من تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية. المشكلة في لبنان داخلية، وهي في نظرنا بين حكومة غير وطنية تريد ربط لبنان بعجلة الاستعمار، ومعارضة وطنية تريد الحرية والاستقلال. لذا لا مسوغ قانونياً للدعوى ولا لتدخل مجلس الأمن... ونحن نؤيد أي حل يتفق عليه جميع اللبنانيين». تسأل نفسك وأنت تقرأ هذا الكلام: هل هو عمر لطفي من يتكلم أم وليد المعلم؟! أهو سوبوليف أم منوشهر متكي؟!

تلك النقاط الثلاث، بما فيها صدور القرار بتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٨، استحوذت على كل مناقشات مجلس الأمن في مدى ثلاث جلسات وعشرات الساعات. وهي كما نرى نقاط «في الشكل»، أي

«على صعيد التدبير المباشر» بحسب عبارة شارل مالك. في نهاية الجلسة الأخيرة، وخلال بضع دقائق لا غير، تمكن الوزير مالك من طرح القضية اللبنانية «على الصعيد التاريخي؛ أي المسائل الجوهرية التي يثيرها التاريخ من خلال أزمة لبنان» كما قال. ولسوف يتبين لنا أن هذه المسائل الجوهرية لا تزال عالقة، وأن التاريخ لم يتلق حتى الآن جواباً شافياً عن الأسئلة التي أثارها عام ١٩٥٨.

قال شارل مالك: «إن الأزمة اللبنانية القائمة تطرح على الأمم المتحدة سؤالين تاريخيين:

(أ) يتعلق الأول بمشكلة الدول الصغرى، وهو: هل بإمكان الأمم المتحدة أن تحمي هذه الدول، أم أنها أمست معتركاً تتجابه فيه الدول الكبرى، تاركة الصغرى لمصيرها البائس؟

(ب) الثاني، هل بإمكان جهاز الأمم المتحدة مواجهة كل نشاط هدام وكل اعتداء غير مباشر على الدول الصغرى؟».

«وتطرح الأزمة اللبنانية على العرب مشكلتين تاريخيتين:

(أ) هل هناك مكان لدولة عربية صغيرة مستقلة، أم أن على الدول الصغرى، عاجلاً أم آجلاً، أن تذوب في دولة كبرى؟

(ب) هل الفلسفة التي ستعم العالم العربي ستأخذ بالشمولية

أم أنها ستحترم خيارات الدول والمجتمعات في تطور فردي يراعي الخصوصيات؟».

«وتطرح الأزمة اللبنانية على اللبنانيين تحدياً من خلال سؤالين:

(أ) هل باستطاعة لبنان الصمود أمام الضغط، وهل يملك الحكمة السياسية والأدبية والمرونة اللازمة التي ستمكنه من البقاء بعد هذه التجربة؟

(ب) هل للبنان صداقات كافية في الشرق الأوسط وفي العالم تخوله الصمود أمام هذا الضغط؟».

«وتطرح الأزمة اللبنانية على بلدان الشرق الأوسط سؤالاً ضميرياً ومصلحياً: هل في ضياع استقلال لبنان خدمة للسلم والاستقرار في هذه المنطقة، أم سيكون فاتحة لسلسلة من الأحداث لا يمكن لأحد التنبؤ بعواقبها؟».

«وتطرح الأزمة اللبنانية أخيراً سؤالاً حضارياً على الغرب: هل الغرب في وضع يمكنه من مواجهة التحدي الذي يطبع علاقات الغرب بالشرق الأوسط، أم أن هناك نقصاً أساسياً - يشكو منه الغرب ويفرض عليه تالياً اعتزال تلك المنطقة ثقافياً وحضارياً بصورة نهائية؟».

وختم شارل مالك بالقول: «إننا لا نريد إلا العيش بأمان مع جيراننا، ونرغب في تأدية قسطنا المتواضع من أجل الحرية والازدهار في الشرق الأوسط، وهذا لا يتوفر لنا إلا إذا كنا بعيدين عن القلق والتهديد، وشاعرين بأنفسنا أحراراً مستقلين».

في تقديري أن القضية اللبنانية، في جوهرها، لا تزال قيد الأسئلة التاريخية التي طرحها الوزير شارل مالك عام ١٩٥٨. كما أرى أن قراءة هذا الكتاب تساعد على إعادة النظر في «الصورة النمطية» التي كوّنها كثير من اللبنانيين عن أزمة ١٩٥٨، والتي سحبت نفسها على محطات أخرى لاحقة في تاريخ الأزمة اللبنانية المتمادية. قد أضيف فكرة وحيدة في هذا الصدد، وهي أن العرب والعالم اليوم، في دوائر تفكيرهم المعتدل، قد باتوا، على ما يبدو لي، أكثر تفهماً من ذي قبل للنموذج اللبناني، وأكثر إحساساً بحاجتهم إليه، انطلاقاً من مصلحتهم، وبعد إخفاقات المجتمعات المعاصرة في استيعاب قضية التعدد وفي معالجة أسباب العنف. وهذه «فرصة تاريخية» من الغباء الشديد تفويتها، أو تضييعها في بابل الصغائر اللبنانية.

بيروت، أيلول ٢٠٠٧

محضر الجلسة الأولى

الجمعة ٦ حزيران ١٩٥٨

نص شكوى لبنان
إلى مجلس الأمن

شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى حالة وخلاف من شأن استمرارهما تعريض حالة السلم والأمن الدوليين للخطر، وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحة من سوريا إلى لبنان، وإقدام هذه العصابات على إزهاق أرواح اللبنانيين وهدم ممتلكاتهم، واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في أعمال الإرهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان، وتزويد الأفراد والعصابات الثائرين في لبنان ضد السلطات القائمة بالأسلحة من سوريا، وشن حملة عنيفة بواسطة الراديو والصحافة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للإضراب والتظاهر وقلب السلطات القائمة في لبنان، وعن طريق أعمال تحدّ أخرى.

عقد مجلس الأمن جلسته الأولى للنظر في شكوى لبنان الساعة الثالثة بعد ظهر الجمعة في السادس من حزيران - توقيت نيويورك - وبعد أن وافق المجلس على جدول الأعمال المتضمن طلب لبنان النظر في شكواه، دعي الدكتور شارل مالك والسيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة إلى قاعة المجلس. وأعطى الدكتور تسيانغ مندوب الصين الوطنية ورئيس المجلس الكلام للدكتور شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية الذي ألقى البيان التالي:

شارل مالك يفتتح الجلسة بتفصيل شكوى لبنان

قبل أن أباشر الإدلاء ببياني الرسمي، أرى لزاماً عليّ أن أفضي أمام مجلس الأمن ببعض الإيضاحات.

لقد قدمنا شكوانا الحالية بادئ ذي بدء لجامعة الدول العربية، ورأينا ذلك نظراً لكون لبنان عضواً في هذه المنظمة الإقليمية. وبعد ذلك، رفعنا قضيتنا إلى مجلس الأمن الذي أدرجها في جدول أعماله ليوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ أيار ١٩٥٨. وكانت جامعة الدول العربية في ذلك الحين قد وجهت الدعوة للاجتماع يوم السبت في ٣١ أيار بقصد درس هذه القضية. وهكذا رأت الحكومة اللبنانية من واجبها أن تطلب من مجلس الأمن في ٢٧ أيار إدراج

القضية في جدول أعماله على أن لا تجري المناقشة في أساسها حتى يتسنى للجامعة العربية إمكانية البحث فيها.

وبعد مرور أسبوع، أي نهار الثلاثاء الفائت، طلبنا من مجلس الأمن أن يجتمع من جديد لدراسة هذه القضية.

وقد تفضل مجلس الأمن بتلبية طلبنا مرتين.

ويوم السبت الفائت باشرت جامعة الدول العربية بدرس قضيتنا، وتبين منذ نهار الإثنين أن أعمالها ستستغرق مزيداً من الوقت لكي يتسنى للوفود أن تتشاور مع بعضها البعض، وأن يراجع كل وفد حكومته. لهذا طلبنا من المجلس، في جلسة الإثنين، أن يؤجل الاجتماع الذي كان مزمعاً عقده في اليوم التالي مهلة ثماني وأربعين ساعة. ومرة أخرى تفضل المجلس بقبول طلبنا. وكان عليه إذن أن يجتمع البارحة للنظر في قضيتنا، غير أنه قبل افتتاح الجلسة ببضع دقائق وردت علينا تقارير متضاربة حول المناقشات في مجلس الجامعة. فاضطررت للاتصال بالحال هاتفياً ببيروت ورأيت، بعد ذلك، أن ألجأ مرة أخرى إلى حلمكم لأطلب تأجيل الجلسة لمهلة أربع وعشرين ساعة.

وللمرة الثالثة استجاب المجلس لهذا الطلب. ولا يسع الحكومة اللبنانية في هذه المناسبة إلا أن تبدي شكرها لأعضاء مجلس الأمن ولحكوماتهم لروح التفهم الذي أبدوه في هذا الأمر.

إن مجلس الجامعة المنعقد منذ ستة أيام يتذاكر في موضوع شكوانا دون أن يتوصل لاتخاذ قرار بشأنها حتى الآن، وعليه فالحكومة اللبنانية ترى نفسها مضطرة ببالغ الأسف لعرض قضيتها على مجلس الأمن. وتشعر بهذا الاضطرار بمقدار ما تدل المعلومات التي ترد علينا على أن التدخل الذي هو موضوع شكوانا يزداد اتساعاً وشدة.

هذا ما رأيت أن أطلعكم عليه بمثابة عرض للوقائع التي جرت في الأيام الأخيرة قبل أن أدلي ببياني الرسمي.

وأخلص الآن إلى عرض قضيتنا.

لم تتح لي الظروف في الماضي أن أدافع عن لبنان مباشرة أمام الأمم المتحدة. وإنه لمن الصحيح أن كل ما يعمل وكل ما يقال في الأمم المتحدة له دائماً علاقة مباشرة بكل من بلداننا. غير أن لبنان لم يشكل يوماً من قبل موضوعاً رئيسياً لخطاباتي هنا. وهذا الموضوع الرئيسي كان غالباً يتناول في هذا المجلس حقوق الإنسان وغالباً أيضاً كان يتناول المساعدات الفنية، وأكثر من مرة يتناول مشاكل النمو الاقتصادي ومراراً كثيرة يتناول القضايا الثقافية، ومراراً قضايا نزع التسلح، وكنت أشترك مرات عديدة متكررة بمناقشة المشاكل المختلفة المتعلقة بآسيا وبأفريقيا والقضايا الهامة المتعلقة بالحرية والنظم الدكتاتورية في عالمنا المتخبط اليوم بالمآسي المفجعة.

لم تكن قضية واحدة تتناول العالم العربي دون أن أشترك في المناقشة فيها بصورة فعالة، فالعالم العربي هو عالمنا، وكنت أرى لزاماً عليّ، حتى في حالة عدم وجود تعليمات رسمية من حكومتي، أن أحاول توضيح مشاكله وأدافع عن قضاياه.

ومحفوظات الأمم المتحدة هنا تحوي على ما أظن ملايين الكلمات التي لفظتها بمناسبة عرض القضايا الهامة في العالم العربي، دفاعاً عن مراكش والجزائر وتونس وليبيا ومصر، في جميع نواحي مشاكلها المعروضة أمام الأمم المتحدة ودفاعاً عن اليمن وعن العربية السعودية وعن مصالحها في خليج العقبة، ودفاعاً عن سوريا وعن الأردن وعن جميع الدول الأخرى المناضلة في شبه الجزيرة العربية، ودفاعاً عن قضية فلسطين الخطيرة وما

كان لها منذ عام ١٩٤٦ من آثار بعيدة المدى هنا في هذه المنظمة وفي الرأي العام العالمي.

ولست أدعي أن هذا السيل من الخطابات أدى إلى تحقيق نتائج كثيرة، كما أني لست أعتقد، في حالة من الحالات المعينة، بأنه استنفد جميع عناصر الموضوع. غير أني أؤكد بكل بساطة أن لبنان نشط في جميع هذه القضايا لكي يدلل، - بواسطة ممثله، عن روح العدالة وحبه الحقيقة ويظهر نظرته الموضوعية في الأمور. وأضيف أنه حاول أن يهتم ليس بحقوق العرب فحسب وهذا كان من أوجب واجباته، بل بالمصالح الأساسية للبشرية جمعاء وللسلام في العالم. وأؤكد كذلك أنه لم يقدّر لأي إنسان، عربياً كان أم غير عربي، كما قدر لي العمل، كما عملت، باسم إخواني العرب، عارضاً رأيهم المشترك في مختلف القضايا التي تتابعت على مسرح الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك بفضل مؤهلاتي الشخصية بل نتيجة لتعاقب الأحداث تعاقباً غير مرتقب.

وإنني بهذا الماضي لفخور.

وكان لا بد لحلقة القدر أن تكتمل فجاء اليوم دور لبنان.

ويظهر أن القدر لم يشأ أن يوفر عليّ هذه التجربة. إنها ولا شك تجربة وتجربة مؤلمة تلك التي توجب على المرء أن يدافع عن بلده، لا ضد الأجنبي، بل ضد إخوانه وأهله. وإني سأقوم بهذا الواجب بتواضع وأنا مشبع بالنية الحسنة التامة.

أن يضطر لبنان، الصغير المسالم، لبنان الذي لم يسئ إلى أحد، والذي لا يمكنه الإساءة إلى أحد، لبنان الذي بحكم طبيعته لا يمكنه سوى أن يوقف نفسه لأعمال السلم ولخدمة الإنسان، لبنان المرتبط كيانه بالثقة، والصداقة

القائمتين بينه وبين سائر الدول العربية، أقول أن يضطر لبنان هذا، لبنان الخير، للدفاع عن نفسه لدى مجلس الأمن وأن يكون دفاعه موجهاً ضد أحد إخوانه في العالم العربي، يكاد يكون حقاً أمراً لا يُصدَّق.

وإنها لتجربة نفسانية كبرى لا يسعنا فيها إلا أن نصلي كي لا نظهر غير جديرين بالقضية الهامة التي يتوجب علينا الدفاع عنها.

ولا بد، كذلك، لحلقة القدر من أن تكتمل من جهة أخرى. يعرف العرب، ولا يزال الدهر يعلمهم مرارة الصراع ضد العالم الخارجي. والآن نقوم نحن باختبار الصراع الداخلي.

فالشعب العظيم هو الذي يحقق دوره في التاريخ عندما يواجه، ليس فقط التجارب المفروضة عليه من الخارج فحسب بل عندما يتغلب أيضاً وبالأخص على صعوباته ومشاكله الداخلية.

إن الاتجاهات والأماني والعوامل التي تحرك العالم العربي الحديث وتختمر فيه لا بد لها من أن يتصادم بعضها ببعض، أو أن يتآلف بعضها مع بعض. وعلى كل فالتاريخ هو الذي يبلور قوة الأمة ونضوجها.

أما القضية التي نعرضها على مجلس الأمن فتتضمن ثلاث شكاوى. الأولى تشير إلى أن تدخلاً ضخماً غير شرعي وغير مسبب قد حصل ولا يزال يحصل في شؤون لبنان من قبل الجمهورية العربية المتحدة. والثانية أن هذا التدخل يرمي إلى تقويض استقلال لبنان وهو بالفعل يهدد هذا الاستقلال.

والثالثة أن الحالة التي أوجدها هذا التدخل الذي يهدد استقلال لبنان من شأنه، فيما لو استمر، أن يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين. وإليكم الآن الإثباتات التي تقوم عليها هذه الشكاوى الثلاث:

أما حقيقة التدخل في شؤون لبنان فيمكن إثباتها بسرد ست فئات من الوقائع:

(أ) تزويد العناصر المخربة في لبنان بالأسلحة من قبل الجمهورية العربية المتحدة.

(ب) استعمال الأراضي السورية من قبل بعض العناصر اللبنانية للتدرب على أعمال التخريب وإعادة هذه العناصر فيما بعد إلى لبنان لتقوم بقلب حكومته الشرعية.

(ج) كون الرعايا المدنيين للجمهورية العربية المتحدة المقيمين في لبنان أو المرسلين إليه يشتركون بأعمال التخريب والإرهاب.

(د) كون عناصر حكومية تابعة للجمهورية العربية المتحدة تشترك بأعمال التخريب والإرهاب وتوجه حركة العصيان في لبنان.

(هـ) قيام حملة صحافية شديدة العنف لم يسبق لها مثيل تشنها الجمهورية العربية المتحدة ضد لبنان.

(و) وأخيراً قيام حملة إذاعية عنيفة لا مثيل لها بالفعل تشنها الجمهورية العربية المتحدة بغية إثارة الشعب اللبناني لقلب حكومته.

إذا ما قارنا هذه الفئات الست من الوقائع، بعضها ببعض، وجدنا أنها تثبت إثباتاً قاطعاً أن ثمة تدخلاً ضخماً غير شرعي وغير مسبب في شؤون لبنان من قبل الجمهورية العربية المتحدة. إن الإثباتات المتعلقة بالوقائع تحت (أ، ب، ج، د) تدخل في الجزء الذي سيتناول فيه بياني بحث الناحية المادية من التدخل. أما الإثباتات المتعلقة بالوقائع (هـ، و) وإن يكن لها نفس الأهمية

بالنسبة إلى إثبات الوقائع، فإنها تكون خاصة الطابع الشكلي للتدخل أعني ما سميت الشكوى الثانية، وهي قضية التدخل المقصود منه تقويض الاستقلال اللبناني والذي يهدّد بالفعل هذا الاستقلال. إذن، فالوقائع (هـ، و)، حملة الصحافة والإذاعة، سيتناولها البحث في جزء آخر من بياني. وأخيراً يتناول الجزء الأخير من البيان عرض الشكوى الثالثة وهي أن الحالة الناجمة عن التدخل من شأنها، فيما إذا طالت، أن تشكّل خطراً على حفظ السلم والأمن الدوليين. وبعد عرض الوقائع سأخلص إلى النتائج.

وأصل الآن إلى الأدلة الراهنة المتعلقة بالشكاوى الثلاث وإلى عرض ٦ فئات من الوقائع الثابتة.

إن الشكوى الأولى التي قدمت صادرة عن تأكدنا من أن الجمهورية العربية المتحدة تدخلت، ولا تزال تتدخل في شؤون لبنان الداخلية بصورة جسيمة غير شرعية لا مبرر لها وأن هذا التدخل لحقيقة ثابتة تدعمها الوقائع الآتية الموزعة على أربع فئات متتالية:

إننا نؤكد بادئ ذي بدء أن الجمهورية العربية المتحدة تقوم بتزويد العناصر الهدامة في لبنان بالأسلحة:

(١) بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٥٨ أوقفت سيارة خاصة تحمل الرقم ٤٧٧٤ لدى وصولها إلى مخفر الجمارك في العبودية - لبنان الشمالي. وأجري تفتيش فيها مع العلم أنها كانت متجهة من الأراضي السورية نحو لبنان فعثر في داخلها على الأسلحة التالية:

- ٥ رشاشات ثقيلة من طراز ١٩٤٩.
- ٥ رشاشات خفيفة من طراز ١٩٣٦.
- ١٦٤٥ رصاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن أسماء جنود سوريين كانت مسجلة على هذه الأسلحة: محمد العبدالله، مزهر دميان، زكريا رقم ١٧٩٩٢١ وأحمد الشيخ رقم ٣٩٥٩٣.

(٢) إن الدرك في لبنان أوقف بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥١ عصابة مؤلفة من مئة وعشرة أشخاص آتين من الأراضي السورية مدججين بالأسلحة. وأسفرت المعركة بين الدرك والعصاة التي دامت عدة ساعات عن مقتل ثلاثة لبنانيين وعدد من العصاة. وقد أفاد العصاة أمام المحكمة ما يلي:

دعي عدد يقرب من المئة من أنصار كمال جنبلاط اللبنانيين إلى حضور اجتماع في دمشق تحت إشراف حزبه بتاريخ الإثنين الموافق في ٧ نيسان ١٩٥٨. وفي هذا اليوم التقى هؤلاء الأشخاص بضباط من الجيش السوري في قهوة ما فطلب إليهم هذا الأخير البقاء في المدينة والعودة إليه في اليوم التالي. وفي الغد حضر إلى القهوة ذاتها ضابطان من الجيش السوري وتوليا أمر نقل اللبنانيين إلى الحدود اللبنانية السورية بواسطة سيارة شحن عسكرية. وقبل الوصول إلى الحدود تركت سيارة الشحن الطريق العام وسارت في الحقول ثم توقفت في مكان منعزل. فأمر الضابط اللبنانيين بالترجل من السيارة ونودي على كل واحد منهم فسلم رشاشاً خفيفاً وثلاثماية وتسعين رصاصة وقذيفة واحدة بعد أن درب الجميع على كيفية استعمال هذه الأسلحة. ثم صدرت إليهم التعليمات بالتسلل داخل الأراضي اللبنانية ومن ثم بالتفرق بأسرع ما يمكن من الوقت تجنباً لكل ملاحقة من قبل قوى الأمن اللبنانية.

(٣) ورد في تقرير مؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٥٨ عن الدرك في لبنان الشمالي ما يلي:

في أوائل نيسان ١٩٥٨ حضر أربعة ضباط سوريين، أحدهم برتبة مقدم

والآخر برتبة نقيب، إلى قريتين لبنانيتين مجاورتين للحدود اللبنانية السورية هما كره - حويك ومعيصره واجتمعوا بأفراد من عشيرة آل جعفر الذين سبق لهم وأعلنوا العصيان وسلموهم ٢٥ بندقية. وفي نفس الفترة من الزمن كان توزيع السلاح يجري على عشيرة عرب العتيق في وادي خالد. وبالواقع فقد شوهد أفراد هذه العشيرة الأخيرة والأسلحة بين أيديهم.

(٤) وجاء في تقرير مؤرخ في ١٧ نيسان ١٩٥٨ عن شعبة الأمن العام اللبناني في البقاع أن أفراد عشائر حماده وجعفر والحاج حسن أطلقوا أثناء ليل ٧ نيسان ١٩٥٨ ما يبلغ ألف رصاصة على مخفر الدرك في الهرمل. وفي مساء ١٢ نيسان ١٩٥٨ اجتمع العصاة أنفسهم بشخص يدعى مهدي حماده الذي كان آتياً من سوريا ومعه صندوقا متفجرات. وفي ليل هذا النهار ألقى هؤلاء العصاة المتفجرات على مراكز الحزب القومي الاجتماعي في الهرمل وحاولوا نسف جسر الدوار.

(٥) وفي أوائل أيار ١٩٥٨ علم الدرك في البقاع أن صبري حماده، وهو أحد زعماء المعارضة، قام بتوزيع الأسلحة على أنصاره وذلك فور عودته من سوريا في سيارة جيب عسكرية سورية.

(٦) ونقلاً عن تقرير الدرك رقم ٢٤١٣ - ١٢ تاريخ ١٦ أيار ١٩٥٨ في محافظة البقاع، دخل رجال مسلحون من سوريا إلى لبنان وهم يسوقون قافلة من البغال محملة بالأسلحة. وعندما شاهدهم الدرك وهاجمتهم الطائرات العسكرية ولوا الأدبار تاركين وراءهم عدداً من القتلى معهم كمية من الأسلحة والذخائر.

(٧) وفي الأسبوع الأول للاضطرابات الحالية ألقي القبض على زورقين شراعيين على مسافة من الشواطئ اللبنانية. أما الأول فكان يحمل أحد عشر شخصاً فلسطينياً من قطاع غزة المصري ومعهم رشاشات ومسدس واحد

و٧٤٠ قذيفة يدوية و٤٣٦٤ ليرة مصرية وأحدهم محكوم سابقاً لانتمائه لعصابة إرهابية. وجرت المطاردة أمام بلدة السعديات على مقربة من دار هو ملك خاص لرئيس الجمهورية اللبنانية. أما الزورق الثاني الذي ألقي القبض عليه قرب طبرجا شمالي بيروت فكان يحمل أحد عشر فلسطينياً من قطاع غزة مع العلم بأن هؤلاء سبق لهم أن أُدينوا قضائياً لدخولهم خلسة إلى الأراضي اللبنانية. ٢١ أيار ١٩٥٨ قامت الوحدات اللبنانية البحرية بإلقاء القبض على زورق آخر عليه ستة أشخاص لبنانيين من طرابلس أفادوا بأنهم آتون من تل كلخ في سوريا حيث سلموا السلاح ودربوا تحت إشراف ضباط سوريين على كيفية استعماله.

(٨) ويستدل من تقرير مؤرخ في ٢٦ أيار ١٩٥٨ وضعه المكتب الثاني اللبناني أنه عقد اجتماع في دوائر المكتب السوري الثاني ضم ثلاثة لبنانيين هم غالب ياغي من بعلبك ومحمد اليحفوفي من زحلة ورياض طه وهذا الأخير صحافي معارض. وأثناء هذا الاجتماع أمرهم الملازم السوري برهان أدهم بقصف الثكنات والقوات العسكرية أينما وجدت، وأوصاهم بعدم التعرض للممتلكات الخاصة للأميركيين ووعدهم بتسليمهم الأسلحة في بعلبك عن طريق قرية سرغايا. وقد صرح لهم الضابط أن الأسلحة المعطاة كافية وافية لصد أي هجوم تقوم به القوات العسكرية اللبنانية.

(٩) تبين من تقرير لدوائر الأمن العام اللبناني مؤرخ في ١٩ أيار ١٩٥٨، أنه ألقي القبض على ثلاثة رجال قرب قرية مجدل عنجر. ولدى استجوابهم اعترفوا بأنهم ذهبوا إلى دمشق بأمر من الحزب الاشتراكي ليستلموا أسلحة وذخيرة بغية نقلها إلى دير العشائر واستعمالها ضد السلطات اللبنانية. وقد شاهد رجال الأمن عدداً من سيارات الشحن تحمل أسلحة وذخائر وأفراداً من

الجيش السوري إلى بيت راعي العريان وهو شقيق لزعيم معارض معروف في تلك المنطقة.

(١٠) كما يتبين من تقرير المكتب الثاني اللبناني المؤرخ في ٢٧ و٢٨ أيار ١٩٥٨ أنه صودر على الأراضي اللبناني الأسلحة والذخائر التالية التي لا تستعملها سوى الجيوش النظامية.

في بعلبك أربع قنابل مضادة للمصفحات، إنيرغا، وفي عين زبده في البقاع مدفع مضاد للطيارات و٤ صناديق قذائف مدافع الهاون وجهاز لاسلكي للجيش.

وفي حرج عين زبده صندوق يحتوي على عشر قنابل مضادة للمصفحات، إنيرغا، و٦ قنابل وعلى لغم ضد المصفحات.

إنني أؤكد أنه لا يمكن ابتياع هذه الأسلحة من السوق الحرة.

(١١) ويحتوي تقرير للمكتب الثاني اللبناني مؤرخ في ٢٨ أيار ١٩٥٨ على لائحة بأسلحة مختلفة وذخائر سورية المصدر وهي تختلف في الأنواع والأجناس ولا تستعملها سوى الجيوش النظامية. وأفاد المدعو هشام ناجي الذي ألقي القبض عليه مع رفاق له في ٢٨ أيار ١٩٥٨ أن هذه الأسلحة كانت مرسلة إلى محمد حمزة وهو زعيم معارض معروف في طرابلس. وقد كانت تحمل تلك الأسلحة طابع الجيش السوري والمصري. ويوجد لدي صور تلك الأسلحة الحاملة الإشارات المذكورة.

(١٢) وفي ١٢ أيار ١٩٥٨ أوقف على الحدود السورية اللبنانية القنصل العام لبلجيكا في دمشق السيد لويس دي سان وصودرت من سيارته الأسلحة التالية:

- ٣٥ رشاشاً.
- ٢٨ مسدساً مع ذخيرتها.
- ٣٥ مشطاً للبنادق.
- ٣١ صندوق خرطوش للمسدسات تحتوي على ١٥٠٠ خرطوشة.
- ١٥٠٠ خرطوشة - قذيفة أوتوماتيكية.

وكان يحمل القنصل العام رسالة موجهة إلى شخص مجهول الهوية في بيروت تحتوي على تعليمات بنسف ثلاثة شوارع رئيسيّة في بيروت ونسف القصر الجمهوري. وكانت توصي الرسالة بإلقاء المتفجرات في أنحاء مختلفة من المدينة وإقامة الحواجز في الشوارع واغتيال الشخصيات السورية المقيمة في بيروت. وتجدر الإشارة إلى أن السيد دي سان رفض عند توقيفه أن تفتش سيارته وطلب العودة إلى سوريا دون تفتيش عادلاً عن متابعة سيره إلى لبنان. وقد ادّعى بأن سائقه سلّمه الصناديق الموجودة فيها الأسلحة وكان يجهل تماماً محتوياتها، وبعد دقائق حضر السائق بنفسه إلى الجمارك اللبنانية يرافقه رئيس مخفر الجمارك السوري ليحصل على معلومات عن السيد دي سان، وكان شديد الاضطراب. وفي الليلة التي تبعت توقيف السيد دي سان تعرّض مخفر الجمارك الذي أجرى تفتيشه لاعتداء مسلّح قامت به عدة مئات من السوريين واللبنانيين القادمين من سوريا. ويشكل هذا الاعتداء وثيقة أخرى.

وقد أعلنت الحكومة اللبنانية منذ البدء أنها مقتنعة تماماً بأن لا علاقة للحكومة البلجيكية الصديقة بنشاط السيد دي سان.

(١٣) وفي ٢٩ أيار ١٩٥٨ ألقي القبض على أشخاص عديدين بالقرب

من صور في جنوب لبنان لاشتراكهم في أعمال فوضوية في قرية قانا وكان في حيازتهم كميات كبيرة من الأسلحة وقد اعترفوا بأنهم حصلوا عليها من الجهة الثانية للحدود في قريتي الغجر وبانياس السوريتين.

وقد أفادوا أن عشرين شخصاً من قراهم قد عبروا الحدود وحصلوا على أسلحة من ضباط الجيش السوري. وقد اتصل البعض من هؤلاء بالجيش السوري بواسطة زعيم المعارضة أحمد الأسعد. وكان المعتقلون قادمين من قرى صديقين وزبقين.

(١٤) وفي ٢٨ أيار ١٩٥٨ ألقي القبض بالقرب من طرابلس على سيارة شحن قادمة من سوريا تحمل الأسلحة والذخائر التالية:

- ٨٨ رشيشة.
- ٨٨ بندقية موزر.
- قطعة رشاشة أنيرغا من صنع بريطاني مضادة للمصفحات.
- ١٨ قذيفة إنيرغا.
- ١٢ كيس خيش تحتوي على ذخار للأسلحة المذكورة.
- ٦٠ صندوق رمانة هجومية ودفاعية.
- كيس خيش يحتوي على خرطوش للرشيش.
- ١٢ صندوق ديناميت.
- ٦٠ بندقية من صنع إفرنسي موديل ٣٦ تحمل ٢٢ منها عبارة الجيش السوري.
- ٢٨ صندوق ذخائر من الطراز الكبير تحمل عبارة الجيش المصري ١٩٤٩ - صنع تحت إشراف دائرة الأبحاث الفنية.

يوجد لدي صور لهذه الأسلحة وأقول من جديد إن قسماً كبيراً منها لا يوجد في السوق الحرة.

(١٥) إن ثمة عدة آلاف من الرجال المسلّحين يشتركون بالأعمال التخريبية في لبنان اليوم، ويقومون بأعمالهم في مناطق الحدود السورية، في شمال لبنان وفي سهل البقاع وفي الجنوب. ولا نشك أبداً بعد توفر كل هذه الأدلة لدينا أن الأسلحة التي يستعملها هؤلاء الأشخاص واردة عليهم من سوريا.

لقد أبنت لكم بعض الأدلة التي هي في حوزتنا والتي تجعلنا على يقين أن هنالك تدفقاً كبيراً من الأسلحة عبر الحدود السورية. إن الحكومة اللبنانية تعتقد أن جميع المسلحين الذين يقومون الآن بأعمال تخريبية في لبنان يتلقون أسلحتهم من الجمهورية العربية المتحدة.

وأصل الآن إلى الفئة الثانية من الوقائع التي تتعلق بالتدريب التخريبي لعناصر لبنانية داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة، وبإعادة هؤلاء إلى لبنان ليقوموا بأعمال تستهدف قلب أوضاع الحكم فيه.

(١) لدينا معلومات تثبت أن إجراءات قد اتخذت بسوريا لتدريب فدائيين من اللبنانيين وغير اللبنانيين، على يد الضابط السوري أكرم صفوت وغيره من ضباط المكتب الثاني، وأن هؤلاء الضباط المدربين يشكلون في سورية فرقة اسمها فرقة المغاوير. فجدير بالذكر أن معظم الذين أوقفوا بتهم التجسس أو توزيع المناشير ورسائل التهديد أو القيام بأعمال تخريبية في لبنان ينتمون لهذه الفرقة ويوجد عدد كبير منهم في السجون وبإمكاني أن أقدم الوثائق بشأنهم.

(٢) توجه إلى سوريا عدد من أتباع كمال جنبلاط للتدرب على استعمال

الأسلحة السريعة وإلقاء القنابل والمتفجرات على يد الدروز السوريين. وقد شوهد عدد منهم يجتاز الحدود الجنوبية للدخول إلى لبنان. كذلك شوهد عدد يقرب منماية وخمسين رجلاً من أهالي طرابلس وضواحيها يتدربون في مدينة الحبوسية السورية بالقرب من تل كلخ على استعمال الأسلحة المختلفة تحت إشراف الجيش السوري. ولدينا قائمة طويلة لأشخاص اعتقلوا واعترفوا بأنهم دربوا تدريباً عسكرياً في سوريا.

(٣) في ٣١ أيار ١٩٥٨ أوقفت قوات الأمن سبعة مسلحين اعترفوا بأنهم توجهوا برفقة ماية وخمسين شخصاً إلى الثكنات العسكرية في بانياس حيث سلموا أسلحة وذخائر وبعض المال وأمروا بالعودة إلى لبنان على متن شاحنات عسكرية سورية للاشتراك في الثورة الحالية ضد الحكومة في لبنان.

(٤) أوقف عدد من المسلحين لاشتراكهم بهجوم مسلّح في لبنان الجنوبي وقد اعترفوا أنهم تسلّموا أسلحة وذخائر وبعض المال من ضباط الجيش السوري الذين قاموا بتدريبهم.

ووردني في اليومين الأخيرين معلومات هامة جديدة حول تدريب الرعايا اللبنانيين في الأراضي السورية لم أذكرها في متن هذا التقرير، إنما الوقائع الأربع التي بينتها تكفي للتثبت من التدريب المعطى من قبل الجمهورية العربية المتحدة ضمن أراضيها لعناصر لبنانية أرسلت فيما بعد إلى لبنان لتقوم بأعمال التحريض ضد حكومة هذا البلد.

وأصل الآن إلى الفئة الثالثة من الوقائع المتعلقة باشتراك رعايا الجمهورية العربية المتحدة المدنيين المقيمين أو الزائرين في لبنان بأعمال التخريب والإرهاب فيه.

(أولاً) في أوائل شهر كانون الثاني ١٩٥٨، أشارت سلطات الأمن اللبنانية

إلى أن السوريين المدعوين أحمد قاسم الجوجو وجعفر الجوجو، من بلدة سرغايا في سوريا، سلما المدعو محمد ملحم قاسم من قرية حورتعلا في لبنان كمية من المتفجرات والأجهزة التابعة لها. وقد اعترف هذا الأخير بأن هذه الأسلحة كانت معدة لنسف مركز الحكومة في بعلبك، وأنه أمر بأن يكون على استعداد للاتصال بالسوريين. وبالفعل قام العصاة في شهر أيار بنسف مركز الحكومة في بعلبك.

(ثانياً) في أثناء ليل ١٢ أيار ١٩٥٨ أوقفت شرطة الجيش في بيروت المدعو محمد قطمي من الجنسية السورية المولود في حماة في سوريا والقاطن في شارع الحمراء برأس بيروت، وهو طالب في الجامعة الأميركية في بيروت. ولدى التحريات التي أجريت في مسكنه عثر على عشرة رشاشات وكمية من الذخيرة. كما ألقي القبض على أربعة سوريين آخرين كانوا موجودين في نفس المنزل.

(ثالثاً) أثناء هجوم مسلح قام به العصاة على مدينة صيدا بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٥٨ ألقي القبض على ٢٢ سورياً بين المهاجمين يحمل ١٣ منهم بطاقات هوية عسكرية سورية.

(رابعاً) بتاريخ ١٢ أيار ١٩٥٨ ألقت الشرطة العسكرية القبض على المدعو عطا الله الحريري من الجنسية السورية بينما كان يقوم بوضع حاجز في شارع فؤاد الأول في بيروت.

(خامساً) بتاريخ ٩ و١٠ و١١ أيار ١٩٥٨ قامت مظاهرات صاخبة في طرابلس. بين الموقوفين في هذه المظاهرات ٩ أشخاص يحملون بطاقات سورية.

(سادساً) خلال سنة ١٩٥٨ تبيّن من تقارير دوائر الأمن أن عشرة سوريين

وفلسطينيّين من غزة قد ألقي القبض عليهم لقيامهم بأعمال إرهابية. وبتاريخ ٢٠ أيار ١٩٥٨ بلغ عدد السوريين الملاحقين أمام المحاكم بأعمال إرهابية ١٤٦ إرهابياً.

(سابعاً) في تقرير الشرطة رقم ٩٤٢٦ تاريخ ١٧ أيار ١٩٥٨ أنه ألقي القبض في بيروت في فندق كلاريدج على المدعو صلاح الدين مارديني من الجنسية السورية لإهانته رئيس الدولة. كما ألقي القبض على المدعو عبد القادر كيوش سوري الجنسية أيضاً وكان يحمل خريطة عسكرية. وألقي القبض على العديد من الرعايا السوريين المشبوهين لأسباب مماثلة.

(ثامناً) يشير التقرير ذاته إلى أنه ألقي القبض على شخص سوري اسمه مصطفى السيد لتهديده أحد التجار في جادة الفرنسيّين، بغية حمله على إقفال محله. وأحيل إلى المحاكمة سوري آخر يدعى محمد مرعي لنقله سلاحاً ممنوعاً.

(تاسعاً) بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٨ ألقي القبض على المدعو محمد يونس صالح أصفري من أدلب سوريا إذ كان ينقل أصابع ديناميت. وثبت أنه كان يقوم بنشاط إرهابي. وبتاريخ ٣٠ أيار ١٩٥٨ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

(عاشراً) من المتيسر الاسترسال في تعداد الرعايا السوريين أو المصريين الذين اشتركوا في أعمال إرهابية في لبنان. إلا أن الوقائع التي سردتها لغاية الآن تثبت بشكل كاف أن رعايا مدنيين من الجمهورية العربية المتحدة، مقيمين في لبنان أو مارين به، قد اشتركوا بأعمال مخلة بالأمن أو أعمال إرهابية في لبنان.

أصل الآن إلى سلسلة أخرى من الوقائع تتعلق بالاشتراك بأعمال مخلّة بالأمن أو أعمال إرهابية في لبنان وإلى الدور الموجّه للعصيان في لبنان الذي

لعبه عدد من الأشخاص ليسوا من المدنيين اللبنانيين المدرّبين في سوريا ولا من الرعايا المدنيّين للجمهورية العربية المتحدة، إنما هم عملاء مأجورون لدى حكومة الجمهورية العربية المتّحدة.

(١) بتاريخ ٩ أيار ١٩٥٨ اعترف المدعو أحمد أليف عكاشي سوري الجنسية ومجند في الجيش السوري الفوج ٢١ رقم ٢٤٥٦٠ أمام مدعي عام المحكمة العسكرية أن رئيسه العقيد محمد الصدق قد بعث به إلى لبنان ليجتمع ببعض الأشخاص الذين يمكنهم أن يدرّبوه على إلقاء المتفجرات على القصر الجمهوري وعلى منزل رئيس مجلس الوزراء.

(٢) في ١٣ أيار ١٩٥٨ ألقي القبض في بيروت على المدعو محمد عبد الرحمن جبري من حلب. فاعترف بأنه ضابط في الجيش السوري تابع للفرقة الأولى رقم ١٣٧٤٨ وأن النقيب أحمد نجيب معراوي، رئيس المكتب الثاني في حلب، قد انتدبه إلى لبنان لينضم إلى فريق من الجنود السوريين في بيروت بغية القيام بأعمال إرهابية. وقد اعترف بالإضافة إلى ذلك أن أشخاصاً كثيرين قد حضروا خلسة وإفرادياً إلى لبنان حيث عادوا فتجمعوا مجدداً في وحدات تضم كل منها أحد عشر شخصاً. وصرّح أنه كان يتلقى في بيروت سلاحاً ومالاً وأنه اشترك في أعمال إرهابية هدفها الإخلال بالأمن. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها عليه بتاريخ ٣ أيار ١٩٥٨ بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

(٣) بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٨ ألقت قوات الدرك في منطقة الشوف القبض على شخصين قرب جسر نبع الصفا هما تركي حسن رقم ٧٣٤٨ ومحمود عبد الغني صعب رقم ٣٢٢. وقد تبين أن الأول هو تلميذ في المدرسة العسكرية السورية بينما الثاني هو عضو في الفوج الحادي عشر من القوات المسلحة في مدينة دوما سوريا.

(٤) ألقي القبض بتاريخ ١٥ أيار ١٩٥٨ في سوق الغرب على ضابط في الجيش السوري. وكان يحمل خرائط للبنان ولائحة تتضمّن بضعة أسماء بينها أسماء سفراء الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا في لبنان وبعض المعلومات المفيدة الأخرى.

(٥) بتاريخ ٢١ أيار ١٩٥٨ فتح سوق الخضار في بيروت. وفي اليوم نفسه عند الظهر، - سببت قنبلتان وفاة شخصين وجرحت بضعة أشخاص. وبتاريخ ٢٢ أيار أي في اليوم التالي انفجرت قنبلة في السوق التجاري الرئيسي في بيروت، أي سوق الطويلة، حيث بقيت المحلات مفتوحة. فنتج عن هذه القنبلة وفاة شخص واحد وجرح كثيرون. وبطل هاتين الحادثتين محمد ربيع بكري من الجنسية السورية. وقد اعترف أنه وصل للبنان قبل أسبوعين وأنه كان قد ترك القوات المسلّحة السورية بناء على أمر رئيسه النقيب عليوان، وأنه توجّه في حينه إلى لبنان ليتصل بفريق معيّن كلّفه بإلقاء ثلاثة قنابل في سوق الخضار وفي سوق الطويلة التجاري. هذا ملخص لتقرير المدعي العام العسكري بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٥٨.

(٦) منذ سنتين يبذل المكتب الثاني السوري، على الأراضي اللبنانية، نشاطاً مغايراً للسياسة اللبنانية. فقد زاد باستمرار عدد عملائه مما سبّب حوادث عدة: من إرهاب وإلقاء متفجرات ونسف وتوزيع منشورات وإرسال كتب تهديد مغفلة. ومعظم عملاء هذا المكتب هم من السوريين أو اللاجئين الفلسطينيين وإن كان بينهم بعض اللبنانيين. وإليكم أسماء بعض الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم وأحيلوا إلى المحاكمة وأدانهم القضاء لقيامهم بنشاط هدام:

- عبد الرحيم صالح أبو حجلي، فلسطيني ١٢ سنة أشغال شاقة.

- جلال محمد قاعوش، فلسطيني ٤ سنوات أشغال شاقة.
- عبد الرحمن أسعد قبلاوي، فلسطيني ٤ سنوات أشغال شاقة.
- عبد الحميد كامل سعادة، فلسطيني ٤ سنوات أشغال شاقة.
- محمد علي السيد، سوري ١٥ سنة أشغال شاقة. حكم غيابياً.
- مصطفى كساب، سوري ١٥ سنة أشغال شاقة. غيابياً.

كما ألقي القبض على العديد من عملاء المكتب الثاني السوري الآخرين فاعترفوا بأنهم كانوا يقومون بأعمال التجسس في لبنان.

(٧) وفي خلال سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨ وقع عدد كبير من الحوادث الإرهابية والهدامة قام بها عملاء الحكومتين السورية والمصرية وقد تضمنت هذه الأعمال إلقاء المتفجرات والاغتيالات وأعمال الخطف. ولا بد من التنويه بقضية الملحق العسكري المصري في بيروت السيد حسن خليل. فقد اكتشفت بسيارته سنة ١٩٥٧ كمية كبيرة من الأسلحة وقد أدت التحقيقات التي أجريت إلى اكتشاف فريق من الإرهابيين تبيّن أنهم أبطال حوادث إرهابية وقعت بتاريخ سابق. وهذا الفريق هو الذي كان قد نظم الاعتداء بالقنابل على منشآت شركة نفط العراق في طرابلس والمدرسة البريطانية في شملان والباخرة نورمن برنس في مرفأ بيروت ونادي سان جورج والبنك البريطاني في الشرق الأوسط ومصرف سوريا ولبنان.

(٨) بتاريخ ٣ أيار ١٩٥٨ اجتاز مايتا مجنّد من الجيش السوري الحدود اللبنانية واحتلوا قرية كفرشوبا من قضاء حاصبيا. وهنا أريد أن ألفت نظركم إلى أن الأمثلة التي أقدم تزداد أهميتها أولاً بأول مع سياق العرض، وأن أخطر الأمثلة هي في آخر القائمة. وقد هاجم هؤلاء المجنّدون قوى الأمن اللبنانية

التي أطلقت عليهم النيران بدورها وطردتهم من القرية فانسحب المهاجمون إلى التلال المجاورة في الأراضي اللبنانية: في جنان، في حرش سداما، في عون جوز، وفي حرش الوسطاني وابتدأوا في إطلاق النار ليلاً نهاراً.

(٩) بتاريخ ١٥ أيار ١٩٥٨ احتلت مجموعة أخرى مؤلفة من عدة مئات من مجندي الجيش السوري قرية شبعا اللبنانيّة، وعطّلت الطرقات والخطوط الهاتفية التي تصل القضاء بباقي القرى اللبنانية. وفي ١٨ أيار ١٩٥٨ اجتمع رئيس الحزب الاشتراكي، في حاصبيا، بالمتنفذين السوريّين في شبعا، ثم أوصى أصحابه بعدم مهاجمة السوريين الذين قد يجتازون المنطقة. وفي ليل ٢٠ أيار ١٩٥٨ أطلق المهاجمون ناراً متواصلة في حاصبيا ولكن قوى أمن الدولة أجبرتهم على الانسحاب باتجاه شبعا.

(١٠) وفي ١٤ و١٥ أيار ١٩٥٨ وصلت إلى العبودية، قادمة من مركز دبوسي السوري، ثلاث سيارات جيب تابعة للجيش السوري تنقل جنوداً قاموا بإضرام [النار في] مراكز قوى الأمن والجمرك. وفي نفس اليوم هوجمت مراكز قوى الأمن في سبعل ومزيارة واحتُلّت من قبل رجال مسلحين قادمين من سوريا وقد حصل نفس الشيء لمركز السويقة بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٨.

(١١) وفي ليل ١٢ - ١٣ أيار ١٩٥٨ هاجمت عصابة مسلّحة مؤلّفة من عدة مئات من الأشخاص ومن بينهم ما لا يقل عن ماية سوري، مركز الجمارك اللبنانية في المصنع - وهذا المركز تكلمت عنه عندما ذكرت قضية قنصل بلجيكا العام - وهدمت بواسطة الديناميت مراكز الجمارك وقوى الأمن. وقد صرع ستة موظفين لبنانيين في هذا الهجوم. وبعد بضعة أيام، ألقت قوى الأمن اللبنانية القبض على ثلاثة أشخاص من الجنسية اللبنانية، أثناء اجتيازهم الحدود اللبنانية خلسة، وقد أظهر استجواب الموقوفين أن

العصابة التي هاجمت المصنع قد أتت من دير العشائر الواقعة على الحدود اللبنانية السورية تماماً. وكانت هذه العصابة تجتمع في بيت شبلي العريان الذي كان يوزّع السلاح على أعضائها. وخلال عدة أيام قام ثلاثة ضباط سوريين يحمل الأول ثلاث نجوم والثاني نجمتين والثالث نجمة أو نجمتين. قام هؤلاء بزيارات متكررة إلى شبلي العريان مزوّدينه بالبنادق والرشاشات. وكان هؤلاء الضباط بالذات قد اجتمعوا بأعضاء العصابة وأعطوا تعليماتهم للهجوم على المصنع. وأظهر استجواب السائقين الذين كانوا يريدون اجتياز الحدود قرب المصنع خلال نهار الثاني عشر من أيار أن العصابة قد بدأت استعداداتها في الأراضي السورية حوالى ظهر ذلك اليوم. وكانت السلطات السورية في مخفر جديدة يابوس المواجه لمخفر المصنع قد أوقفت حركة السير لتخفي على السلطات اللبنانية تلك الاستعدادات. تدل الإفادات أيضاً أن أكثرية الذين هاجموا المصنع اتجهوا فيما بعد إلى الشوف والمتن الأعلى في حين عاد مائة درزي من الجنسية السورية إلى دير العشائر لانتظار النجدة السورية.

(١٢) وحتى في سنة ١٩٥٧ في الوقت الذي بدأ فيه فريق من الإرهابيين نشاطهم في العاصمة وفي مدن أخرى، وقد قام بتنظيمهم الملحق العسكري المصري في لبنان، وقع حادث خطير في دير العشائر على الحدود السورية/ اللبنانية.

ففي ليل ١١ ـ ١٢ أيلول ١٩٥٧ وصل إلى دير العشائر فريق مؤلف من مائة وخمسة وسبعين نفراً من قوى الأمن اللبنانية لوضع حد لعمليات تهريب الأسلحة الواردة من سوريا، والتي كانت تجري منذ مدة في تلك المنطقة.

وفي ١٢ أيلول ١٩٥٧ هوجم هذا الفريق من عدة نقطة واقعة في الجبال

السورية المجاورة في الوقت الذي كانت شاحنات الجيش السوري تروح وتجيء لنقل الرجال والجنود إلى المعتدين، فردّت عليهم قوى الأمن. وخلال المعركة ظهر جلياً بأن عدد السوريين قد ازداد زيادة كبيرة بفضل النجدات التي أحضرتها القوات المسلحة السورية. ونتيجة لذلك وقع رجال قوى الأمن اللبنانيون أسرى بيد المعتدين وقد أعلنوا فيما بعد أنهم شاهدوا برفقة شبلي العريان، رئيس المعارضة بدير العشائر، ضابطاً من الجيش السوري يدعى رفاعي أمين. وحسب المعلومات التي تلقّتها السلطات عقد اجتماع بدير العشائر قبل الحادث بين شبلي العريان وغيره من زعماء المعارضة اللبنانيين من جهة وبين ضباط سوريين من جهة أخرى. وقد عرف من بين هؤلاء الضباط المقدم طلعت صدقي الرئيس المعاون للمكتب الثاني والمقدم برهان أدهم رئيس الشرطة العسكرية السورية والملازم برهان بولس قائد الفدائيين الفلسطينيين والملحق بالمكتب الثاني السوري، وخلال هذا الاجتماع تمّ الاتفاق على تقديم الأسلحة والمال إلى اللبنانيين الذين أبدوا استعدادهم لإحداث ثورة مسلحة ضد رئيس الجمهورية والسلطات اللبنانية الحالية.

إنني أعتذر عن تقديمي لأعضاء المجلس هذا العدد الضخم من التفاصيل. بيد أن ما تلوته على الأسماع أستطيع التأكيد أنه كان بالإمكان مضاعفته عشرين مرة على الأقل فيما لو شئت عرض جميع الوثائق التي في حوزتنا حول هذا الموضوع. ولكنني أعتقد أنني قدمت الكفاية من الأمثلة في نطاق سلاسل الوقائع الأربع الأول لتوفير البرهان الدافع على ما أعرض، أعني أن أسلحة مصدرها سوريا تصل إلى لبنان بمقادير كبرى، وأن رعايا لبنانيين يدرّبون على الأعمال التخريبية، وأخيراً أن عناصر من حكومة الجمهورية العربيّة المتّحدة يديرون الأعمال التخريبية التي تقع اليوم في لبنان ويسهمون فيها أحياناً إسهاماً فعلياً.

أظن أنني قدّمت جميع الأدلة اللازمة تأييداً لتوكيدي الأول. وها أنا تناول التوكيد الثاني، أعني أن هذا التدخل يرمي إلى تقويض استقلال لبنان وأنه بالفعل يهدد هذا الاستقلال.

وفي نطاق هذه الحجة تستخدم كلمة انقلاب في أوسع معناها الفعلي للإطاحة بالحكومة القائمة عن طريق العنف وبالوسائل غير الشرعيّة. وإذا ما وصلت من بلد «آ» كميات كبيرة من الأسلحة إلى عناصر الشغب والحركات الانقلابية في بلد «ب» وإذا كانت عناصر «آ» تدرب في بلد «ب» ومن ثم ترسل إلى بلدها الأصلي لتطبق فيه ما تدرّبت عليه، وإذا كان رعايا مدنيون من البلد «آ» يشتركون شخصياً بأعمال انقلابيّة في البلد «ب» وإذا كان موظّفون من بلد «آ» يديرون الأعمال الانقلابية في البلد «ب» ويسهمون فيها، أعتقد أنه من الصواب استخلاص النتيجة من ذلك فوراً دون الاستناد على أدلة أخرى، وهي أن هذا التدخل الجماعي من جانب البلد «آ» في البلد «ب» ليس عملاً أو تصرفاً ودياً ولا هو يرمي إلى تأييد أو تعزيز أو الدفاع عن البلد «ب» ولكن، على العكس من ذلك، إنه يهدف إلى تقويض كيان البلد «ب» المستقل وفي حال نجاحه يهدّد بالفعل هذا الكيان. وعلى هذا إذا ما كنت قد بيّنت وأعتقد أنني فعلت ذلك أن الجمهورية العربية المتّحدة، البلد «آ» أقدمت فعلاً على عمل كل هذا في لبنان البلد «ب» يتّضح عندئذ أن توكيدي الثاني سندته البراهين الكافية الوافية.

بيد أن هنالك براهين وأدلة أخرى تتخذ طابعاً أقطع. قد يظن بأن البراهين المادية التي قدّمتها يمكن التقليل من شأنها أو تفسيرها بالنسبة لأهميتها. وقد يشك في حقيقة هذا أو ذاك من الوقائع التي بسطتها. وقد يزعم، حتى ولو بعد التسليم، بأن كل ما قلته هو عين الصواب والحق، أن الأمر لا يتعدّى أحداثاً عادية هي في مجملها لا تبرّر النتائج التي استخلصتها منها. أنا لا أعتقد من

جهتي أن أياً من هذه الادعاءات هي صائبة نزيهة أو ذات قيمة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع الضخم للبراهين والأدلة المادية. ولكن هنالك براهين ذات طابع أشد وأحسم أود أن أقدمها. إنها البراهين الحاصلة من الأقوال المنشورة والمذاعة وليس هنالك ما هو أبلغ وأدمغ منها في تبيان النوايا وخفايا الصدور.

وها أنا إذن أصل إلى حلقة الوقائع الخامسة، ألا وهي الحملة الصحافية التي لا مثيل لها في العنف والتي شنّتها الجمهورية العربية المتّحدة ضد حكومة لبنان. إن الاعتقاد السائد، وأظن أنه الواقع، هو أن الصحافة في الجمهورية العربية المتحدة هي صحافة تشرف عليها الحكومة. قد ينكر البعض هذا الواقع. ولكن ما لا يستطيع أحد نكرانه هو أن تلك الصحافة متوافقة ومنسجمة في عرضها للمسائل وأنها لا تتناول بالنقد مطلقاً جانب حكومة البلاد. إنني مضطر إلى إبداء هذه الملاحظة ليتاح لي التدليل على أن هنالك رابطاً بين الحكومة والصحافة في الجمهورية العربيّة المتّحدة بالنسبة لما تكتبه هذه الصحافة عن لبنان.

يوجد لدينا ملف كامل لصحافة هذه الدولة خلال السنتين الأخيرتين. ولا بد أن تحوي أيضاً دور الكتب الكبرى الخاصة والرسميّة أو العالميّة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا وأميركا وغيرها الملف للصحافة المصرية والسورية. وما من شك في أن المكاتب الصحفية لدى الدوائر الاستشارية في الدول الكبرى، وربما في كثير غيرها من الدول، تحضر على الأقل الملخصات الكافية عن صحافة الجمهورية العربية المتّحدة. ولقد أبديت هذه الملاحظة الأخيرة للبوح بأن الكثيرين ممن يجلسون وراء هذه المقاعد يعلمون تماماً ما أقصد التكلم عنه.

إن دراسة هذه الصحافة، وهي في متناول الجميع، وأنا أعلم أنه يمكن العثور عليها هنا في الأمم المتحدة، تبيّن فوراً أعنف حملة شنّت ضد حكومة لبنان. يلصقون بحكومتنا النعوت التي لا يمكن أن تخطر على بال. ليس من حرب بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة. ولكنني أشك بأن تكون، في أظلم ساعات الحرب العالمية الثانية، قد لجأت صحف الدول المتحاربة إلى نفس العنف الذي استخدمته بدون هوادة صحافة الجمهورية العربية المتّحدة ضد حكومة لبنان.

وبوسعي أن أذكر آلاف المقالات لتأييد نظريتي. وبديهي أنني لا أريد استنفاد صبر المجلس ولكن ليسمح لي أن أقدم له بعض مقتطفات مختارة حسب المصادفات من تصاريح نجدها في صحف الجمهورية العربية المتحدة خلال الأسابيع الأخيرة. كتبت جريدة **الأخبار** من القاهرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٨ ما يلي: الأحزاب اللبنانية تعارض تجديد ولاية الرئيس شمعون. لبنان مهدّد بثورة دامية (أقول إن هذه الأمور كانت تجري قبل وقوع الحوادث بثلاثة أسابيع). سكان لبنان مستعدون لأخذ السلاح للقيام بثورة دامية – وكان يجري هذا أيضاً بثلاثة أسابيع قبل الحوادث – اضطرابات في جميع أنحاء لبنان – لم يكن وقتئذ اضطراب ما – وكتبت الجريدة بتاريخ ١٨ أيار – خمسة أيام بعد الحوادث – وليس أدل على انتصار قوى الشعب عندما تكون على حق من انضمام قوى الأمن في معظم مناطق لبنان إلى الجماهير تؤيدها وتقول بقولها وتؤمن باتجاهها وتدعم اندفاعها القومي الصحيح – هذا غير صحيح. وفي العدد ذاته – صبر الشعب اللبناني طويلاً على كبت الحاكمين وتعنّتهم في التصرف بمقدراته وفرض إرادتهم ورأيهم عليه دون الرجوع إليه والتعرف على ميوله واتجاهاته. وقد انفجر الصبر أخيراً وقال شعب لبنان الحر كلمته في عزوفه عن أشخاص الحاكمين وعدم تأييده لسياستهم الوخيمة وميولهم

الاستعمارية، وتصرفاتهم التي لا تمتّ إلى مصلحة العرب بصلة. وكتبت الجريدة ذاتها بتاريخ ١٨ أيار: انفصال طرابلس نهائياً عن لبنان وتشكيل حكومة محلية في لبنان الشمالي – هذا غير صحيح وإن دل على شيء فعلى أن هذا الأمر يمكن أن يتم ؛ وكتبت الجريدة بنفس التاريخ: الشعب اللبناني ضد شمعون – لا تريد أن تفهم أميركا – أعترف أنني لا أفهم ما هو دور أميركا أم شمعون في هذه القضية؛ وجاء في جريدة **الجمهورية** والمعروف بصورة عامة بأنها لسان حال السلطات الرسمية، بتاريخ ٦ نيسان – وأشدد على ٦ نيسان – أي شهر قبل الحوادث – دعوة علنية للثورة في بيروت.

وكتبت نفس الجريدة بتاريخ ١٣ نيسان – شهر قبل الحوادث – الدعوة للجهاد ضد انتخاب شمعون، إذا كانت هذه الأمور لا تعني تدخلاً فأريد أن أعرف ما هو معنى التدخل.

إن هذه الصحيفة واصلت يومياً كتابة المقالات المسهبة والمحشوّة بعبارات العنف والإهانة الموجّهة إلى الحكومة اللبنانية، وهي مستمرّة بذلك منذ شهور عديدة.

كتبت صحيفة **أخبار اليوم** بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٥٨ – وأردّد مرة أخرى أن شهراً بكامله يفصلنا عن الحوادث الأخيرة: قد تقوم الثورة في كل مكان فيقتل جميع الزعماء وجميع الذين لم تكتب لهم الحياة في الثورة المقدّسة، ثورة شعب لبنان على الظلم، ثورته على الظالم، وستنتهي هذه الثورة بإذن الله بانتصار الشعب وانهيار الطاغية في أسرع مما يظن وسنرى.

وهذا أيها السادة شهر قبل التاسع من أيار.

وكتبت الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٦ نيسان:

المعركة مستمرة في لبنان ـ وهذا أسبوع أو أسبوعان قبل بدء الحوادث:
المعركة مستمرّة في لبنان ـ الدولة على فوهة بركان إنها معركة الكاتب ضد الطاغية. معركة الأحرار ضد الاستبداد. معركة تشعر بها في البيوت والشوارع في القصور والأكواخ. إن الشعوب العربية ترقبها تعيشها ساعة بساعة تتوقع كل يوم حدثاً.

وكتبت جريدة **الشعب** بتاريخ ١٤ نيسان ـ خطر الحرب الأهلية يهدّد لبنان ـ شمعون سبب التفرقة وهذا شهر قبل الحوادث.

وكتبت نفس الجريدة بتاريخ ١٩ نيسان: تحرجت الحالة الداخليّة في لبنان؛ الشعب يستعد للقيام بثورة ضد السلطات الحاكمة. وكتبت بتاريخ ١٤ أيار: الرجل الذي دفعه الشعب إلى الحكم يبيع الشعب يبيع الدولة ويبيع ضميره.

وتقول الجريدة المذكورة بتاريخ ١٨ أيار: منذ سنة ـ وهذا اعتراف ـ ومنذ سنة قلنا للعرب إن كميل شمعون جاسوس وكاذب منافق يشيع الأخبار.

وكتبت **التربية** من دمشق بتاريخ ٢٠ أيار: شعب لبنان ماض في ثورته؛ إلى الأمام يا شعبنا الباسل في لبنان إلى النصر والاستقلال.

بوسعي أن أذكر آلاف الأدلة ولكني أعتقد أنني قلت المزيد لأبرهن عن صحة أقوالي إنني أفهم جيداً أن تهاجم الصحافة حكومات أجنبية غير صديقة. وإنني أفهم ايضاً أن تكون التهجمات عنيفة للغاية ولكن الذي لا أفهمه أنه منذ شهور وربما منذ سنين لم تقل صحيفة واحدة مصرية ـ أو سورية كلمة لطيفة أو كلمة تقدير تجاه حكومة لبنان. أردد أنها لم تقل كلمة واحدة منذ سنتين وما حكومة لبنان سوى حكومة بلد شقيق لا يضمر أي عداء. هذا الواقع وحده الذي ألفت نظركم يا حضرة الرئيس ونظر المجلس إليه يجب أن يكون موضع اهتمامكم.

إن التأكيد على أن الصحافة المصرية والسورية تقوم منذ بضعة أشهر بحملة ضد الحكومة اللبنانية تدعو فيها الشعب اللبناني علناً إلى الثورة عليها وتسند بها علناً النشاط الهدّام الجاري حالياً في لبنان، أقول إن هذا التأكيد مسند فعلاً لا مجال للشك به. وإني أصرّح بأنه لا يوجد اليوم في أي مكان في العالم حملة صحفية من هذا النوع.

أصل الآن إلى الفئة السادسة من مجمل الوقائع التي تشكّل مادة التأكيد الثاني وإلى حد ما مادة التأكيد الأول، والتي تشير إلى الحملة الإذاعية التي لا مثيل لها والتي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة مشجعة بها الشعب اللبناني على إسقاط حكومته.

تختلف الإذاعة عن الصحافة في نقطتين هامتين:

(أولاً) جميع الناس لا يحسنون القراءة ولكنهم جميعاً باستثناء الصم منهم ليمكنهم الاستماع إلى الإذاعة. ومن الواقع الأكيد أن عدد المستمعين إلى الإذاعات يفوق في الشرق عدد قارئي الصحف كما وأن للصوت الحي أثراً أقوى من الكلمة المدوّنة في نشر الرأي.

(ثانياً) مهما كان نوع العلاقات وثيقاً بين الصحافة والحكومة في بعض البلدان فإن علاقة الراديو بالحكومات هي على الأقل بنفس الوثوق. لذا فبينما يدّعي البعض أن الصحافة في الجمهورية العربية المتحدة هي صحافة حرّة فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إذاعة الجمهورية العربية المتّحدة هي تحت سيادة الحكومة. إن البراهين المقدّمة من الإذاعة فيما يختص بموضوع الشكوى هي من البراهين الصحيحة.

يوجد في مكتبنا، وفي مكاتب البلدان الأخرى أيضاً كما أظن، مجموعة من عشرات الألوف من التسجيلات لإذاعات القاهرة ودمشق خلال الأشهر

الأخيرة. ولديّ شخصياً ما يقارب الخمسماية منها. وسأعطيكم الآن أمثلة مأخوذة دون تمييز من الإذاعات الأخيرة.

راديو القاهرة في ٩ أيار: إن الشعب الحر في لبنان يعرف جيداً كيف يسقط الحكومة.

راديو دمشق: في ١٠ أيار ١٩٥٨: إن الإضراب والمظاهرات في لبنان على أثر مقتل نسيب المتني هي عبارة عن استياء وغضب الشعب ضد السياسة وكل هذه السياسة المتّبعة في لبنان والتي لا تخدم بشيء مصالح لبنان. إن الاستعمار توصل إلى جرّ عدد قليل من اللبنانيين إلى قبول مبدأ أيزنهاور وهذا قلب القضية خالقاً بذلك انشقاقاً يأمل مساعدو الاستعمار إخفاءه تحت ستار المساعدة الاقتصادية. غير أن هذه الآمال قد خابت.

راديو دمشق في ١١ أيار ١٩٥٨: إن معلمي الطاغية الاستعماري سعوا اليوم إلى إبعاد الشعب العربي في لبنان عن أعز ما لديه. لقد سعوا أن يجعلوا منه مركزاً للمؤامرات ضد القومية العربية التحرّرية. إن الشعب العربي في لبنان الذي عزم على الجهاد في سبيل حرّيته واستقلاله وتحرير بلاده من قيد الطغاة ومعاني الاستعمار سيصمد في جهاده حتى يصل إلى الهدف الذي نذر نفسه له مهما كان الثمن.

راديو دمشق في ١١ أيار ١٩٥٨: يقوم شعب لبنان اليوم بمعركة ضد الاستعمار. يريد الشعب العربي في لبنان القضاء نهائياً على الاستعمار. وقد تمكّن خلال أيام قليلة من هدم ما بناه الاستعمار طيلة سنين. وإن آفاقاً واسعة تنفتح أمام لبنان.

أذاع راديو القاهرة بتاريخ ١٢ أيار ١٩٥٨: الحالة تزداد خطورة في لبنان. محاولة نسف القصر الجمهوري. وهذا موجز الأنباء ونماذج من الأخبار

التي تسمعونها كل يوم من محطتي الإذاعة بالقاهرة ودمشق. ولم تحصل أبداً محاولة نسف القصر الجمهوري. قامت ثورات في مدن لبنانيّة؛ إن الشعب العربي في مدينة طرابلس لا يزال مسيطراً على منافذ المدينة وهذا غير صحيح.

نسف جسور، قطع مواصلات، الثوار يسيطرون على زغرتا. وهذا غير صحيح. ألقيت ثلاث قنابل على القصر الجمهوري أثناء اجتماع مجلس الوزراء. هذا أيضاً غير صحيح ولم يحصل أبداً. المعارضة تطلب بإلحاح استقالة رئيس الجمهورية.

أذاعت محطة راديو دمشق بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٨ - وفي هذه الإذاعة معانٍ كثيرة وهي أقل ما يقال فيها أنها أعنف ما أذيع: لقد قرر شعبنا وهو يشدّد قبضته على رأس الأفعى المطلّة عليه من واشنطن ولندن وباريس وتل أبيب ألا يدع المجال في نفس الوقت للأذناب أن تتحرك في بيروت وعمان وبغداد. لقد قرّرنا أن نكبل للصل يديه ورجليه وأن نقلم أظافره ومخالبه ونجرّده من هراواته.

إن العصابة، بل العصابة التي تضم جميع العملاء والخونة والمأجورين إلى زلم كبار الموتورين إلى فئران نوري السعيد وجرذان الرفاعي وإلى جواسيس الأميركيين والإنكليز لن تستطيع إخفات صوت الشعب وتشويه كلمته وكلمة سائر الشعوب. الموت للاستعمار وأذناب الاستعمار.

أذاع راديو القاهرة بتاريخ ١٤ أيار ١٩٥٨: تعلم السلطات اللبنانيّة الآن ويعلم الغرب أيضاً أن الشعب على وشك أن يفرض نفسه. وقد شرعت هذه السلطات في التأهب لمحاولة حصر ثورة الشعب. إن البريطانيين يظهرون قلقهم كما أن أسطورة تحرّكات الأسطول الأميركي السادس ما انفكت تذاع

باستمرار، ومهما يكن من أمر فإن النصر للشعب وإن قوات الشر والطغيان ستنسحب حتماً وستحرق النار أولئك الذين أشعلوها.

وأخلص الآن إلى إذاعة توجب الاهتمام. أريد أن أختم بها سرد هذه الفظائع. في ٢٧ أيار ١٩٥٨ أي من بضعة أيام فقط عند الساعة التاسعة عشرة، أذاعت دمشق تمثيلية بعنوان: فوز الثورة بلبنان. فكان بين الممثلين من يقوم بدور رئيس الجمهورية اللبنانية وآخر بدور رئيس الحكومة، وغيرهم بدور موظفي الحكومة، وكان ممثلاً فيها طبعاً الجمهور والجنود في الشوارع ورؤساء العصاة وسواهم. ولدي نصها باللغة العربية يمكنكم الاطلاع عليها متى شئتم، ففي وقت من الأوقات ينضم حرس القصر الجمهوري إلى الثوار الذين داهموا القصر ووجدوا فيه رئيس الجمهورية وما إن رآه رئيس الثوار حتى صاح: الموت للخائن. فأخذ رئيس الجمهورية يبكي ويتوسّل من الثوار أن يتركوه حياً. وبعد أن سادت الضوضاء سمع صراخ: الموت للطاغي. انزلوا عند إرادة الشعب. وسمع بعدئذ طلق ناري تلاه قول: ها هو جزاء الخيانة.

ليس من المستحسن إطالة الحديث عن مسائل من هذا النوع ولكن هذا ما نعرفه نحن وأولادنا وشعبنا ونسمعه منذ أشهر وسنين. فإني أعود إلى حكم ضمائركم وإلى ضمير حكوماتكم لتقضوا بما إذا كان ذلك تدخلاً في شؤون لبنان ولتقروا إذا لم يكن استقلال بلادنا في خطر مميت.

وبمناسبة حرب الإذاعات هذه فقد سمعنا مؤخراً في الشرق إذاعة تدعى صوت لبنان الحر وهذا الصوت السري يحرّض شعبنا على الثورة ويؤيد الأعمال الهدّامة القائمة حالياً في لبنان ويتوافق في كل مسألة مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة. وفي تسمية هذه المحطة بلبنان الحر ما يستوجب

الاهتمام. فكل واحد يعلم أنه إذا كانت الحرية تحيا في مكان ما في الشرق الأوسط فهي تحيا في لبنان.

ويدرك المتبصرون في الأمور أن معنى صراعنا الحالي هو أن نمنع مشعل الحرية الحقيقيّة التي نحياها من أن ينطفىء ويضمحل، وذلك بصرف النظر عن الأحداث العارضة، داخلية كانت أم خارجية. مغزى أزمتنا يتجلى في أن لبنان، وهو مشعل الحرية الحقيقية في الشرق الأوسط إن في المجال الاجتماعي أو في المجال الفردي، يجب المحافظة عليه وتقويته ليس فقط لمصلحة الشرق الأوسط وبالتالي لمصلحة العالم أجمع بل لأن وجوده يشكّل هدفاً بحد ذاته.

وأن يقال إن حرية تأتي إلى لبنان من الخارج ليس إلاّ من نوع التلفيق في التعابير التي يضج بها عصر البلبلة الذي يعيش فيه. ولكننا تمكنا من أن نعرف مصدر إذاعات راديو لبنان الحر وهذا المصدر هو ضمن أراضي الجمهورية العربية المتحدة.

إن هذا العرض السريع لأهمية الدعاية المذاعة والمكتوبة في الأزمة التي نجتازها يبرر بنظرنا الوصول إلى الاستنتاجات الأربعة التالية:

(١) إن شدة الحملة ضد الحكومة اللبنانية بوسائل دعاية الجمهورية العربية المتحدة تكاد تكون بدون مثيل. إن هذه الحملات العنيفة مستمرة منذ سنتين وهي تزداد عنفاً كل يوم.

(٢) في هذه الحملات العنيفة التي لا مثيل لها والمتزايدة كل يوم دعوات تحض الشعب اللبناني على الثورة ضد حكومته. فقبل أن تنفجر الاضطرابات الحالية التي بدأت في ٩ أيار يتبين أنها كانت بدون شك مهيأة بواسطة صحافة الجمهورية العربية المتحدة ومحطات إذاعاتها، وأن جواً

من الانتظار كان يمهد له بدقة ويوهم الشعب أن حدثاً هاماً سيحصل قريباً، وأن الثورة كانت على وشك الانفجار وأن سقوط الطاغية أصبح وشيكاً.

(٣) عندما بدأت الاضطرابات الحالية قامت جميع أجهزة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة بتأييد الأعمال التخريبية في لبنان وبتحبيذ أو بإشعال نارها وحتى بإرشادها.

إن الغاية الأكيدة من هذه الحملة الدعائية هي قلب الحكم الحالي في لبنان وإبداله بحكم آخر يكون أكثر استعداداً للرضوخ لإرادة الجمهورية العربية المتحدة. أتعرفون ما هي خطيئة لبنان الوحيدة؟ إن خطيئة لبنان هذه بنظر الجمهورية العربية المتحدة ليست لأنه أساء أو يمكنه أن يسيء إلى بلد من البلدان وبالأخص إلى بلد عربي بل لأنه مستقل ولأنه يسلك سياسة صداقة وتعاون مع العالم الغربي. وإننا نعترف بهذين الاتهامين ونقرّ بهما.

وهكذا قدمنا البيانات المعززة لشكوانا الثانية. إن التدخل الذي نشكو منه غايته تقويض استقلالنا، الأمر الذي يهدد هذا الاستقلال بالفعل.

وبما أن للاستقلال قدسية عندنا، وبما أنه عندما يتعرض استقلال أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة للخطر، وهو أمر يشكّل مبدئياً تهديداً للسلام والأمن العالميين، المتوجب على مجلس الأمن المحافظة عليهما، عندما يتعرض استقلال بلد ما للخطر عن طريق التدخلات الخارجية تنشأ آلياً حالة تستدعي اهتمام مجلس الأمن، لذا وجدنا من المناسب أن نرفع قضيتنا لمجلس الأمن. وهذا يقودني مباشرة إلى الأدلة المفصلة بشأن شكوانا الثالثة.

إن هنالك تدخلاً ضخماً في قضايانا. إن مشاكلنا الداخلية، وأي دولة لا مشاكل داخلية لها، كانت الحجة التي استند إليها الخارج للتدخل: فإنهم

يستغلونها ويضخمونها عن قصد، ويستعملونها بهذه الصفة، ويهددون استقلالنا.

ليس في العالم من جزء حساس كالشرق الأوسط. لا بد أن يكون لكل تدخل بشؤون أي بلد من بلدانه أصداء دولية. إن توازن القوى فيه هو قضية حساسة وكل مساس بهذا التوازن كاف ليخلق مشاكل غير محدودة.

لذا فإن حالة كتلك التي يعيش فيها بلدي اليوم، حالة تنذر بشتى احتمالات التطور، هي بالواقع إحدى الحالات التي يجب أن يلجأ إلى مجلس الأمن بشأنها وقد شئنا أن نستلفت أنظار المجلس إلى قضيتنا.

فكروا بالقوى التي تتلاقى في منطقتنا والتي تنبع في شتى أنحاء العالم: في الشمال، في الشرق، في الجنوب، في الغرب. إن الشرق الأوسط ميدان لمختلف المصالح السياسية والاقتصادية والستراتيجية الهامة. منذ شهر تنصب أنظار العالم على بلادنا. ليس من دولة كبرى، أو من عضو دائم في مجلس الأمن، إلاّ وأعرب عن اهتمامه البالغ بأمرنا. إن جميع البلدان تترقب الأحداث وتنظر بعضها إلى بعض. لذا فإن هنالك قضية تتعلق قبل كل شيء بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أنه إذا استمرت حالة مثل هذه الحالة المهددة لاستقلالنا فإن أمر المحافظة على السلم والأمن الدوليين معرض للخطر.

إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يظهر حكمته بالنسبة إلى هذه القضية وأن يوقف هذا التدخل الواسع غير المسبب. إننا نطلب إليه أن يُصان استقلالنا، هذا الاستقلال الذي لنا كل الحق فيه، وأن يقوى أيضاً وأن يزول الخطر الذي يهدّد السلم والأمن العالميين. أصل الآن إلى النتيجة وأعتذر إلى المجلس لاستنفادي وقته الثمين.

إن لبنان بلد صغير لا يسع أحداً أن يتهمه بأنه يبيت أهدافاً ما ضد بلد آخر. إن لبنان عمل في سبيل السلام، وسعى دوماً بأن يكون عنصراً متواضعاً عاملاً في سبيل الخير، وهو لم يتدخل أبداً في شؤون الشعوب الأخرى، وقد تمنى دائماً الخير لجميع الشعوب وفي طليعتها لأشقائه الدول العربية. لذا فهو يستحق مصيراً أفضل. إن جميع بلدان الشرق الأوسط تنتمي جميعها إلى مواثيق دولية أولها علاقات تضمن لها إلى حد ما سلامتها، ليس للبنان أي شيء من ذلك. فهو البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس عضواً في أجهزة مثل هذا النوع. إن للبنان في الواقع أصدقاء ولكن علاقاته بهم لا تتصف بأي صفة رسمية، إن ميثاق الأمم المتحدة يشكّل ضمانتنا الأولى.

لقد أظهر لبنان ثقته بشعور الشرف والعدالة لدى جميع أصدقائه، فقد وضع إيمانه لا في حرفية النصوص بل في روحها.

إن لبنان من بين بلدان الشرق الأوسط هو البلد الذي يعتمد على الأمم المتحدة قبل كل شيء للمحافظة على سلامته. إن الميثاق هو حمايتنا الأساسية. لا يمكننا لوحدنا أن نحمي أنفسنا، إن بلدنا لصغير جداً وسريع العطب، نحن بحاجة إلى تأييد الأسرة الدولية الأكيد وإلى تفهمها الفعال.

لذلك فإن حالتنا ستكون بمثابة امتحان، إذ إنها الحالة التي يمكن لكل بلد صغير أن يصل إليها. وإذا قبل العالم بأن تحصل تدخلات في شؤون بلد صغير بدون أي رادع، فأي بلد صغير آخر يمكنه بعد الآن أن يشعر بالطمأنينة.

بإمكان الدول الكبرى أن تدافع عن نفسها، ولم يوضع الميثاق لحمايتها. ليس بإمكان الدول الصغرى أن تقف متفرجة على تدخلات في شؤون دولة

صغيرة أخرى دون أن تستشعر هي نفسها بالقلق العميق.

ماذا يحصل فيما لو وجدت نفسها يوماً في نفس الحال؟ أتكون على ثقة، إن لم تجتمع اليوم حول هذه الدولة الصغيرة، من أن البلدان الأخرى ستهب إلى نصرتها فيما إذا تعرضت يوماً لا سمح الله لمثل الحالة التي نحن فيها؟ يتوجب على الأمم المتحدة قبل كل شيء أن تحمي البلدان الصغيرة كما يتوجب على هذه أن تتعاون مع الأمم المتحدة لحماية أي منها.

فماذا نتمنى بالنتيجة؟ إننا نريد فقط أن تتوقف التدخلات بكل أشكالها. نريد أن تتوقف الحملات الصحافية والإذاعية. نريد أن يُوضَع حد لتدفق الأسلحة المرسلة إلى العصاة. نريد أن يتوقف تسلل العناصر المخربة. نريد أن نتمكن من حل مشاكلنا في جو من السلم بوسائلنا الخاصة وبدون تدخل الخارج في شؤوننا. نريد أن نتمكن من إقامة أفضل العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة. نريد أن يتسنى لنا مرة أخرى تبيان ما نكن لإخواننا في الجمهورية العربية المتحدة من حب واحترام.

إننا نؤمن بأن كل ذلك ممكن وضروري وطبيعي. نطلب إليكم أن تساعدونا على تحقيقه. إننا نلتجئ إلى حكمتكم لتقرروا الوسيلة الفضلى للوصول إلى ذلك. لقد جربنا الاتصالات المباشرة مع الجمهورية العربية المتحدة بدون جدوى. لقد التجأنا إلى جامعة الدول العربية وأعطيناها إمكانيات غير محدودة غير أنها لم تتوصل إلى قرار، بينما التدخل عوضاً من أن يتضاءل زاد بالفعل شدة في الأيام الأخيرة.

إن استقلالنا اليوم ومصيرنا والسلم في منطقتنا وربما السلم العالمي هي جميعها بين أيديكم. إنكم ملجأنا الأخير. إننا ولا شك نتوكل أيضاً على الله وعلى أنفسنا.

وعندما انتهى الدكتور شارل مالك من إلقاء بيانه أُعطيت الكلمة للسيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة فقال:

رد عمر لطفي
مندوب الجمهورية العربية المتحدة
على مطالعة شارل مالك

نعتقد بأن هذه الشكوى، بما رافقها من دعاية مغرضة والتي تهدف إلى استخدام مجلس الأمن لحل مشاكل داخلية، لن يكون من شأنها إلاّ الإساءة إلى مركز هذا المجلس. فحسن نية الدول وتعاونها في الميدان الدولي والجهود التي تبذلها لرؤية هيئة الأمم المتحدة ناجحة في مهمتها، كل ذلك يشكّل عوامل أساسية لحسن سير منظمتنا.

وإذا كنت أبدي هذه الملاحظات فليس لأننا لا نؤمن بالأمم المتحدة فلقد أثبتنا في مسائل أهم أننا كنا دائماً مستعدين للتعاون مع الأمم المتحدة ولحل الاختلافات ضمن نطاق الميثاق. ولست بحاجة لأن أُعيد إلى ذكراكم هذه المسائل فلقد أُتيح لكم جميعاً مناقشتها. إننا لا نخشى إطلاقاً بحث أي مسالة كانت في الأمم المتحدة.

وأراني ملزماً على إبداء ملاحظة ثانية، فنحن نرى أن وزير خارجية لبنان قد وصل إلى نيويورك على رأس وفد كبير لحضور اجتماع مجلس الأمن قبل أن تتوفر الجامعة العربية على درس المسألة، وفي التصريحات التي أدلى بها على المطار أكد وزير خارجية لبنان أنه يعود لمجلس الأمن أن يناقش القضية. ويبدو أن الحكومة اللبنانية لا تأخذ بعين الجد الشكوى التي قدمتها للجامعة العربية وأن الأمر لا يعدو خطة استراتيجية لإظهار أن حكومة لبنان

قد استنفدت كل الوسائل الإقليمية قبل المجيء إلى مجلس الأمن. وما جرى في الجامعة العربية يتلاءم بصورة دقيقة مع ما أعلنه، فقد تلقيت اليوم معلومات تفيد أن ست دول من أعضاء الجامعة العربية هي السودان والعربية السعودية والعراق والأردن واليمن قدمت اقتراحاً لم تقبله الحكومة اللبنانية مع الأسف. وأمامي الآن نص هذا الاقتراح الذي أسمح لنفسي لتلاوته أمامكم:

إن مجلس الجامعة العربية في جلسته الاستثنائية المنعقدة في بنغازي قد بحث الشكوى المقدمة من الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة. وبعد الاستماع إلى وفدي الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة وبعد أن لمس المجلس رغبة الجانبين بتسوية الخلافات بصورة سلمية ضمن نطاق الجامعة العربية، وعملاً بنص ميثاق الجامعة العربية وروحه، وحرصاً على إزالة الأسباب التي تعكر جو الإخاء بين الدول العربية الشقيقة يقرر المجلس ما يلي:

(١) العمل على وضع حد لكل ما من شأنه أن يسيء إلى صفاء العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل.

(٢) مطالبة الحكومة اللبنانية بسحب شكواها المقدمة إلى مجلس الأمن.

(٣) توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإنهاء الاضطرابات واتخاذ التدابير الضرورية لتسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية.

(٤) إرسال لجنة من أعضاء المجلس لتهدئة الحالة وتنفيذ هذا القرار.

وهذا الاقتراح الذي قبلنا به بروح التسوية كان من شأنه في رأينا أن يحل الخلاف الذي نناقشه اليوم، ولكن الحكومة اللبنانية مع الأسف رفضت هذا الاقتراح لأسباب أجهلها.

وأود أن ألفت انتباه المجلس اليوم إلى أحكام الفقرة الثامنة من المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أن على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار كل خطوة يتبناها الفرقاء لتسوية الخلاف.

لست أريد أن أتوسع في هذا الموضوع الآن ولكنني سأعود إليه في جلسة مقبلة وسأشرح موقف حكومتي.

لقد استمعت بانتباه كبير إلى بيان ممثل لبنان. وقد لاحظت بأسف أنه كان مليئاً باتهامات لا تستند إلى أدلة ملموسة. فلقد استند ممثل لبنان إلى وقائع منفردة وإلى تصريحات شخصية أعتقد أن مجلس الأمن سيصعب عليه تقدير قيمتها ومقدار صحتها. ولقد سبق أن أعلنت أن هذه القضية تتعلق بشؤون لبنان الداخلية دون سواها. وسأحاول أن أُظهر لكم ذلك ولكن عليّ من أجل هذه الغاية أن أعود إلى الموقف في لبنان وإلى الحوادث المؤلمة التي تقع فيه.

لقد تحدثت الصحافة كثيراً عن رؤساء المعارضة ضد الحكومة اللبنانية ووصفتهم بعض الصحف بالعصاة. وأرى نفسي مضطراً أن أشدّد على هذه النقطة وأن أوضح لكم بدقة مَن هم رؤساء المعارضة وما هي الأدوار السياسية التي لعبوها في بلادهم. لقد شغل جميع هؤلاء الرؤساء مناصب مسؤولة. فبشارة الخوري شغل منصب رئاسة الجمهورية، وصائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني ورشيد كرامي شغلوا جميعاً منصب رئيس مجلس الوزراء، وصبري حماده وأحمد الأسعد رئيسان سابقان للمجلس النيابي.

وحميد فرنجية وكمال جنبلاط وجميل مكاوي وزراء سابقون، وكذلك هو السيد هنري فرعون. وكان فؤاد عمون وقتاً طويلاً أميناً عاماً لوزارة الخارجية اللبنانية وقد سبق لكثيرين منكم الالتقاء به هنا.

لا أريد أن أتوسع أكثر من ذلك فأعدّد أسماء الشخصيات البارزة الأخرى التي تشترك في المعارضة، فأنا لم أشأ أن أذكر غبطة البطريرك بولس المعوشي والشيخ محمد أبو شقرا والمفتي الأكبر محمد علايا الذين هم رؤساء البلاد الدينيون والذين كما سنرى فيما بعد لا يؤيدون الرئيس شمعون وحكومته.

إن الاضطرابات التي تقع الآن في لبنان تعود أسبابها الرئيسية إلى أن الرئيس شمعون أراد تجديد رئاسته خلافاً لأحكام الدستور اللبناني وأراد تعديل هذا الدستور ليتمكن من تقديم ترشيحه من جديد إلى رئاسة الجمهورية في الانتخابات المقبلة. كما أن هذه الاضطرابات تعود في الأصل وفقاً لتصريحات أعضاء المعارضة إلى الانتخابات النيابية التي جرت في العام الماضي في لبنان. ويتهم المعارضون الحكومة اللبنانية الحاضرة بالتدخل في الانتخابات لإنجاح المرشحين الحكوميين. وفضلاً عن ذلك فقد زاد في الاضطرابات مقتل الصحفي المعروف نسيب المتني الذي كان يؤيد وجهة نظر أعضاء المعارضة في مناسبات عديدة. وأسمح لنفسي أن أستشهد ببعض أقوال صادرة عنهم. ففي تصريح أدلى به لجريدة **التلغراف** في ١٨ أيار الماضي ذكر بشاره الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية السابق بحوادث عام ١٩٥٢ يوم كان رئيساً للجمهورية وفضل الاستقالة قبل انتهاء مدة ولايته بسبب المعارضة وتفادياً للاضطرابات. وفي تلك الأثناء كان كميل شمعون عضواً في المعارضة ووقع عام ١٩٥١ مع أقطاب سياسيين آخرين تصريحاً بالاحتجاج على وجود بشارة الخوري في رئاسة الجمهورية.

ففي مثل ظروف كالتي نراها الآن وتفادياً لإراقة الدماء في بلاده لم يصرّ بشارة الخوري على البقاء بل ترك رئاسة الجمهورية.

وقد أجاب بشارة الخوري في هذا الحديث بالذات على سؤال وجهته إليه الجريدة المذكورة فقال إن إيهام الرأي العام أن الجمهورية العربية المتحدة ستجد الباب مفتوحاً للاستيلاء على السلطة إذا استقال الرئيس شمعون لا يستند إلى أي أساس، ولا يؤيده شيء من الواقع بل على العكس فإن التصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية العربية المتحدة مرات عديدة تكذب بصورة قاطعة الاتهامات المذكورة. كما أن الزعماء المسلمين والمسيحيين صرحوا بأنهم لن يضحوا إطلاقاً بأي ثمن باستقلالهم وسيادتهم.

إن باستطاعتكم أيها السادة أن تلقوا نظرة على هذا الحديث الذي تجدونه في الصفحة الرابعة من مجموعة الوثائق التي وزعت على المجلس. وفي نفس هذه المجموعة أقرأ في صحيفة **واشنطن بوست** الصادرة في ٢٠ أيار ١٩٥٨ ما يلي:

ليس عبد الناصر سبب الاضطرابات اللبنانية، فالرئيس شمعون يحاول تعديل الدستور ليتمكن من انتخابه رئيساً مرة أخرى لمدة ست سنوات. وقد واجه سلفه ردود الفعل نفسها عندما قام بالمحاولة نفسها قبل ستة أعوام.

وفي مؤتمر صحفي عقده في بيروت في ٢٣ أيار السيد صائب سلام، أدلى بالتصريح التالي:

إن الحكومة الحاضرة تحاول أن تتهم الوطنيين اللبنانيين بتلقي العون من الجمهورية العربية المتحدة التي لا شأن لها إطلاقاً في الأزمة الحالية. أضاف قائلاً: إن الزعم بأن الشيوعية والجمهورية العربية المتحدة لهما دخل

في الموقف هو زعم باطل لا يصدق، والواقع أن الرئيس شمعون ليس لديه أي احترام للشعب اللبناني.

وجبهة الاتحاد الوطني التي تتألف من أحزاب المعارضة أكدت في مذكرة قدمتها إلى سفير الولايات المتحدة في بيروت أن الحركة الوطنية الحاضرة ليست مستوحاة إطلاقاً من أي عقيدة مستمدة من الخارج، ولكنها ذات طابع داخلي محض وتؤكد المذكرة في نهايتها أن الحركة لا تتجاهل مطلقاً المصالح الأجنبية في لبنان التي لن يمسها أذى (راجع جريدة **لوموند**).

وأريد، بالإضافة إلى ذلك، التذكير بأن أعضاء المعارضة حين أسسوا جبهة الاتحاد الوطني أعلنوا أن مبدأهم الأول في نشاطهم السياسي هو المحافظة على استقلال لبنان وسيادته، والدفاع عنه بمختلف الوسائل وفي جميع الظروف.

وفي العدد الصادر بتاريخ ٣١ أيار نقرأ في جريدة **لوموند** تحت عنوان: المعارضة اللبنانية تتعهد بالمحافظة على استقلال البلاد في رسالة إلى قداسة البابا ما يلي:

وجه رؤساء المعارضة اللبنانية أمس رسالة إلى البابا تشكّل تعهداً صريحاً بالمحافظة على كيان لبنان التقليدي، ويعلن موقعو الرسالة، وهم ثلاثة وزراء سابقون مسلمون وشخصيات مسيحية، تعلقهم الأكيد بلبنان واستقلاله وسيادته وطابعه كوطن مشترك وكمجتمع ديني موحد في عبادة الله الواحد وبمشاعر الثقة والتساهل والأخوة التي هي أسباب وجود بلادهم.

وفضلاً عن ذلك، وعلى أثر الحوادث، قدم عضوان في الحكومة استقالتهما، وهما وزير الدفاع رشيد بيضون الذي أشار في كتاب استقالته إلى أن استمرار التمرد والاضطرابات يضع وجود بلاده إزاء الخطر الوبيل.

والثاني هو بشير العثمان وزير البرق والبريد الذي قدم استقالته في ٢٣ أيار وأعلن في كتاب استقالته أنه يستقيل بعد أن لم يتمكن من إقناع زملائه بضرورة الاستقالة لإفساح المجال أمام زعماء آخرين لاستلام السلطة وتحمل قسطهم من المسؤولية، في هذه الظروف الدقيقة التي لا قيمة فيها لمجرد التأييد البرلماني (لمراجعة نص كتاب الاستقالة أنظر الصفحة ١٣ من مجموعة الوثائق).

وعلمت أيضاً أن السيد فريد قوزما وزير الأنباء قد قدم هو أيضاً استقالته.

ولكن الأهم من هذا كله التصريح الأخير الذي أدلى به غبطة البطريرك الماروني بطرس المعوشي، ونشرته مع تعليقات عليه جريدة **نيويورك تايمز** في ٣١ أيار الماضي، أي قبل بضعة أيام، وأنا واثق أنكم جميعاً طالعتم نص هذا التصريح ولكنني أسمح لنفسي بتذكيركم بالنقاط التي أعتقد بأنها هامة بشكل خاص. **فقد قالت نيويورك تايمز ما يلي:**

قال البطريرك اليوم في مؤتمر صحفي إنه يخشى أن يكون الموقف قد أصبح من الخطورة بحيث يستحيل إجراء أي تسوية.

وأشار إلى أنه سيأتي وقت قريب يقوم فيه الرئيس شمعون برحلة ليتسنى لقائد الجيش ممارسة السلطات الحكومية الكاملة. وقد اعتبر البطريرك حكومة شمعون مسؤولة – إلى حد بعيد – عن اضطرابات لبنان، بل أعلن أنه قد صُدم بالاتهامات الموجهة من جانب الحكومة والتي تفيد أن الشيوعيين وأنصار الرئيس جمال عبد الناصر يلعبون دوراً في الاضطرابات، وقال إن الرئيس عبد الناصر قد أعرب مراراً عن احترامه للبنان.

وأضاف أنه ليس من مصلحة مصر ولا من مصلحة سوريا إجبار لبنان على أن يصبح جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة. وقال إنه يود أن يرى

ماذا سيجري في اجتماع الجامعة العربية في بنغازي حيث سيلتقي رؤساء الحكومة بممثلي سائر الدول العربية لبحث المشكلة اللبنانية، ولكنه أعلن أنه يرى أن هذا الاجتماع لم يكن ضرورياً وأضاف: إن ما يحتاج إليه لبنان ليس غسل ثيابه الوسخة أمام الجمهور وإنما أن يرى حكومته تعالج بصدق مصالح الشعب.

فغبطة البطريرك إذاً ورؤساء المعارضة هم جميعاً على رأي واحد، إنهم يذهبون إلى أن الأمر لا يعدو كونه مسألة داخلية لبنانية، وإن الجمهورية العربية المتحدة لا شأن لها في القضية. ولهذا السبب نشأت مناقشة حادة في لجنة الشؤون الخارجية للمجلس النيابي عندما اجتمعت لتقرير فيما إذا كان هناك مجال لرفع الشكوى إلى مجلس الأمن، وصرح رئيس اللجنة السيد فيليب تقلا أن وزير الخارجية لم يظهر أن الشكوى لمجلس الأمن مرتكزة إلى حقائق واقعية تبرر أهميتها تقديم الشكوى، وأن إيداع الشكوى لن يكون من شأنه، في الظروف الحاضرة، إلاّ تعقيد الأزمة اللبنانية.

وصرح السيد أديب الفرزلي نائب رئيس المجلس الذي حضر المناقشات أنه أبلغ وزير الخارجية أن الشروط الضرورية لتسجيل الشكوى على جدول الأعمال لم تكن في رأيه متوفرة، لأنه لم يكن هناك لا اعتداء أو تهديد باعتداء من دولة ضد أخرى ولا تهديد للسلام أو للأمن، وأيد أعضاء آخرون في اللجنة وجهة النظر هذه (أنظر الصفحة ١٥ من مجموعة الوثائق).

ووفقاً لما تقوله الصحف والأنباء التي وصلتنا، أبلغت الأحزاب السياسية والمنظمات اللبنانية، ولاسيما جبهة الاتحاد الوطني، السكرتير العام للأمم المتحدة احتجاجها ورفضها لأمر إيداع الشكوى أمام مجلس الأمن.

وأكدت الجبهة الوطنية أنها تعتبر النزاع ذا طابع داخلي محض. واحتجت

على اللجوء للمجلس، مصرة على ضرورة رفض الشكوى فوراً، ومؤكدة بطلان الادعاءات التي لن يكون من شأنها إلاّ إيذاء علاقات حسن الجوار التي تربط بلدين شقيقين. كما أنه لن يكون من شأنها إلاّ أن تزيد زيادة خطرة حالة التوتر التي تسود لبنان.

إن النتيجة التي تفرض نفسها، وأستخلصها مما تقدم، أننا نواجه مشكلة سياسية داخلية لبنانية محضة. ولقد أثبت الشعب اللبناني مرات عديدة أنه يمتاز بنضوج سياسي يمكنه من تقدير المسائل السياسية بدقة، وأنه لا ينقاد إلاّ لمصلحة البلاد، وأن إشكال النفوذ الخارجي لا تأثير لها عليه.

إنني أعتذر لاضطراري إلى البحث في مسائل سياسية داخلية لبنانية. لقد اضطررت إلى ذلك اضطراراً كما لاحظتم لرد الاتهامات التي توجه إلينا. فبماذا تتهمنا الحكومة اللبنانية؟

إننا نرى في الشكوى المقدمة من حكومة لبنان، والتي لم ترفق بأي مذكرة إيضاحية، هذه الشكوى التي حاول السيد مالك اليوم شرحها أمام المجلس، نرى أننا متهمون بـ«التسلل من سوريا إلى لبنان على شكل عصابات مسلحة تقتل اللبنانيين وتدمر الممتلكات اللبنانية، ومتهمون باشتراك عناصر من الجمهورية العربية المتحدة في أعمال إرهابية وفي التمرد ضد السلطات القائمة في لبنان، ومتهمون بتقديم أسلحة من سوريا إلى أشخاص وعصابات تثور في لبنان ضد السلطات القائمة».

لن أحاول اليوم الرد على المسائل وعلى الحالات التي ذكرها السيد مالك، فإني أجد ذلك صعباً، ولكنني أحتفظ بحقي في هذا الرد في جلسة أخرى بعد أن أدرس خطابه الطويل.

بيد أنني أستطيع أن أعلن منذ الآن أن مزاعم السيد مالك ليست مدعمة

في رأيي بالأدلة الملموسة. فإن من السهل كما هو معروف الحصول على أسلحة، فليس من حاجة في سبيل الحصول عليها غالباً إلا دفع أثمانها. إن تجارة الأسلحة قائمة في كل مكان، وفي كل أجزاء العالم. وفي أثناء الثورات وأيام الاضطرابات والحروب الأهلية تتمكن الأحزاب دائماً من اقتناء الأسلحة، وخصوصاً الأسلحة الخفيفة.

ولكي تثبت مسؤولية حكومة من الحكومات، يتحتم إقامة الدليل عليها بوضوح. إننا نرفض اتهامات السيد مالك، فهو لم يقدم الأدلة التي تقرر صحة جميع ما تقدم به. وليسمح لي بأن أقرأ مقتطفات من مقال لجريدة **التايمس** اللندنية الصادرة في ٢٧ أيار ١٩٥٨، وهي تتعلق بهذا القسم الأول من اتهامات السيد مالك. قالت **التايمس**:

«إنه بالرغم من تأكيدات الحكومة أثناء الانتخابات العامة في السنة الماضية، لم يلق القبض ولم يحل على المحاكمة أي مخرب سوري. وثابت أنه خلال السنة الفائتة أكدت الحكومة مرات عديدة أنها أوقفت مخربين سوريين يقومون بأعمال انقلابية وأنها أبعدت عدة مئات من السوريين خشية إمكان قيامهم بالتخريب. وفي حزيران الماضي تأكد رسمياً أن اثنين من أعضاء المكتب الثاني السوري أوقفا كما أُوقف في الوقت نفسه ضابط يعتقد أنه كان سكرتير الكولونيل سراج. ولكن ليس هناك ما يدل على أن هؤلاء السوريين قد أحيلوا للعدالة. وقد لا يكون من المدهش إلاّ قليلاً أن آخر التأكيدات الحكومية بأن رجالاً من الجيش السوري ومخربين أجانب بما فيهم عدد من الفدائيين أُوقفوا، قد فندتها وسخرت منها المعارضة كما قابلها ببعض التحفظ آخرون ينتظرون الآن الأدلة الملموسة».

وفضلاً عن ذلك، صرح السيد فؤاد عمون الأمين العام السابق لوزارة

الخارجية في ٢٤ أيار ١٩٥٨ حول هذا الموضوع بقوله «إن المحاكم اللبنانية بتبرئتها هؤلاء الرجال الموصوفين بأنهم عملاء سوريون ومصريون، قد قدمت رأياً عادلاً بشأن قضية الأسلحة المزعومة التي تقدمها الحكومة اللبنانية كدليل على شكواها غير المسندة. إن الحقيقة التعيسة هي أن الحكومة اللبنانية قد طلبت أسلحة أجنبية ووزعتها على عصاباتها».

لسنا نحن إذن الذين يسلحون اللبنانيين. إنها الحكومة التي توزع السلاح على أنصارها وعلى بعض المنظمات. وهذا السلاح ينتقل من يد إلى أخرى.

أما فيما يتعلق بالمسألتين اللتين شرحهما السيد مالك في بيانه اليوم، فالأولى تتعلق بزوارق الصيد المتجهة نحو لبنان والتي كانت، كما يزعمون، تحمل أسلحة. إن هذه المزاعم غامضة وتفتقر إلى الدقة والتحديد، وأحتفظ إذا شاء المجلس بحق العودة مطولاً فيما بعد لتفنيد هذه المسألة.

وأما المسألة الثانية المتعلقة بقنصل بلجيكا العام في دمشق، فلا أشك من جهتي بأن هذا الديبلوماسي كان يجهل وجود أسلحة في سيارته. وهذه القضية هي الآن قيد النظر في المحاكم اللبنانية، ولا أريد أن أدلي هنا حولها بتعليق مسهب. ولكن محامي الرجل أدلى للصحافة بتصريح فند فيه جميع التهم الملصقة بموكله. وهذا التصريح موجود في الصفحة ٢٥ وما يليها من مجموعة الوثائق التي وزعناها عليكم.

وهناك مسألة أسهب في الكلام عليها ممثل لبنان، هي الحملة المزعومة في الراديو والصحافة. إننا لا نعتقد - حتى لو كان زعم السيد مالك صحيحاً - أن هذه الحملة ذات تأثير ما على الحوادث الجارية في لبنان. فالراديو والصحافة لا يذيعان غالباً إلاّ الأخبار التي تنشرها الصحافة اللبنانية، وإذا راجعتم هذه

الصحافة اقتنعتم بصحة ما أقول. هذا مع العلم أن بعض الصحف اللبنانية هاجمتنا نحن في مصر. وأما فيما يتعلق بالراديو فقد كان علينا أن نرد بالمثل على الإذاعات التي تهاجمنا. إن لديّ وثائق في هذا الموضوع، ولكنني أمتنع عن قراءتها هنا محافظة مني على كرامة منظمتنا. ومع ذلك فأنا أضعها تحت تصرف أعضاء المجلس.

في الحقيقة أنني أعتقد أنه كان على مجلس الأمن أن لا يهتم بهذه المسألة. فهو إذا أخذ يبحث في إذاعات الراديو والحملات الإذاعية القائمة الآن في العالم، فلن يتمكن إطلاقاً من معالجة المشاكل الهامة التي تحول إليه، والتي تهدد السلام والأمن الدوليين. وإذا درسنا الناحية الحقوقية لهذا الموضوع فيما يتعلق بالصحافة، وجدنا أنه لا يمكن إلاّ القول إن هذه المشاكل ليس من شأنها أن تهدّد استمرار السلام والأمن الدوليين، ولذلك فهي لا تدخل ضمن اختصاصات مجلس الأمن. وإنني لا أرى أي مادة من مواد الميثاق تعطي المجلس صلاحية النظر في حملات الراديو والصحافة.

وقبل أن أنهي كلامي، أراني مضطراً لبحث موقف الحكومة اللبنانية والاستفزازات التي قامت بها هذه الحكومة إزاء الجمهورية العربية المتحدة. لقد كان باستطاعتنا من جهتنا أن نتقدم نحن الآخرين بشكوى ضد لبنان. ولكننا لم نر ذلك ضرورياً لأننا نعتقد أن مثل هذا الخلاف يمكن أن يسوى بطرق أخرى. فمنذ بضعة أشهر قامت الحكومة اللبنانية بإبعاد عدد كبير من رعايا الجمهورية العربية المتحدة عن أراضيها. وقد جرى ذلك دون أي إيضاح، ودون أن يتم بواسطة الأجهزة القانونية والإدارية، ولا حتى بواسطة أي لجنة من لجان المراقبة كما يقضي القانون الدولي. وقد بلغ عدد هؤلاء المبعدين الآلاف، وأكثرهم أشخاص سكنوا لبنان عدة سنوات،

ولهم فيه ممتلكاتهم وتجارتهم، وكثير منهم شيوخ أو أطفال. وقد جرى هذا الإبعاد من غير إنسانية، فأُبعد عدد كبير من الأشخاص، ولم يُعطَ أي إيضاح للتهم الموجهة ضدهم، بل لم يعطوا فرصة الدفاع عن أنفسهم. وقد احتجت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بواسطة سفيرها في بيروت مراراً عديدة ولكن دون جدوى ضد هذه الأعمال التي ليس لها مبرر، فلم تظفر حتى بإيضاحات مطمئنة.

إنكم تعلمون أن المواطنين اللبنانيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة - وهم كثيرون - لا يزالون يلقون حسن المعاملة وهم في رعاية الحكومة، كما كانوا في السابق. إن صلاتنا مع الشعب اللبناني قد حالت بيننا وبين إحاطة مجلس الأمن علماً بهذه المسألة.

لقد نشرت **نيويورك تايمس** في ٢١ أيار ١٩٥٨ في برقية صادرة عن بيروت أنه في خلال يوم ١٩ أيار ١٩٥٨ وحده طرد من لبنان ألف مواطن من رعايا الجمهورية العربية المتحدة من أبناء الاقليم السوري. وهاك بعض ما ورد في هذا المقال:

«رحّل لبنان اليوم على الأقل ألف مواطن سوري، وشوهدت خمسون شاحنة وأوتوبوس ملأى بالمواطنين السوريين متجهة نحو دمشق في ظل حراسة عسكرية. ورابط عدد كبير من السوريين أيضاً قرب مبنى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة هنا - أي في بيروت - منتظرين على ما يبدو مغادرة البلاد».

حتى إن عدداً من موظفي سفارتنا لم يوفروا أيضاً، وقد احتججنا لدى الحكومة اللبنانية على هذه المعاملة التي لا تتفق مع الأعراف الديبلوماسية.

إن كل هذا ليدعو إلى الأسف، وليس من شأنه إلاّ أن يسيء إلى العلاقات

الودية التي يجب أن تسود بين البلدين لا سيما حين يكون البلدان من جزء واحد من العالم.

وقبل أن أختتم بياني هذا، أود أن أذكر ما صرح به رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ١٦ أيار ١٩٥٨ قال:

«إن الجمهورية العربية المتحدة ليس لها أي علاقة في هذه الحوادث، ولكن جميع الإذاعات التي استمعت إليها أثناء رحلتي تفيد أن حكام لبنان يؤكدون أن الجمهورية العربية المتحدة هي سبب الاضطرابات. وكل ما يسعون إليه هو تحويل مسألة محض داخلية تتعلق بالمواطنين في دولة واحدة إلى مسألة دولية».

وأردف يقول:

«عندما ذهبت إلى دمشق، كان كل ما قلته في خطبي فيما يتعلق بلبنان أنني عبرت عن احترامنا لاستقلاله ووحدته ورغبتنا بأن لا نرى لبنان تقسمه الحرب الأهلية ورغبتنا بتجنب إراقة الدماء».

وأضاف رئيس الجمهورية العربية المتحدة:

«باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة أكرر ما سبق أن قلته: إننا ندعم ونحترم استقلال لبنان، ولن نسمح بالتدخل في شؤونه».

من كل ما سبق، يستخلص أنه ليس ثابتاً أن الجمهورية العربية المتحدة تدخلت في شؤون لبنان الداخلية. إنها كما كررت عدة مرات مسألة محض داخلية لبنانية، والحوادث الجارية في لبنان لا تعني إلاّ اللبنانيين، وإليهم وحدهم يعود أمر وضع حد لها.

إن التحويل الدولي الذي تحاول حكومة لبنان أن تخلقه بتقديم هذه

الشكوى غير المبررة لا يمكن أن يكون فيه حل حقيقي للمشكلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشكلة الداخلية اللبنانية لا تهدد ولن تهدد الأمن الدولي. إن الموقف الحالي هو نتيجة خلافات سياسية تفرق بين اللبنانيين أنفسهم، ولهم وحدهم أن يجدوا حلولها.

إن السيد مالك يطلب الآن حماية لبنان لأن لبنان بلد صغير. ولكن أحداً لا يهدد لبنان. ونحن لا نطلب إلّا استقلال لبنان.

وختاماً لهذا البيان، نعرب عن أحرّ تمنياتنا لرفاهية الشعب اللبناني وسعادته واطمئنانه.

كلمة مندوب اليابان

وبعد أن انتهى السيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة من إلقاء بيانه أُعطيت الكلمة للسيد ماتسوديرا مندوب اليابان فقال:

استمعت بانتباه كلّي إلى تصريحات ممثلي لبنان والجمهورية العربية المتحدة. وفي هذه المرحلة من المناقشات يعلن وفدنا قلقه العميق للموقف الخطير المسيطر على لبنان. ونحن قلقون خاصة لأن خلافاً بهذا الاتساع وقع بين جمهوريتين شقيقتين لهما نفس التقاليد ونفس الثقافة المشتركة، وينتميان إلى نفس المجموعة العرقية واللغوية، ويستوحيان نفس المثل العليا. إن اليابان متصلة مع هذين البلدين بمشاعر الأخوة الحية. إن وفدنا يرغب في إيجاد تسوية سريعة وسلمية تنتج بفضل مناقشة هذا الموضوع. وهذا هو واجب مجلس الأمن بموجب ميثاقه.

إن وفدنا لا يجهل أنه، منذ بضعة أيام، بذلت الجامعة العربية جهدها لإيجاد حل ودي. وعلى كل حال فإن الإيضاحات التي تقدم بها ممثلا لبنان والجمهورية العربية المتحدة لا تبدو كاملة. ولهذا السبب، هل يمكنني أن أقترح أن يتلقى مجلس الأمن المزيد من المعلومات عن اجتماعات مجلس الجامعة العربية المخصصة لهذه المسألة وهذه المعلومات يمكن إعطاؤها خطياً أو شفهياً. إن وفدي يقدر أن هذه المعلومات، فيما إذا أُعطيت، فإنها تكون مفيدة جداً للمجلس عند المناقشة.

كلمة مندوب العراق

ثم أُعطيت الكلمة للدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق فقال:

إنني أوافق ممثل اليابان في تصريحه، بعد سماع الخطيبين اللذين تكلما الآن، على أن الموقف الذي نحن بصدده هو موقف يبعث على الخوف. إنه موقف خطير يؤثر ليس على لبنان وحده وإنما على البلاد العربية الأخرى، وعلى الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل اليابان بشأن ما قامت به الجامعة العربية، فإنني أحرص على القول إن لديّ معلومات من حكومتي تشير إلى أن الجامعة العربية لم تتمكن من الوصول إلى حل مناسب، لذلك فإننا لا نستفيد شيئاً هنا من الاطلاع على مناقشات ومقررات الجامعة العربية.

إن هذا الموقف هو موقف مؤسف جداً. لقد أملنا أن تتمكن الجامعة العربية من أن توفر علينا الوقت والصعوبات في أن نناقش هنا المسألة كلها. ولكن بكل أسف فإن الجامعة العربية لم تتمكن من إيجاد حل مناسب. ولذلك فإن الموضوع ما يزال قائماً كما كان. وبما أن الموقف خطير جداً، فإنني أقترح

أن نعطي المجلس الوقت الكافي لدراسته ليكون على استعداد للاشتراك في المناقشة. وإن للوفد العراقي بياناً يريد أن يدلي به في هذا الموضوع، وأقترح أن يُعين موعد لجلستنا المقبلة لا يبعد عن يوم الثلاثاء في ١٠ حزيران ويمكن جعل موعد الجلسة هذا اليوم بالذات.

كلمة مندوب بريطانيا وأعطيت الكلمة للسير بيرسون ديكسون مندوب المملكة المتحدة ـ بريطانيا فقال:

لقد استمعنا اليوم إلى عرض للموضوع من وزير خارجية لبنان، وإلى جواب مندوب الجمهورية العربية المتحدة. ولا يسعني إلا أن أقول إن الموقف كما عرضه لنا الدكتور مالك مدعماً بفيض من الوقائع المثبتة يثير القلق الشديد الذي لم تبدّده في رأيي على الأقل التصريحات العمومية التي أطلقها ممثل الجمهورية العربية المتحدة.

لن أتعمق في الموضوع اليوم. إن من عادة مجلس الأمن أن يعلق أعماله بضعة أيام بعد الاستماع إلى أي شكوى والإجابة عليها حتى يتسنى لأعضائه الوقت الكافي لدرس الموضوع ومراجعة حكوماته. وأعتقد أن المجلس بمجمله لا يرغب في متابعة المناقشة اليوم ويفضل الاجتماع لاستئناف البحث يوم الثلاثاء المقبل مثلاً على نحو ما اقترح مندوب العراق. إن وضع المجلس يده على القضية يشكل نوعاً من الضمان بأن الموقف لن يزداد خطورة. ونحن نأسف كل الأسف أن الجامعة العربية على ما يبدو لم تتمكن من إيجاد حل مرضٍ للمشكلة الناشئة بين بلدين عربيين؛ ولذلك أعتقد بأن من المفيد أن توضع في متناول المجلس المعلومات عن مناقشات بنغازي كما اقترح مندوب اليابان. وأعتقد أن مندوب العراق بإمكانه أن يفعل ما يلزم

في هذا الموضوع ونرجو أن يكون وزير خارجية لبنان في الاجتماع المقبل في وضع يمكّنه من إبلاغنا أنه لم تعد لديه الأسباب نفسها للقلق على استقلال بلاده وسيادتها.

كلمة مندوب الولايات المتحدة وهنا تكلّم مستر باركو مندوب الولايات المتحدة الأميركية فقال:

لقد استمعنا من وزير خارجية لبنان إلى عرض مفصل لشكوى بلاده ضد الجمهورية العربية المتحدة، كما استمعنا إلى جواب مندوب الجمهورية العربية المتحدة، وإن علينا أن نسجل ما أعلنه ممثل الجمهورية العربية المتحدة من أن حكومته لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية أو تهديد سيادة لبنان، ومع ذلك فالاتهامات التي وجّهها وزير خارجية لبنان فيما يتعلق بحركات المسلحين على جانبي الحدود وفيما يتعلق بإمدادات الأسلحة الواردة من الخارج هذه الاتهامات خطيرة جداً وتدعو إلى القلق الشديد. إن أعضاء المجلس مدعوون حتماً إلى دراسة الموقف بأكبر قدر من العناية على ضوء الأدلة التي استمعنا إليها اليوم. لقد تأثرت تأثراً كبيراً بالوقائع التي عرضها وزير خارجية لبنان إثباتاً لاتهاماته، ولهذا أؤيد اقتراح مندوب العراق بأن يجتمع المجلس مرة أخرى لدرس الموضوع يوم الثلاثاء المقبل. وفي هذه الأثناء توصي الولايات المتحدة أن يبذل جميع المهتمين بالأمر أقصى جهدهم لتأمين احترامهم استقلال لبنان وسيادته والحيلولة دون أي عمل أو حادث لا يتفق مع هذا الغرض. إن أملنا كبير بأن هذا سيحدث.

كلمة مندوب فرنسا وأعطيت الكلمة إلى مسيو دي توكفيل مندوب فرنسا فقال:

في هذه المرحلة من المباحثات أريد أن أشير بدوري إلى الاهتمام الفائق الذي يثير الموقف الراهن في لبنان لدى حكومتي. وهذا الاهتمام تمليه الرغبة في رؤية السلام محفوظاً في الشرق الأوسط كما تمليه الصداقة التقليدية التي تربط شعبينا.

إن العرض الغني بالوقائع، والذي أدلى به وزير خارجية لبنان أمام المجلس، لكاف إذا لم يكن قد تم لدينا الاقتناع لإظهار خطورة الموقف. إن الوفد الفرنسي يتهيأ لدرس هذا البيان بكل الانتباه الذي يستحقه، كما سيدرس جواب مندوب الجمهورية العربية المتحدة... ويحتفظ بحقه في الكلام بهذا الموضوع لمرحلة المناقشات المقبلة.

وإني لأضم صوتي إلى زملائي مندوبي العراق والمملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة بالإعراب عن الرغبة في أن يجتمع المجلس مرة أخرى يوم الثلاثاء المقبل لدرس المشكلة، راجين أن لا تقع حتى ذلك الموعد حوادث جديدة تزيد الموقف خطورة.

كلمة مندوب كولومبيا وأعطيت الكلمة للمستر أروجو مندوب كولومبيا فقال:

لقد تتبعت بانتباه كلي من جهتي أيضاً البيانات المؤثرة التي أدلى بها هذا المساء أمام المجلس كل من وزير خارجية لبنان ومندوب الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تأثر وفد كولومبيا تأثراً صادقاً بالوقائع التي عرضها هنا كل من مندوبي هذين البلدين الصديقين، وهو راغب على نحو ما أعرب عنه الخطباء السابقون، أن تكون هذه القضية محل دراسة مجردة وعميقة، بغية الوصول إلى نتائج أكيدة ومنصفة وقادرة على تأمين المحافظة على السلام وعلى

الأمن والصداقة بين الشعبين الشقيقين. لذلك يؤيد وفد كولومبيا الاقتراح السابق بأن نعالج الأمر في الاجتماع الذي يمكن لمجلس الأمن عقده يوم الثلاثاء المقبل، وذلك بالعمق الذي تفرضه مشكلة جدية كهذه التي عرضت علينا اليوم. وفي الوقت نفسه يؤيد الوفد بشكل جازم، راجياً بحرارة أن يوافقه على ذلك جميع أعضاء المجلس، الاقتراح الذي تقدم به مندوب اليابان بأن يطلع مجلس الأمن من المصادر الرسمية على ما جرى في الجامعة العربية حول هذه القضية.

ليس لليابان وكولومبيا وباناما في الشرق الأوسط مصالح سوى الصداقة والإعجاب اللذين تكنهما للبلدين، طرفي هذا النزاع. ونحن نرغب، لدى بحث هذا الخلاف، أن تستخدم بعمق جميع مصادر المعلومات التي يمكن أن تكون في متناولنا.

فمهما سمعناه اليوم بشأن تدخّل جامعة الدول العربية يمكن القول إن المعلومات الواردة، لكي لا نقول أكثر من ذلك، جاءت متناقضة. وإذا سلمنا بأن الجامعة العربية قد انتهت إلى فشل، فإن علينا على ما يخيل لي معرفة الوقائع والبيانات التي عرضت في اجتماعات الجامعة. إن علينا أن نعلم ما قاله مندوبا لبنان والجمهورية العربية المتحدة والأسباب التي أدت إلى فشل أعمال الجامعة إذا افترضنا أنها قد فشلت فعلاً.

إن كولومبيا الممثلة في هذا المجلس، كما هي أيضاً بناما تنتمي إلى منظمة إقليمية هي منظمة الدول الأميركية التي تعاملها الأمم المتحدة معاملة شبيهة بالمعاملة التي تخص بها جامعة الدول العربية. وقد أكد لي ذلك اليوم مصدر مسؤول. فما دام الأمر كذلك فإننا نرتكب سابقة خطرة جداً، إذا عمد مجلس الأمن الذي أجّل درس هذه القضية ثلاث مرات متوالية بانتظار قرار

أو تسوية تتّخذها جامعة الدول العربية. إلى اتخاذ قرار في الموضوع نفسه وفي القضية نفسها دون معرفة ما جرى بالضبط في جامعة الدول العربية. وإذا حدثت مثل هذه الحادثة يمكن أن نجد أمامنا مشكلة مماثلة يكون طرفاها أعضاء في منظمة الدول الأميركية. لذلك أوجه هذا النداء الصادق إلى المجلس إذ إننا جميعاً على ما أعتقد راغبون رغبة ملحة بأن نطّلع بدقة على كل ما له صلة بالقضية التي ندرسها. وفي إطار هذه الرغبة تدعو كولومبيا أعضاء مجلس الأمن إلى الموافقة على اقتراح مندوب اليابان لكي يزوّد المجلس بالطريقة الرسمية التي أشار إليها الرئيس ببيان شامل عما جرى في هذه القضية داخل منظمة جامعة الدول العربية التي تتّفق أهدافها وغاياتها مع أهداف وغايات ميثاق منظمة الدول الأميركية.

كلمة مندوب روسيا وبعد أن انتهى مندوب كولومبيا من إلقاء كلمته تكلم السيد سوبوليف مندوب الاتحاد السوفياتي فقال:

لقد استمع المجلس إلى بيانين هامين، أدلى بأحدهما وزير خارجية لبنان الذي وجّه اتهامات خطيرة ضد الجمهورية العربية المتحدة في موضوع تدخّل مزعوم من جانب هذه الجمهورية في شؤون لبنان الداخلية. وكذلك استمعنا إلى بيان مندوب الجمهورية العربية المتحدة الذي نفى نفياً قاطعاً أي تدخّل من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. وأعتقد أن مجلس الأمن ينوي متابعة درس الموضوع، بعد أن يكون قد درس المعطيات التي بين يديه. ولذلك أكتفي اليوم بإبداء بعض الملاحظات الأولية، أو على الأصح بالإعراب عن انطباعاتي بعد الاستماع إلى البيانين المذكورين. وواضح جداً أنه سيتاح لنا في جلسات المجلس المقبلة درس الوقائع التي يقدمها الطرفان إلى مجلس الأمن بصورة أكثر تفصيلاً.

إن الوفد السوفياتي لم يعترض على درس الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن، ولكننا منذ البداية أظهرنا تحفظاً هو أن قبولنا لا يعني مطلقاً اعترافنا بصحة شكوى الحكومة اللبنانية، ولا أننا نقر أن لبنان في الظروف الحالية محق في الالتجاء إلى مجلس الأمن.

إنني أقر، بعد أن استمعت إلى البيان المثقل الذي أدلى به وزير خارجية لبنان، أن انطباعي الأول هو أن هذا البيان لم يقنعني بأن السيد مالك قد أتانا بأدلة على تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. ولئن كنا لم نقتنع بهذا فذلك لسببين: أولهما أن السيد مالك أعلن أن الوقائع التي تظهر تدخّل الجمهورية العربية المتّحدة في شؤون لبنان الداخلية تمتد على برهة طويلة من الزمن، وأن الحكومة اللبنانية كان لها منذ وقت طويل مآخذ على الجمهورية العربية المتحدة. ولكننا نلاحظ أن السيد مالك لم يقل لنا في بيانه شيئاً يحملنا على الاعتقاد بأن الحكومة اللبنانية سعت بطريقة ثنائية، وباسم علاقات الجوار، إلى إيجاد حل لهذه المآخذ على الجمهورية العربية الجارة.

ومن جهة أخرى يقودنا تقديم الشكوى في وقت واحد إلى جامعة الدول العربية وإلى مجلس الأمن، يقودنا ذلك إلى شتى ألوان الاستنتاج. فهل سعت الحكومة اللبنانية جهدها فعلاً لإيجاد حل لخلافاتها مع بلاد مجاورة بالطريقة العادية المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، أي – كبداية – على أساس تسوية إقليمية؟ لقد درست الجامعة العربية الموضوع ولم تصل إلى حل إجماعي لأن الحكومة اللبنانية رفضت الحل الذي اقترحته بالإجماع جميع الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجامعة، وهذا الواقع يدعونا إلى التفكير وإلى التساؤل إذا كانت بعض الأوساط التي ليس لها مصلحة في تهدئة التوتر في الشرق الأوسط لا تضغط على الحكومة اللبنانية نوعاً من الضغط.

وهناك حقيقة أخرى تحملني على الحذر إزاء ما عرضه علينا وزير خارجية لبنان. إن أمامي بياناً أصدرته أحزاب المعارضة اللبنانية في ٢٢ أيار، أقتطف منه ما يلي:

«إن حكام لبنان المسؤولين يحاولون ستر فشل الحكومة بتوجيه اتهامات إلى الجمهورية العربية المتحدة تكذّبها الوقائع، كما تدحضها أسباب الحوادث في لبنان. وليست غاية هذه الاتهامات إلا إضفاء طابع دولي على الأزمة المحلية وتبرير طلب التدخّل الأجنبي وإنزال قوات مسلحة أجنبية على أراضي لبنان».

إنه لواضح في رأيي أن الأمر يتعلق بإنزال قوات أجنبية وليس مطلقاً إنزال قوات عربية. فهناك احتمال حدوث إنزال قوات أخرى مسلحة.

إنني ألفت انتباهكم إلى هذه النقطة لأشير إلى أن في لبنان كما يبدو آراء تختلف عن تلك التي عرضها علينا هنا وزير خارجية لبنان. وأشير في هذا المعنى إلى بيان أحزاب المعارضة في لبنان.

أما الاتحاد السوفياتي فإنه يعتقد أن حل المشاكل التي تواجهها الحكومة اللبنانية يعود إلى شعب لبنان وحده، وليس لأي حكومة أخرى حق التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، وحين نحاول أن نتّخذ من الحوادث الجارية في لبنان ذريعة للتدخل الخارجي فإننا ننشىء بالتأكيد وضعاً خطراً في الشرق الأوسط يهدد بنتائج أشد خطورة لا بالنسبة للحكومة اللبنانية واستقلال لبنان فحسب بل بالنسبة للسلام في الشرقين الأدنى والأوسط.

إننا مقتنعون بأن أي دولة لن تتدخل في شؤون لبنان الداخلية تحت أي حجة كانت، ولن تسمح كذلك بقيام مركز خطر للتجمع العسكري في هذه المنطقة.

إنني أكتفي كما قلت بإبداء ملاحظاتي الأولية هنا، على أن يتاح لي في اجتماعات المجلس المقبلة الإدلاء ببيان أكثر تفصيلاً، بعد أن أتوفر على درس أعمق للمعلومات التي قدمت إلى مجلس الأمن.

كلمة ثانية لمندوب العراق فاضل الجمالي وأعطيت الكلمة مرة أخرى للدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق فقال:

لقد كان مندوب كولومبيا على حق حين قال إنه سيكون من المفيد جداً أن يطلع المجلس على تقرير عن النتائج التي بلغتها جامعة الدول العربية خلال اجتماعاتها. وربما كانت المعلومات التي تلقّيتها أنا مفيدة للمجلس، فأنا في وضع يخولني إبلاغ مجلس الأمن، على نحو ما اقترح مندوب المملكة المتحدة، المعلومات التي وصلتني عما جرى في قلب الجامعة العربية. فالواقع أن دول الجامعة لم تكن جميعها متفقة، وأن الجامعة لم تتمكن من الوصول إلى قرار موحد. ومعلوم أن قرارات الجامعة يجب أن تكون إجماعية لتكون لها قوة الإلزام. فلم يكن هناك أي إجماع ممكن، وقد قدّمت عدّة مشاريع مقررات ولكن أحداً من هذه المقرّرات لم يصدّق عليه بالإجماع.

وأود في هذا الصدد أن أصحح ما قاله مندوب الاتحاد السوفياتي. إنني أكرر أن الجامعة العربية لم تتخذ أي قرار بالإجماع ورفضه لبنان. وأنا أعلم أن حكومتي العراق والأردن لم تؤيدا القرار الذي تحدّث عنه مندوب الاتحاد السوفياتي. لم يتّخذ إذن أي قرار بالإجماع، ولا بد أن يقف المجلس آجلاً على المعلومات الضرورية بهذا الصدد ولكنني من جهتي متأكد كل التأكد مما قلت. لقد قدّم كل من طرفي النزاع وجهة نظره. ثم عرضت الدول الأعضاء في الجامعة وجهات نظرها محاولة الوصول إلى تسوية. على أنه لم

يكن ممكناً بلوغ هذا الحل. هذه هي في بضع كلمات خلاصة أعمال الجامعة العربية في الاجتماعات التي عقدتها في بنغازي. وإذا رغب أعضاء المجلس في تفاصيل أخرى فأنا على استعداد لتزويدهم بكل المعلومات التي بلغتني. وإنني أكرر مرة أخرى أنه لم يكن هناك إجماع في جامعة الدول العربية وأن العراق والأردن وقفا إلى جانب لبنان.

كلمة مندوب كندا وهنا تكلم مستر ريتشي مندوب كندا فقال:

أريد أن أعتمد الإيجاز الكلي محتفظاً بحقي في الإدلاء ببيان أكثر إسهاباً يوم الثلاثاء المقبل.

لقد استمعنا بانتباه إلى البيانات التي أدلى بها مندوبا لبنان والجمهورية العربية المتحدة، وسجلنا الإيضاحات الجدية والمفصلة التي قدّمها مندوب لبنان تأييداً لشكواه، وكنا من جهة أخرى سعداء للاستماع إلى مندوب الجمهورية العربية المتحدة الذي أعطانا تأكيدات حول موقف حكومته إزاء مشكلة استقلال لبنان. ونحن نأسف أشد الأسف أن تكون الجامعة العربية قد عجزت على ما يبدو عن إيجاد أي حل لهذه القضية. كما أننا نرحب بالاقتراح الذي تقدّم به مندوب اليابان بطلب معلومات إضافية عن المباحثات التي جرت في اجتماعات الجامعة. ولقد استمعنا في هذا الصدد بشغف كلّي إلى الإيضاحات التي قدمها لنا مندوب العراق.

ويرى وفد كندا، كما يرى سائر أعضاء المجلس، أنه يلزمنا وقت أكثر لدراسة المشكلة بالاستناد إلى البيانات التي استمعنا إليها هذا المساء في هذا المجلس، فنحن إذن نؤيد اقتراح مندوب العراق بإرجاء أعمالنا إلى يوم الثلاثاء المقبل.

كلمة مندوب السويد وتكلم السيد جارنغ مندوب السويد فقال:

لقد تتبّعت بانتباه البيانات التي أدلى بها اليوم كل من وزير خارجية لبنان ومندوب الجمهورية العربية المتحدة. ولا أنوي الآن البحث في صميم الموضوع، فسيتاح لي ذلك في الجلسة المقبلة. ولكنني أعلن فقط تأييدي لاقتراح مندوب اليابان بتأجيل المناقشة إلى يوم الثلاثاء المقبل لإعطاء المجلس وقتاً أوسع لدراسة الموضوع.

كلمة مندوب باناما وبعد أن انتهى مندوب السويد من إلقاء كلمته تكلم مندوب باناما السيد إيللويكا فقال:

قبل انعقاد هذا الاجتماع، وبالنظر لما يعلقه وفدنا من أهمية بالغة على هذا الموضوع، تبادلت ومندوب كولومبيا وجهات النظر في الشكوى المقدّمة من الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة. لقد درسنا هذا الموقف، ورأينا أننا لسنا واقفين على عناصر الحكم الجديرة بأن توصلنا إلى نتائج نهائية في جلسة اليوم. ولهذا يخيل إلى وفد باناما أن اقتراح كولومبيا هو اقتراح ممتاز، وهو الاقتراح القاضي بطلب معلومات إضافية إلى جانب المعلومات التي عرضها علينا هنا هذا المساء مندوبا لبنان والجمهورية العربية المتحدة.

لقد استمعنا بانتباه وباحترام كبيرين إلى بيانات وزير خارجية لبنان. ولقد جعلتنا هذه البيانات نرى حالة خطيرة. كذلك استمعنا بعناية كبرى إلى ما قاله مندوب الجمهورية العربية المتحدة. ولا بد لي من أن أقول كم كنت مرتاحاً إلى إعلان السيد عمر لطفي أن بلاده تحترم استقلال لبنان، مما يحملنا على التفكير بوجوب درس المسألة بحيث نتمكن من إيجاد قواعد

لضمانات متبادلة بين هذين العضوين في الأمم المتحدة واللذين نكنّ لهما أعمق الاحترام.

ولقد كنا كذلك سعداء بأن يعرب مندوب اليابان للمجلس بشكل مادي عن رغبتنا في تلقّي معلومات إضافية في موضوع الوقائع التي هي في أساس النزاع. إن وفد باناما يؤيد هذا الاقتراح، فهو اقتراح يستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد انتظر مجلس الأمن منذ عدة أيام نتائج اجتماعات الجامعة العربية، مفسحاً المجال لإيجاد تسوية مبشرة بين الفريقين إذا كان هذا ممكناً. ومثل هذه التسوية السلمية للخلافات تشير إليها المادة ٣٣ من الميثاق، كما تشير إلى اللجوء للمنظمات الإقليمية. والميثاق من جهة أخرى يشير في مادتيه ٥٣ و٥٤ إلى أن على مجلس الأمن أن يبحث القرارات التي تتّخذ عن هذا السبيل. فالمادة ٥٤ تقول:

«إن على مجلس الأمن في كل وقت أن يكون على اطلاع كامل على كل عمل تقوم به أو تواجهه الهيئات الإقليمية في سبيل عقد اتفاقات إقليمية من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين».

ولقد استمعنا إلى عدد من أعضاء المجلس يبدون ملاحظات حول اجتماعات الجامعة العربية. إن أحكام الميثاق تقضي بأن يطلع مجلس الأمن على المعلومات التي أشار إليها مندوب اليابان. ولذلك أرى أن هناك كل ما يبرّر تأجيل أعمالنا الآن واستئنافها يوم الثلاثاء، بعد أن تكون الوفود قد درست جميع المعلومات الإضافية التي يمكن أن تقدم إليها. ويمكننا كذلك في هذه الأثناء استشارة حكوماتنا والتقيد بالتعليمات التي تراها مناسبة في سبيل حل هذه المشكلة.

كلمة مندوب الصين وهنا تكلم رئيس مجلس الأمن السيد تسيانغ فقال:

أريد أن أقول كلمة موجزة بوصفي مندوب الصين. لقد استمعت بانتباه إلى بيان وزير خارجية لبنان وإلى جواب مندوب الجمهورية المتحدة. ولست أريد في مرحلة المناقشات هذه أن أستخلص النتائج النهائية. ومع ذلك فلا بد لي من القول إنني أشعر أن الموقف في لبنان خطير جداً، وإن من شأن هذا الموقف إذا لم يسوّ أن تكون له نتائج جدية لا بالنسبة للبنان فحسب، بل بالنسبة أيضاً إلى عدد كبير من الدول في الشرق الاوسط وفي غيره من مناطق العالم.

وواضح أن الدكتور مالك قد تكلم بكل الاندفاع الذي يقتضيه استقلال لبنان. وإن وفد الصين ليرغب في أن يفعل جهد المستطاع للمساعدة على حفظ استقلال لبنان وسيادته.

ولقد أعرب مندوب لبنان عن رغبته في إلقاء كلمة إضافية موجزة، فأنا أعطيه الكلام.

كلمة الدكتور مالك في ختام المناقشات وتكلم الدكتور شارل مالك فقال:

إنني أشكر الرئيس وأشكر المجلس لإتاحتهما لي هذه الفرصة لإلقاء كلمة موجزة جداً في ختام هذه المناقشات.

أود قبل كل شيء أن أوجه شكري وشكر حكومتي إلى جميع أعضاء مجلس الأمن للآراء التي أبدوها هنا هذا المساء. لقد لمست في كل ما قال كل منهم بدون استثناء معنى الاهتمام ومعنى الإلحاح الذي تثيره هذه القضية.

وإنني أكرر أنه لم يكن هناك أدنى استثناء لجهة الاهتمام الفائق الذي ظهر بهذا الصدد، مما يدل على أن المجلس مجمع على الحكم بأن شكوانا هي ذات طبيعة تبرر دراستها دراسة عميقة من جانب المجلس.

إنه ليخيّل إليّ أن هذا الموقف من أكثر المواقف غنى بالدلالات، فأنا لم أكن متأكداً أن جميع أعضاء المجلس يقدّرون خطورة الحالة كما نقدّرها نحن. ولكنّ هناك على ما يبدو إجماعاً على هذه النقطة كما تدل على ذلك بيسر مطالعة جميع البيانات التي ألقاها كل عضو من أعضاء المجلس.

وأريد أن أضيف كلمتين بشأن الموقف إزاء الجامعة العربية. إن الحكومة اللبنانية لتشكر أبلغ الشكر مندوبي اليابان وكولومبيا وغيرهما من الدول، الذين أظهروا ضرورة معرفة ما جرى في الجامعة العربية ببنغازي بالتفصيل. وأنا أعتقد أن من المفيد جداً للمجلس أن يطلع على سرد مفصل للمناقشات والمباحثات التي دارت في بنغازي، ولا يسعني في هذا الشأن إلا أن أزكي ما قاله مندوب العراق: إن من الخطأ الادعاء بأنه كانت هناك مشاريع قرارات وافق عليها أعضاء الجامعة العربية بالإجماع وقدمت إلى الحكومة اللبنانية لتوافق عليها. فلم يكن هناك أي مقررات من هذا النوع، وليس هناك شك في أن حكومتي العراق والأردن لم يقبلا أي مشروع قرار كان قد وافق عليه بعض الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية. فلم يكن هناك إذن إجماع في مباحثات الجامعة العربية، وبالتالي فالقول بأن الجامعة العربية لم تتمكن من اتخاذ قرار في الموضوع قول صحيح.

كلمة أخرى بشأن ما قاله زميلي وصديقي السيد لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة. لقد استشهد حضرته بأقوال كثيرة للصحف وبوثائق أخرى. أما من جهتي فقد استخدمت وثائق رسمية، فلم أستشهد، تأييداً لقضيتي،

بالصحف فيما عدا صحف الجمهورية العربية العربية المتحدة. وفضلاً عن ذلك فإن بيان السيد لطفي هنا قد أثبت تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في شؤوننا الداخلية، إذ هو قد استند إلى تفاصيل تتعلق بموقفنا الداخلي. وأنا لا أعتقد، وأقول هذا بكل احترام، أن ذلك يتفق مع أحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الميثاق لا يخول الأمم المتحدة في أي حكم من أحكامه التدخل في الشؤون التي تتصل بالاختصاصات الوطنية لدولة من الدول. إنني لم أقل كلمة، حتى ولا كلمة واحدة، وأقول هذا الآن معترضاً على ما قاله مندوب الاتحاد السوفياتي الذي أعلن أنني لم أقل كلمة واحدة في موضوع آخر.

أجل إنني لم أقل كلمة واحدة بل تلفّظت بعبارة كاملة في نهاية بياني حين قلت إننا بذلنا جهدنا للوصول إلى اتفاق ثنائي مع الجمهورية العربية المتحدة. ولكن يبدو أن السيد سوبيلوف لم يكن يستمع إليّ حين قلت ذلك. إن في آخر البيان الذي أدليت به عبارة تقول إننا بذلنا جهوداً ضائعة لم تجد شيئاً في سبيل الوصول إلى تسوية للمسألة مع الجمهورية العربية المتحدة. بل إننا، حتى لو تم ذلك الآن، لنكون سعداء بتسوية المسألة بأي وسيلة كانت، بطريقة ودية، ثنائياً، أو مباشرة، أو بأي طريقة ممكنة. ولكن جميع جهودنا في هذا السبيل باءت مع الأسف حتى الآن بالفشل. ولا يمكننا أن نسمح بأن تنشأ حالة تهدد السلام والأمن الدوليين - كما تحققتم واعترفتم جميعاً. ولا يمكننا أن نسمح بأن تسود هذه الحالة دون أن نلفت انتباه مجلس الأمن. إنه واجبنا كأعضاء في الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلّق بما نوّه به مفصلاً مندوب الجمهورية العربية المتحدة من شؤوننا الداخلية، فهو وحده يشكل تدخلاً في شؤوننا الداخلية. إنه دليل آخر

يمكنني أن أضيفه إلى الوقائع السبع عشرة أو الثماني عشرة التي عددتها في بياني. لقد سردت وقائع أيها السادة، وكنت أتوقع أن يفند مندوب الجمهورية العربية هذه الوقائع، ولكنني لم أكن أتوقع أن يغير موضوع المناقشة ويتكلم على شؤون بلادي الداخلية. وأكرر أنني لم أتلفظ بأي كلمة تتضمن أدنى إشارة إلى شؤون الجمهورية العربية المتحدة الداخلية.

فأنا لم أتناول إلا الوجه الدولي للموقف، أعني علاقات الجمهورية العربية المتحدة وبلادي. وأكرر القول إنني لا أرى كيف يمكن أن يكون مسموحاً بمثل هذا. ولقد تكلّم عضو آخر أو عضوان آخران من أعضاء المجلس بهذا الشأن أيضاً. إن لنا جميعاً مشاكلنا الداخلية، فهل في ذلك ما يبرّر تدخّل فريق آخر في شؤوننا الداخلية ووقوفه طرفاً فيها؟ كلا بالتأكيد، فإن هذا تمنعه الفقرة السابعة من المادة الثانية من مواد الميثاق. وبالتالي، فإذا جاء أحد يناصر ما يسمى معارضة في بلد حر تقوم فيه معارضة - ونحن فخورون في أن في بلادنا معارضة، ونسعى في الواقع للمحافظة على نمط الحياة الذي يمكن في ظله استمرار وجود المعارضة - إذا جاءت دولة أخرى تناصر المعارضة، فإن ذلك عمل غير مقبول في إطار هيئة الأمم المتحدة.

وأريد أن أضيف بضع كلمات فيما يتعلق بما استشهد به السيد لطفي مطولاً من بيان غبطة البطريرك بولس المعوشي. لقد نشر هذا البيان في **نيويورك تايمس** وغيرها من النشرات مؤخراً. ولكنني متأكد من أن السيد لطفي يعلم، كما يعلم سواه، أن وضع هذا الرئيس الروحي البارز ليس إطلاقاً كما وصفته الصحف. فجميع أساقفته قد أظهروا معارضتهم لموقفه، إن جميع أساقفة لبنان لم يؤيدوا الموقف الذي اتخذه بطريرك الكنيسة المارونية. والواقع أنه، سياسيا، ليس أضعف من موقف من يستشهد بتصريحات البطريرك بولس المعوشي في

لبنان. ذلك أن هذا الأخير يمثل بالحقيقة عشر الواحد بالمئة من رعيته الخاصة عندما يتعلق الأمر بهذه المسائل السياسية. إن كل هذه الحقائق معروفة جداً بحيث قد آسفني كل الأسف لجوء السيد لطفي إلى هذه الاستشهادات.

وأضيف أننا من جهتنا لا اعتراض لنا على أن تعقد جلسة المجلس المقبلة يوم الثلاثاء. إنها فكرة ممتازة وبناءة، ولكننا نحتفظ فقط بحقنا إذا ساءت الحالة لسبب أو لآخر - وأرجو أن لا يقع شيء من ذلك، وأنا بهذا الصدد شاكر للأعضاء الذين طلبوا من الفريقين بما فيهما لبنان أن يكونوا معتدلين بقدر المستطاع في الأيام المقبلة بحيث لا يطرأ على الحالة أي تعقيد جديد - نحتفظ بحقنا كما قلت إذا ساءت الحالة - لا سمح الله - بحق طلب اجتماع المجلس في أقصر مهلة.

كلمة عمر لطفي في ختام المناقشة وأعطيت الكلمة مرة أخرى للسيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة فقال:

لا أريد في هذه الساعة المتأخرة أن أطيل عليكم الكلام. لقد احتفظت بحقي في الكلام حين يجتمع المجلس مجدداً يوم الثلاثاء، وعندئذ سأكون في وضع يمكنني فيه الإجابة على ما قاله الآن السيد مالك، وعلى ما قاله أيضاً بعض أعضاء المجلس الذين يبدو أنهم تبنوا نظرية لبنان.

لقد أخذ عليّ السيد مالك أنني تحدثت عن الموقف الداخلي في لبنان، إنني آسف لذلك، ولقد أعربت في بياني عن هذا الأسف، وكررته مراراً. ولكن هو السيد مالك الذي اضطرني، بإحالته هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، إلى تناول المسألة الداخلية اللبنانية التي لا تخصني. غير أنه كان عليّ أن أفعل ذلك، وآسف أنه كان عليّ أن أفعل ذلك، لأن من حقي أن أظهر للمجلس أن المسألة التي ندرسها الآن هي مسألة لبنانية داخلية. وأريد أن

أضيف كلمة. إن المعلومات التي لدي عن اجتماعات الجامعة العربية لا تتفق تماماً مع ما قاله مندوب العراق. إن معلوماتي تفيد أن قراراً قدمته ست دول هي العراق والأردن والعربية السعودية واليمن وليبيا والسودان، وهذا القرار رفضه لبنان.

هذا كل ما أقوله اليوم، محتفظاً بحق الكلام يوم الثلاثاء المقبل.

الرئيس يختتم الجلسة واختتم السيد تسيانغ رئيس المجلس الجلسة بقوله:

لقد أعرب عدد من أعضاء المجلس عن رغبتهم في الحصول على معلومات إضافية حول الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها الجامعة العربية. ولقد تفضّل مندوب العراق بالقول إنه مستعد لتزويدنا بهذه المعلومات الإضافية. وليس من الضروري، على ما أظن، أن يتّخذ المجلس قراراً رسمياً في هذا الصدد. ومن الممكن أن يتيسر لمندوبي لبنان والجمهورية العربية المتحدة إلى جانب مندوب العراق، تزويدنا بمعلومات جديدة لا أشك في أن المجلس سيكون سعيداً بتلقيها.

ويبدو أن أعضاء المجلس متفقون على أن تنعقد جلستنا المقبلة يوم الثلاثاء المقبل، وأنا أقترح عليكم أن نجتمع في ذلك اليوم، الساعة الخامسة عشرة، لنتابع درس هذه القضية.

ووافق الأعضاء على ذلك ثم رفعت الجلسة الساعة التاسعة عشرة.

محضر الجلسة الثانية

الثلاثاء ١٠ حزيران ١٩٥٨

الرئيس يفتتح الجلسة الثانية في الساعة الخامسة عشرة بعد ظهر الثلاثاء في العاشر من حزيران سنة ١٩٥٨ عقد مجلس الأمن جلسته الثانية لمتابعة النظر في شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة.

وافتتح رئيس المجلس السيد تسيانغ الجلسة بقوله:

«قبل أن نباشر درس هذه القضية أود إبلاغ أعضاء المجلس أن مندوب العراق سلّمني بعض المعلومات عن اجتماعات الجامعة العربية في بنغازي. وهذه النصوص المكتوبة باللغة العربية هي الآن قيد الترجمة. وستوضع تحت تصرّف أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن».

فقال السيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة:

«لقد أشرتم يا سيدي الرئيس إلى أن مندوب العراق سلّمكم معلومات تتعلّق باجتماعات الجامعة العربية. فأود الاستيضاح هل هي محاضر رسمية أو تقارير وضعتها الجامعة العربية نفسها؟ إنني أود أن أعرف إلى ماذا تستند المعلومات المشار إليها».

فأجابه رئيس المجلس:

«إن هذه الوثائق كما أشرت، مكتوبة باللغة العربية، وآسف لأني لا أستطيع الإجابة على السؤال الذي طرح عليّ. لكن ربما كان بإمكان مندوب العراق أن يعطي الجواب».

وتكلم الدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق فقال:

«هناك وثيقتان، الأولى عرض تحليلي لاجتماعات الجامعة العربية في بنغازي، وقد بعثت به إليّ الأمانة العامة للجامعة العربية. ولا شك أن هذا هو ما يرغب فيه السيد لطفي. أما الوثيقة الأخرى فهي موجز الآراء التي تقدّم بها مندوب العراق في بنغازي».

الرئيس: ننتقل إذن الآن إلى درس المسألة المسجّلة على جدول الأعمال، وأعطي الكلام لمندوب الجمهورية العربية.

بيان عمر لطفي وتكلّم عمر لطفي فقال:

أشكركم يا سيدي الرئيس لإعطائكم إياي الكلام حتى أمارس حقي في الرد وإنني لأرجو أن أكمل اليوم العرض الذي قمت به يوم الجمعة الماضي، وأن أرد على الاتهامات والمزاعم التي سردها مندوب لبنان، وسأبقى على كل حال ضمن إطار القضية التي نناقشها.

لقد قال الدكتور مالك أولاً إن الجمهورية العربية المتحدة تزوّد العناصر الانقلابية في لبنان بالسلاح، ولكي يثبت ذلك، ذكر بضعة أمثلة. وأود أن ألاحظ قبل كل شيء أن أكثر هذه الأمثلة مستندة إلى تقارير الشرطة اللبنانية والمكتب الثاني اللبناني، مما لا يعطيها في رأينا أي قوة ثبوتية. فنحن نعلم جميعاً أن المحاكم في جميع دولنا لا تقيم لهذه التقارير اعتباراً إلا إذا أيدتها وقائع مثبتة. وليس الحال كذلك في الأمثلة التي نحن بصددها هنا، خصوصاً وأن مسؤولية الجمهورية العربية المتحدة غير واردة. وإني لأصر على أن هذه النقطة هي الأهم في القضية التي تشغلنا اليوم.

وأود أن أرد على عدد من هذه الأمثلة التي ذكرها مندوب لبنان.

وتسهيلاً للمتابعة، سأعتمد المحضر الرسمي لجلسة المجلس الأخيرة.

ففي الصفحة ١١ نجد الحوادث التي حدّدها السيد مالك والتي سأشير إليها في هذا الرد.

يشير السيد مالك في الحادثة الأولى إلى أن سيارة خاصة تحمل الرقم ٤٧٧٤ أوقفت وفتشت من نقطة الجمارك، فاكتشف رجال الجمارك أن فيها أسلحة. ففي هذه الحادثة، لا يقول لنا السيد مالك من أين له هذه المعلومات. وهل أوقف سائق السيارة، ومن هو السائق. وهل جرت ملاحقة قضائية بحقه أم لم تجر. إننا نرى في سرد هذه الحادثة القول التالي: «إن السيارة قد أوقفت وفتشت في مركز العبودية في لبنان الشمالي، وإن هذه السيارة التي كانت قادمة من سوريا لتدخل الأراضي اللبنانية، كانت تحمل الأسلحة الآتية...». وكان على هذه الأسلحة، على ما يبدو، أسماء منقوشة هي أسماء جنود سوريين. لكن يبقى أن نثبت ذلك. إن الأسماء التي نجدها هنا وهي محمد عبدالله، مزهر دميان زكريا، يمكن أن يوجد آلاف منها في البلاد العربية، وفضلاً عن ذلك فإني لا أظن أن أسماء الجنود حتى في الجيش السوري تنقش على البنادق. ومن يؤكد لنا أيضاً أن هذه الأسلحة لم تسرق، أو لم تكن أسلحة مشتراة؟ إنني لا أرى، حتى لو صح الاتهام بصدد نقل هذه الأسلحة، كيف يمكن إثبات مسؤولية الحكومة التي لي شرف تمثيلها، بمعطيات من هذا النوع.

أما الحادثة الثانية التي يرد ذكرها في مطلع الصفحة ١٢ من النص الفرنسي للمحضر، فقد قيل فيها إن ١١٠ أشخاص خارجين على القانون كانوا قادمين من الأراضي السورية حاملين السلاح. فإذا قرأتم الإفادات التي أدلى بها هؤلاء المدعوون ثواراً فستحقّقون بأنفسكم أن هذه القضية هي من نسج الخيال. فالقصة تبدأ هكذا: «إن نحو مائة من أنصار كمال جنبلاط اللبنانيين

قد استدعوا لحضور اجتماع عقدته إدارة حزبهم في دمشق يوم الإثنين في ٧ نيسان ١٩٥٨»... ثم تستمر الرواية.

إنني أريد أن أرى الشاحنة التي تستطيع أن تنقل ١١٠ أشخاص دفعة واحدة. لقد قيل لنا في الواقع إن شاحنة واحدة كانت كافية لنقل هؤلاء الأشخاص. ولو أن ضابطاً في الجيش السوري شاء الاتصال بهؤلاء العملاء، فلن يجتمع في مقهى بمائة وعشرة أشخاص، في قلب مدينة كدمشق. ثم عندما يقال لكم إن هذا الضابط قد علّمهم كيفية استعمال الأسلحة، فإنه يبدو من الصعب إعطاء دروس في استعمال السلاح في برهة من الوقت قصيرة كهذه.

وبالحقيقة، فإن هذه الوقائع التي لم تثبت صحتها لا يمكن في أي حال أن تتضمن مسؤوليتنا.

أما المادتان الثالثة والرابعة اللتان تجدونهما في آخر الصفحة ١٢ وأول الصفحة ١٣، فهما تستندان فقط إلى تقارير الشرطة والمكتب الثاني اللبناني، ولا يدعمهما أي دليل، ولا سيما فيما يتعلق بمسؤولتنا.

ولنأخذ المثل الوارد في الصفحتين ١٤ و١٥. إننا نرى هنا تقريراً للمكتب الثاني حول اجتماع عقد في دمشق بمقر المكتب الثاني السوري. إنه إذن تقرير المكتب الثاني اللبناني حول اجتماع عقد في دمشق بمقر المكتب الثاني السوري، وهو يدور حو ل وقائع حدثت في دمشق. إننا لا نقدر أن نأخذ بعين الاعتبار تقارير من هذا النوع تضعها مكاتب الاستعلامات التي تهتم كما تعرفون بتزويد حكوماتها بالأخبار، حتى نأتي للاستشهاد بها هنا في مجلس الأمن.

وفي المثل العاشر الوارد في الصفحة ١٦، نرى الدكتور مالك يقول إن مدفعاً مضاداً للطائرات قد وجد بين الأسلحة. وإنه ليبدو لي أن هذا الأمر

هو فعلاً غير ممكن، لأن استعمال مثل هذه القطعة يقتضي معرفة عظمى باستعمال السلاح من جانب الذين يمكن أن يستخدموا هذه القطعة. ثم ماذا تفيد، من الناحية العسكرية، حيازة قطعة واحدة مضادة للطائرات؟ وفضلاً عن ذلك لم يفصح مندوب لبنان عن ماركة هذه القطعة لكي يمكن الادعاء أنها مقدمة للثوار من الجمهورية العربية المتحدة.

وكذلك الأمر في المثل الرابع عشر، في الصفحة ١٧ حيث ورد أن الأسلحة المذكورة تحمل العبارة التالية: «الجيش المصري ١٩٤٩» مع العبارة «صنعت بإشراف مصلحة الأبحاث الفنية» فأريد أن ألاحظ أن الجمهورية العربية المتحدة لم تكن تنتج الأسلحة قبل عام ١٩٥٥، وأن هذه العبارة التي يتباهى بها السيد مالك ليست صحيحة، وليست هي العبارة التي نجدها تماماً على أسلحة الجمهورية العربية المتّحدة. ولا أريد هنا أن أدخل في مناقشات تتّصل باللغة العربية، ولكن بإمكاني أن أشرح للسيد مالك أو للسيد الجمالي الفرق بين العبارتين.

ولقد حدّثونا عن زورقين ألقي عليهما القبض في عرض الشواطىء اللبنانية. فأما في ما يتعلق بالزورق الأول، فأرجو أن يطلع المجلس على ما صرح به أحد المتهمين السيد عيتاني. وقد أدلى بهذا التصريح إلى مجلة **الصياد** وفيه ينفي المتهم نفياً قاطعاً التهم التي ألصقت به. ثم إن رجال المعارضة ردوا هم الآخرون هذه التهمة وأعلنوا أن صاحب الزورق هو تاجر مخدرات. وهذه القضية ما تزال بين يدي القضاء، وأعتقد أنه ليس من المناسب الدخول في تفاصيلها بالنظر لهذه الظروف.

أما الزورق الثاني، فهو أولاً لم يكن - كما قال السيد مالك في بيانه - يحمل أسلحة، وقد برىء رجاله الأحد عشر كما تفيد الأنباء، من جانب

المحاكم اللبنانية لأنهم لم يرتكبوا أي جرم إلا أن هؤلاء أشخاص قد حكموا فيما بعد بالسجن بضعة أشهر لدخولهم لبنان خلسة، مما لا يدل ولا يؤيد أي تهمة ضد حكومتي، وإنما غايته القيام بدعاية مغرضة توهم بحدوث تدخل من جانب حكومتي في شؤون لبنان الداخلية.

أما الزورق الثالث، فتجابهنا بشأنه تصريحات صادرة عن مصادر لبنانية تنقصها الدقة، وقد قيل فيها إن هذا الزورق كان يحمل أسلحة. ولم يقل لنا ما هي هذه الأسلحة. وهل صودرت أم لم تصادر، وهل هناك ملاحقة قضائية بحق الذين ضبطت معهم. وعلى كل حال فإنه يستحيل إثبات مسؤوليتنا في مسألة الزوارق هذه.

ولقد سبق لي أن تحدّثت عن مسألة قنصل بلجيكا العام في دمشق. وأريد فقط أن أضيف اليوم أن هذه المسألة لا يمكن أن تلصق بنا. فلقد كان هذا الرجل الديبلوماسي، كما قلت سابقاً، يجهل بالتأكيد أن سيارته تحمل أسلحة. أما الرسالة التي يبدو أنها وجدت معه فلا نعلم عنها شيئاً، وقد نفى الأستاذ محسن سليم محامي القنصل في تصريح إلى الصحافة هو الآن بين أيديكم، نفى نفياً قاطعاً الأمور المنسوبة إلى موكله. وهذا التصريح تجدونه في الصفحة ٢٥ من مجموعة الوثائق التي وزعناها عليكم يوم الجمعة الماضي. ثم إنني لا أحب التوسّع، كما قلت، في مسألة تمس أحد أعضاء السلك الديبلوماسي قبل أن يقول القضاء كلمته الفاصلة.

إني لأعترف أنه ليس بإمكاني إخفاء دهشتي لاستخلاص الدكتور مالك مما دعاه سلسلة الوقائع الأولى النتيجة التالية حيث قال:

«إن حكومة لبنان تعتقد إذن أن جميع هؤلاء الرجال الذين يقومون الآن داخل لبنان بأعمال انقلابية يتلقون السلاح من الجمهورية العربية المتحدة».

هذا هو ما أكده السيد مالك في الجلسة الأخيرة: إن أسلحة جميع الرجال الذين يقومون بأعمال انقلابية قد أرسلتها الجمهورية العربية المتحدة. وإذن فلم تكن هناك بندقية واحدة قبل هذه الاضطرابات في لبنان، إذ نحن الذين قدمنا جميع هذه الأسلحة. والذين يؤيدون هذه النظرية ينسون أن الأمر يتعلق بلبنان، حيث يصعب على ما أعتقد إنكار أن جميع أهل الجبل مسلحون، ورجال العشائر مسلحون، وأنه كان هناك وسيكون دائماً متسللون من هنا ومن هناك عبر الحدود التي تفصل بين سوريا ولبنان.

ولقد سبق أن قلت إن اقتناء الأسلحة ليس مشكلة. فتجارة السلاح الظاهرة والخفية قائمة أبداً وفي كل مكان في جميع أجزاء الأرض. ونحن نرى أنه بعد الحرب العالمية الأخيرة، وفي خلال الثورات وفترات الاضطرابات والحروب الأهلية، تمكّنت الأحزاب دائماً من إيجاد طريقة للحصول على الأسلحة الضرورية. ثم إن من السهل الحصول على الأسلحة في السوق الحرّة في معظم البلدان. ولديّ هنا كاتالوكات تظهر أن الأسلحة هي في متناول أي مشترٍ، حتى هنا في الولايات المتحدة.

وهكذا لا يسعني يا سيد مالك إلا أن أرد اتهاماتك، وإني لآسف أبلغ الأسف لإعلانك أن الجمهورية العربية المتحدة قد سلّحت جميع هؤلاء الرجال الذين يقومون الآن في لبنان بأعمال انقلابية، خصوصاً أنك لا تجهل أن حكومة لبنان قد وزعت أسلحة على أنصارها وعلى بعض المنظمات، وأن ذلك قد جرى بكميات كبيرة. وقد انتقلت هذه الأسلحة من يد إلى يد. كما يحدث ذلك دائماً في مختلف البلدان أيام الاضطرابات أو الحروب الأهلية. ولقد أعلن ذلك كثير من رجال المعارضة، أخص بالذكر منهم السيد فؤاد عمون الأمين العام السابق لوزارة الخارجية اللبنانية، وغيره أيضاً، وقد

أنكروا جميعاً بصورة قاطعة أن تكون الجمهورية العربية المتحدة هي التي تقدم الأسلحة.

وقال مندوب لبنان فيما دعاه السلسلة الثانية من الوقائع، إن العناصر القادمة من لبنان تتلقى تدريباً على أراضي الجمهورية العربية المتحدة ثم ترسل إلى لبنان لغاية إسقاط الحكومة.

إني لأعترف أن هذا القسم من بيان السيد مالك لا يتضمّن إلا تأكيدات غير مشفوعة بأي دليل يثبت صحتها. ففي المثل الأول يقول السيد مالك:

«نحن نعلم أن إجراءات اتّخذت من أجل تشكيل كومندوس لبنانيين وغير لبنانيين». ثم يقول إن من هؤلاء كثيرين في سجون لبنان، ولكنه لا يعطينا اسماً واحداً. ولا يفيدنا إذا كان هؤلاء الأشخاص قد حوكموا أو حكم عليهم، وهل ثبت بشكل واضح أن المكتب الثاني السوري هو الذي درّبهم.

وفي الحادثة الثانية يقول السيد مالك إن نحو ١٥٠ رجلاً من طرابلس وضواحيها قد شوهدوا في بلدة سورية حيث كانوا يتلقّون التدريب من الجيش السوري. فمن هم الذين شاهدوهم. وهل قرّرت ذلك محكمة من المحاكم؟ ليس استناداً إلى مثل هذه الوقائع ترفع شكوى إلى الأمم المتحدة ضد دولة صديقة. ونحمد الله على أن السيد مالك لم يتحدث طويلاً على هذه الاتهامات الواردة في السلسلة الثانية.

ثم انتقل السيد مالك إلى السلسلة الثالثة من الوقائع التي يصفها بأنها «اشتراك رجال مدنيين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في لبنان أو القادمين إليه، في الأعمال الانقلابية والإرهابية داخل لبنان». وأوضح أنه يصعب عليّ مناقشة هذه الوقائع، واقعة واقعة، ذلك أن السيد مالك لم يزودني بوقائع يمكنني أن أقبلها أو أنفيها.

ففي النقطة السادسة يقول لنا السيد مالك إن تقارير الأمن العام سنة ١٩٥٨ أظهرت أن عشرة سوريين وفلسطينيين من غزة أوقفوا لقيامهم بأعمال إرهابية. ولم يقل لنا ماذا كانت نتيجة هذا التوقيف، وهل حكم على هؤلاء الأشخاص أم لا، وهل أحيلوا إلى المحاكم وما هي التهم التي وجّهت إليهم.

وتحدث السيد مالك كثيراً عن السوريين الذين يحملون بطاقات هوية عسكرية سورية، ذلك أنه في سوريا يتوجّب على كل شخص أدى الخدمة العسكرية أن يحمل هذه البطاقة، فلا يستتبع ذلك إذن أن جميع هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى الجيش السوري.

إنني، بالحقيقة، لا أرى في هذه المزاعم التي تشكل أساساً حالات مستقلة ما من شأنه أن يثبت مسؤولية حكومتنا.

وقال لنا الدكتور مالك في سلسلة الوقائع الأخيرة إن المكتب الثاني السوري يقوم على الأراضي اللبنانية بنشاط معاد للسياسة اللبنانية. وذكر السيد مالك بعض الأسماء لهؤلاء العملاء المزعومين، ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، وبينهم على ما يبدو بعض اللبنانيين. إنني أكرر ما أكده السيد مالك. فبعض هؤلاء قد حكموا. ويقول السيد مالك إن هؤلاء ينتمون إلى المكتب الثاني السوري، ولكن الوقائع التي قدمها لا تثبت ذلك. وقد حكموا لأعمال لا يستنتج منها أنهم ينتمون إلى المكتب الثاني، ولا يستتبع ذلك أن تترتب علينا أي مسؤولية في هذه الأعمال التي لم يقم عليها الدليل مع ذلك.

وكذلك حين يتحدث السيد مالك في الفقرة الثامنة من الصفحة ٢٧ عن المائتي مجنّد في الجيش السوري الذين اجتازوا الحدود في منطقة حاصبيا، نراه يؤكد هذه الحادثة ولكنه لا يقدم إلينا أي دليل على صحتها. فكيف يعلم

السيد مالك أن هؤلاء مجنّدون سوريون؟ إنه لا يقول إنهم سجنوا أو أوقفوا أو حكم عليهم. فنحن إذن ما نزال في مجال المزاعم التي لا تؤيدها الأدلة.

وفي الحادثة السابعة الواردة في الصفحة ٢٦، يحدثنا السيد مالك بصورة خاصة عن قضية الملحق العسكري المصري السيد حسن خليل الذي أوقف في مطلع عام ١٩٥٧ بينما كان ينقل في سيارته كمية كبيرة من الأسلحة. ولكن سفارتنا في بيروت نشرت في السادس من حزيران، أي منذ بضعة أيام فقط، بياناً حول هذه القضية الهامة أسمح لنفسي أن أوزع نسخاً منه عليكم. وفي هذا البيان قالت السفارة إن الحكومة اللبنانية هي نفسها في ذلك التاريخ قد نشرت تصريحاً كذبت فيه بصورة واضحة أن يكون الملحق العسكري المصري ذا صلة بقضايا تجارة الأسلحة. وأضافت الحكومة في هذا التكذيب أن كل الإشاعات المتعلقة بقيام الديبلوماسيين بأعمال تجارة السلاح ليس لها أساس من الصحة. ولذلك دهشت لأن يثير السيد مالك هذه القضية التي كانت محل تكذيب رسمي من جانب الحكومة اللبنانية نفسها.

وتحدّث إلينا السيد مالك أيضاً عن حادث وقع في دير العشائر، وهذا الحادث مذكور في نهاية الصفحة ٢٨ من بيان مندوب لبنان. بيد أن الأخبار التي لدينا وتصريحات السيد جنبلاط في ١٣ أيلول تفيد أن سبب هذا الحادث يعود إلى أنه بعد الانتخابات الأخيرة التي خلّفت اضطرابات في المنطقة، حصلت مفاوضات بين الدروز من ناحية وبين بعض ممثلي الحكومة اللبنانية وشخصيات سياسية أخرى من ناحية ثانية، لإعادة الهدوء إلى المنطقة، غير أن الشرطة اللبنانية مع الأسف تدخلت وحاولت توقيف بعض رؤساء الدروز وبينهم النائب السابق شبلي العريان، وذلك بعد أن كان هناك اتفاق بعدم إجراء أي اعتقالات. فنشأت معارك بعد هذه الحوادث بين الدروز والشرطة

اللبنانية. وأنتم تعلمون جميعاً أن الدروز قوم جبليون مسلحون ولا يترددون في الدفاع عن أنفسهم.

يستخلص من كل ما تقدّم - كما سبق لي أن أعلنت في الجلسة السابقة - أن الاتهامات الخطيرة التي يوجّهها إلينا السيد مالك لا تؤيدها الأدلة المادية، وأنها على كل حال ليست من ذلك النوع الذي يجعل حكومتي مسؤولة. ثم إن السيد مالك نفسه لا يبدو أنه واثق من أن مزاعمه مقنعة. فهو قد أعلن بالحرف الواحد «أنه يمكن الادعاء أنها حوادث محلية لا تبرّر في مجملها النتائج التي استخلصها».

فما من شك في أننا نواجه هنا حوادث منفردة مستقلّة، وأمام تصريحات وتأكيدات لا يمكن في رأيي أن يقوم عليها الدليل، ولا أن تتخذ أساساً لتوجيه الاتهام ضد حكومتي.

وإنني على كل حال سأوضح فيما بعد الموقف الذي اتخذه حكام لبنان الحاليون إزاء الجمهورية العربية المتحدة.

ولقد أسهب مندوب لبنان في بيانه الأخير في الكلام على حملات الراديو والصحف. وسبق لي أن أبلغت المجلس في جلسته الماضية، يوم الجمعة في السادس من حزيران، أن الصحافة المصرية لا تنقل في الغالب إلا ما تنشره الصحافة اللبنانية ووكالات الأنباء. وأسمح لنفسي الآن أن أعطي بعض الأمثلة لإثبات ما قدمت. وهذه الأمثلة مستندة إلى التصريحات والمتقطفات التي ذكرها السيد شارل مالك في الجلسة الماضية.

ففي الصفحة ٣٣ من النص الفرنسي للمحضر الرسمي لجلسة المجلس، نرى السيد مالك يذكر جريدة **الأخبار** العربية التي تصدر في القاهرة، والتي نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٧ نيسان الماضي أن الأحزاب اللبنانية

تقاوم تجديد الرئاسة للرئيس شمعون. إن بين يدي نسخة من هذا العدد، وأنا على استعداد لإطلاع أعضاء المجلس وإطلاع مندوب لبنان عليه. ففي هذا العدد، قالت الجريدة إن حزب النجادة السياسي أصدر بياناً قال فيه إن كل محاولة لتعديل الدستور من قبل الرئيس شمعون تصطدم بمقاومة عنيفة. فجريدة **الأخبار** قد اكتفت إذن بنقل البيان الذي أصدره حزب «النجادة» وهذا صريح فيما قالته الجريدة.

وفي عدد ٨ نيسان من جريدة **الأخبار** نقرأ: إنذار إلى شمعون، لبنان مهدد بثورة دامية. إنه مجرد مقال لوكالة رويتر – كما يستنتج من قراءة الصحيفة التي هي في حوزتي أيضاً.

ولنأخذ مثلاً ثالثاً، ففي عدد ١٤ أيار من جريدة **الأخبار** – وهو لدي أيضاً – لم أجد مع الأسف القطعة التي ذكرها السيد مالك، وربما كان هناك خطأ في التاريخ.

وأشار السيد مالك أيضاً إلى عدد ٦ نيسان من جريدة **الجمهورية**. وفيه مقال بعنوان: «دعوة علنية إلى الثورة في بيروت». ولكن السيد مالك لم يقل لنا إن الأنباء المنشورة في هذا العدد هي الانتقادات التي وجهها النائب أحمد الأسعد إلى الحكومة اللبنانية، وإن هذه الانتقادات قد نقلتها إحدى وكالات الأنباء.

وفي عدد ١٢ نيسان من جريدة **أخبار اليوم** الذي أشار إليه السيد مالك، قرأ مندوب لبنان ما ورد من أن الثورة قد تندلع في لبنان، ولكنه أغفل القول إنه مقال لصحفي لبناني اسمه سعيد فريحة.

وأشار السيد مالك أيضاً إلى عدد ١٣ نيسان من جريدة **الشعب** المصرية. حيث ورد: «خطر حرب أهلية في لبنان». فالأنباء المنشورة في هذا العدد صادرة عن بيروت. وقد نقلتها وكالات الأنباء كما يتّضح من النص المنشور

نفسه. أما النص الذي ذكره مالك نقلاً عن عدد ١٨ أيار ١٩٥٨ من جريدة **الشعب** فليس إلا جزءاً من مقال كتبه صحفي لبناني اسمه سليم اللوزي.

وأسمح لنفسي، من جهتي، أن أذكر هنا مقتطفات من الصحف اللبنانية التي لا أستطيع أن أقول إنها توفّر حكام الجمهورية العربية المتّحدة.

ففي ١٧ أيار ١٩٧٥ نشرت وكالة الصحافة اللبنانية أن مصر قد اغتالت توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن السابق، ولم تقل الوكالة إن أبو الهدى قد انتحر.

وفي ٢٤ أيار ١٩٧٥ نشرت جريدة **العمل** البيروتية مقالاً بعنوان: «مأساة الحرية في مصر»، زعمت فيه أن قانوناً وضع في مصر يقضي بإنزال عقوبة الموت بكل شخص يحقّر رئيس الجمهورية.

وفي ٢٧ أيار ١٩٧٥ نشرت الجريدة نفسها، نقلاً عن مكتب أنباء العالم العربي، معلومات كاذبة عن مصر وسياستها، منها أن مصر تستخدم القومية العربية لتوطيد النظام الديكتاتوري، وأن مصر خانت قضية القومية العربية بإشراك وفد منها بمهرجان الشباب في موسكو، وأن الرئيس عبد الناصر يسلم مصر للشيوعية.

وفي ٣٠ آب ١٩٥٧ نشرت جريدة **لوجور** رسماً كاريكاتورياً للمستر دالاس باحثاً عن لقاح لمصر.

وفي ٢٠ آذار ١٩٥٨ نشرت جريدة **النهار** مقالاً حاولت فيه إثارة سكان دمشق ضد الوحدة.

وفي ١٥ آذار ١٩٥٨ نشرت جريدة **العمل** مقالاً وصفت فيه الحكام السوريين والمصريين بأنهم مجرمون.

ولم تقتصر الحملة ضد الجمهورية العربية المتحدة على الصحافة وعلى الإذاعة اللبنانية، بل إنها ذهبت إلى حد «خلق» أعداد خاصة من الجرائد المصرية اليومية والأسبوعية، كـ**البروغريه إجيبسيان، وروز اليوسف**، تتضمن أكاذيب ضد المسؤولين في قلب الجمهورية العربية المتحدة. وقد سمح في لبنان، وما يزال يسمح بكل ألوان النشاط في حقل الدعاية ضد الجمهورية العربية المتحدة من أي مصدر انبثق.

أما الراديو، فقد سبق أن أعلنت أنه كان غالباً يذيع أخباراً تنشرها الصحف اللبنانية ووكالات الأنباء. ومن الواضح أن الراديو يرد أيضاً في بعض المناسبات على الاتهامات التي توجّه إلينا.

لقد قرأ لنا السيد مالك مقتطفات من إذاعات الراديو المصري. وباستطاعتي أيضاً أن أقرأ مقتطفات من إذاعات تبثها محطة سرية اسمها «صوت الحق» ولكنني أكتفي - كما وعدت - بوضع نصوص هذه الإذاعات تحت تصرف سكرتير المجلس.

وبين يدي أيضاً - وسيوزع على المجلس - الكراس المزور المتعلّق بالدعاية للسياحة، والذي أسمح لنفسي بأن أقرأ بعض فقراته. فإليكم ما ورد في منهاج الرحلات:

«زيارات إلى قصر الملك السابق فاروق التي حولت إلى مساكن خاصة لجنود الثورة، وزيارات لقصور الأثرياء المصادرة لحاجات الضباط. وزيارات أخرى للمقبرة لوضع إكليل على ضريح صلاح سالم وعلى ضريح إخوانه المسلمين».

ويضمن المنهاج أشياء من هذا النوع، وستوزع نسخ منه على حضرات أعضاء المجلس.

لقد أشرت في بياني في الجلسة الماضية يوم الجمعة، السادس من حزيران، إلى مسألة الجامعة العربية. ولست بحاجة لأن أقرأ على مسامعكم نص الميثاق فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية وقد أعيد إلى الذاكرة هنا في مناسبات عديدة، ولا سيما من زملائي ممثلي أميركا الجنوبية. إن هذا النص يؤكد الأهمية التي يعلّقها ميثاق الأمم المتحدة على المنظمات الدولية وعلى عملها في التوفيق وعلى صلاحيتها في إيجاد الحلول للخلافات التي يمكن أن تنشأ بين أعضاء منظمة واحدة. والواقع أن المادتين ٣٣ و٥٢ من الميثاق واضحتان جداً لهذه الجهة. ولقد ذكرت في بياني الماضي الفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تنص على أنه يتحتّم على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار كل عمل يتبناه الفرقاء لتسوية الخلاف الناشب.

ولقد درست الجامعة العربية، كما تعلمون، شكوى لبنان رغم أن لبنان كان قد قدّم في نفس الوقت شكوى إلى مجلس الأمن. وأنتم لا تجهلون أن ممثل لبنان قد وجّه بتاريخ ٢١ أيار ١٩٥٨ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ينبّه فيها أن الحكومة اللبنانية رفعت في اليوم نفسه إلى الجامعة العربية شكوى ضد حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

وفي ٢٢ أيار، أي بعد أربع وعشرين ساعة بعد ذلك، وجّه مندوب لبنان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يطلب فيها الدعوة بسرعة إلى اجتماع للمجلس من أجل النظر في الشكوى التي وضعتم يدكم عليها الآن.

فنحن إذن في فترة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة، قد أبلغنا أن شكوى رفعت لدى الجامعة العربية، وأن شكوى أخرى لها طابع الإلحاح قد رفعت لدى مجلس الأمن. وقد طلبت الحكومة اللبنانية ثلاث مرات تأجيل اجتماع المجلس على الرغم من أن الشكوى التي قدمت إلى مجلس الأمن وصفت

بأنها ملحة. ووصل السيد مالك إلى نيويورك في نفس الوقت الذي كانت فيه الجامعة العربية تدرس القضية، وأعلن لرجال الصحافة أن هذه القضية لن تجد الحل إلا في مجلس الأمن. وقد ناقشت الجامعة العربية الشكوى اللبنانية كما سبق لي أن أعلنت في جلسة المجلس الماضية. وقدم ستة أعضاء في الجامعة، هم السودان والعربية السعودية والعراق والأردن وليبيا واليمن، مشروع قرار لم توافق عليه مع الأسف الحكومة اللبنانية. ولقد قرأت عليكم هذا المشروع في الجلسة الماضية وأسمح لنفسي بأن أذكركم فقط بخلاصته وهي:

«إن مجلس الجامعة يقرر:

(١) العمل على وضع حد لكل ما من شأنه أن يسيء إلى صفاء العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل.

(٢) مطالبة الحكومة اللبنانية بسحب شكواها المقدمة إلى مجلس الأمن.

(٣) توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإنهاء الاضطرابات واتخاذ التدابير الضرورية لتسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية.

(٤) إرسال لجنة من أعضاء المجلس لتهدئة الحالة وتنفيذ هذا القرار».

إن هذا المشروع الذي قبلناه بروح التسوية كانت له بالتأكيد حظوظ جدية لحل الخلاف.

وأسمح لنفسي بأن أقرأ أيضاً بضعة مقتطفات من المحضر الرسمي لجلسة الجامعة العربية في ٤ حزيران ١٩٥٨.

لقد صرّح ممثل ليبيا أن الدول الست أيدت المشروع، وأن الدولتين المعنيتين وافقتا عليه ضمناً بتحفظ واحد هو أن يعود وفداهما للاتصال بحكومتيهما.

وصرّح وزير خارجية السودان السيد محجوب أن هذا المشروع قدمته الدول الست التي ليست طرفاً في الخلاف. وفي نهاية الجلسة قال الرئيس:

«هل توافقون أيها السادة على مشروع القرار هذا مع التحفظ بأن يعود الوفدان صاحبا الشأن للاتصال بحكومتيهما؟». وكانت الموافقة إجماعية ثم رفعت الجلسة.

إنني أعتقد أن هذا النص ناطق بحد ذاته ولن أحتاج للتعليق عليه أو شرحه.

إن الوفد اللبناني رفض حتى أن يوافق المجلس على نداء للهدوء والسكينة يوجهه إلى الشعب اللبناني مجلس الجامعة العربية، ويشترك في إعداده مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية اللبنانية، دون أن يعترض أعضاء المجلس على ذلك، وعلى الرغم من أن مثل هذا النداء يهدف إلى وقف الاضطرابات وإعادة الهدوء.

فلو كانت الحكومة اللبنانية ترغب فعلاً في إيجاد حل للخلاف، لكانت دون ريب قد وافقت على مشروع قرار الجامعة. ولكنها مع الأسف قد أصرت على مناقشة المسألة في مجلس الأمن، وذلك لغايات الدعاية المغرضة ضد الجمهورية العربية المتحدة.

ليس الأمر، كما سبق وقلت، إلا تحويلاً دولياً للحوادث التي تجري في لبنان، والتي لا تخص إلا اللبنانيين أنفسهم. وهكذا يراد استعمال مجلس

الأمن لحل مسائل داخلية لا تعني غير اللبنانيين. ولو أن لبنان قبل التقيّد بمقتضيات قرار الجامعة العربية، لساعد ذلك بكل تأكيد على إعادة الهدوء والاستقرار إلى هذا الجزء من العالم، وعلى حقن الدماء وتوفير عدد كبير من الضحايا ووضع حد للحوادث المؤسفة التي تقع حالياً.

فلنبحث الآن الموقف الذي يتخذه لبنان من الجمهورية العربية المتحدة.

لقد تكلّمت في بياني السابق عن طرد رعايا الجمهورية العربية المتحدة بالجملة من لبنان، وذهبت إلى حد القول إنه لو لم تكن علاقاتنا بلبنان ما هي عليه لكنا تقدمنا بشكوى إلى مجلس الأمن، ولكننا نقدر أن هذا النوع من الخلاف بين شعبين شقيقين يجب أن يسوّى بطرق أخرى غير طريق مجلس الأمن. ولقد كان لعملية الطرد طابع كيفي، إذ هي جرت دون تقديم أي إيضاح، وبدون واسطة الأجهزة القضائية أو الإدارية كما يقتضي القانون الدولي. وجرت عملية الطرد عارية عن الروح الإنسانية فأهين عدد كبير من المطرودين وعذّبوا وبين يديّ وثائق تثبت ما أقول. وتفيد الأنباء الأخيرة التي وصلتنا أن عدد المطرودين بلغ ١٣ ألف شخص. وعلى الرغم من الاحتجاجات العديدة لم نتمكن من الحصول على إيضاحات مطمئنة عن هذا الموقف الغريب الذي تتّخذه الحكومة اللبنانية.

يضاف إلى ذلك أن مؤامرات تحاك منذ مدة في لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة، وأداتها الرئيسية أعضاء الهيئة الإرهابية المعروفون باسم السوريين القوميين. وكانت العدالة اللبنانية عام ١٩٤٩ قد حكمت عليهم بالخيانة العظمى، فجاء العهد الحالي ومنحهم العفو بالجملة، وسمح لهم بإصدار الصحف، وما هو أخطر من ذلك أن لهم مراكز تدريب في خمس مناطق من لبنان.

يستخلص من كل ما تقدّم أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ليس لها أي صلة بالحوادث المؤلمة التي تجري في لبنان. والواقع أنه لم يثبت أن هناك أي تدخل من جانبنا في شؤون لبنان الداخلية. إنها - كما كررت مراراً - مسألة لبنانية محض لا تخص غير اللبنانيين، ولهم هم وحدهم أن يجدوا لها الحل.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولنا حل المشكلة ضمن إطار الجامعة العربية، فاصطدمنا مع الأسف بمعارضة متواصلة من جانب الحكام اللبنانيين. ولا يبدو - كما سبق أن قلت - أن هؤلاء الحكام ينظرون بعين الجد إلى شكواهم لدى الجامعة العربية.

أما من جانبنا، فنحن على ما صرّح به مراراً عديدةً حكام بلادنا، نحترم استقلال لبنان ووحدته. ولا نريد أن ينقسم لبنان بفعل حرب أهلية. ولقد كنا نعتقد دائماً أن لبنان المستقل هو عنصر استقرار وسلام في ذلك الجزء من العالم.

رد شارل مالك يا حضرة الرئيس،

إنني شاكر لكم وللمجلس لأنكم أتحتم لي فرصة الرد ببعض كلمات على ما قاله ممثل الجمهورية العربية المتحدة. وقبل إبداء بعض الملاحظات التي طرأت على ذهني عند سماعه، ومع احتفاظي طبعاً بحق الرد على النقاط التي أثارها رداً مسؤولاً مسنداً، أود أن أعلن أننا نخل بواجبنا تجاه الأمم المتحدة وتجاه السلم والأمن الدوليين في منطقتنا إذا نحن أخفينا عن المجلس الخطر الناجم عن تأزم الحالة في البلاد في الأربع والعشرين ساعة الأخيرة، سواء من حيث ازدياد تسلسل المسلحين من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان، أو

من حيث تسرّب الأسلحة والذخائر منها إليه. فقد تلقيت من الحكومة اللبنانية قبل ساعتين ما يفيد أن الحالة خطيرة جداً ولذا فإنني أطلب إلى المجلس أن يظل منعقداً في جلسة دائمة إلى أن يتخذ قراراً في هذه القضية الهامة.

وأود الآن أن أقول كلمة ذات صلة بالملاحظات التي أبداها صديقي ممثل الجمهورية العربية المتحدة، يظهر من إشارته إلى الحوادث التي أحطت المجلس علماً بها في الجلسة الفائتة أنه لم يحاول أن يدحض إلا عدداً محدوداً جداً لا يتجاوز ١٥ أو ٢٠ بالمئة منها وهذا قد يعني ولا شك أنه لم يكن لديه إلا القليل ليقوله ـ هذا إذا سلمنا أن لديه ما يقال ـ حول الوقائع التي عرضتها.

ولكن حتى بعض الشروحات التي قدمها ليدحض بعض النقاط التي اختارها، بعيدة جداً عن أن تكون مقنعة، فمن المسلم به أن مطلق حكومة إنما تبني قضيتها على ما تملك من وثائق رسمية، ولا يمكن أن تقدّم إلا ما تبلغه إياها دوائرها المختصة وهذا ما فعلته عند اجتماع المجلس الأخير. وإذا كان ثمة شكوك حول صدق ما قدّمت من وثائق فإن بوسعي أن أبرزها وأثبت صحتها ـ وأود من المجلس أن يتأكد أنني شخصياً دقّقت وباهتمام بالغ بكل حادثة، كما أني مستعد أن أكفل ذلك دون خشية أمام المجلس وفي أي وقت.

وأعود فأقول إن الطريقة التي حاول ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن يدحض بها الـ١٥ والـ٢٠ بالمئة من الوقائع التي قدّمتها تثبت إذن أنه لم يكن لديه إلا الضئيل ليقوله ـ هذا إذا كان لديه شيء يمكن أن يقوله بصدد النقاط التي عرضت ـ مثلاً: فيما يتعلق بالواقع المتضمّن أن عناصر تسلّلت من لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة وراحت تتدرب في أرضها على أعمال

الشغب والتخريب لتعود إلى لبنان، وتعمل على قلب حكومته، كما بيّنت ذلك للمجلس يوم الجمعة الأخير، قلت فيما يتعلق بهذا الواقع تجدر الإشارة إلى أن مندوب الجمهورية العربية المتحدة أبدى ملاحظات تتعلق بالحالة الأولى والثانية بينما ضرب صفحاً عن الحالتين الثالثة والرابعة. وليس من العسير أبداً أن أرد على ملاحظاته المتعلقة بالنقطتين ١ و٢ عندما يتيسّر لي أن أقرأ النص بانتباه، وعندما يتاح لي أن أرى أياً من الوقائع التي قدمتها تبدو بعيدة عن اقتناعه.

أما فيما يتعلق بالفئة الثانية من الوقائع التي أثرتها والمتضمّنة أن رعايا مدنيين من الجمهورية العربية المتحدة، قاطنين لبنان أو موجهين إليه، قد اشتركوا في أعمال التخريب والإرهاب: فإن ممثل الجمهورية العربية المتحدة مرّ بها سريعاً ولم يثر إلا حالة أو حالتين منها رغم أني قدمت عشراً ـ وهكذا كان بالنسبة للفئة الأخيرة من الوقائع. لكنني أكرر أنه حرصاً مني على الأمانة للحقيقة سأدرس ملاحظاته وأني مستعد أن أعترف بأي خطأ قد أكون وقعت به، مع العلم أن لاشيء مما قاله اليوم يبدو لي كافياً ليجعل مما أعلنته موضوع شك. إني أحتفظ لنفسي إذن بحق الكلام فيما بعد حول الملاحظات التي أبداها اليوم ممثل الجمهورية العربية المتحدة.

أنتقل الآن إلى قول كلمة حول ما أعلنه بشأن الصحافة والإذاعة وسأكتفي بأن أبدي في هذا المجال ثلاث ملاحظات ذات صفة عامة وتبدو لي بوجه خاص غير قابلة للدحض.

أما الملاحظة الأولى فتتعلق ببعض المقتطفات التي أوردتها منقولة عن الصحافة المصرية والسورية، وربما كان صحيحاً أن الحملات الصحافية والإذاعية في القاهرة ودمشق ضد الحكومة اللبنانية مصدرها لبنان، ولكن

المغزى هو في أن الصحف والإذاعات في العاصمتين المذكورتين لا تنشر غير هذا النوع من الأخبار ليس إلا. عندنا في لبنان صحافة حرة تنشر أيضاً أخباراً وتعليقات ضد الحكومة، وعندنا مراسلون ووكالات حرة للأنباء تنشر ما يطيب لها من الأخبار والآراء، ولكن الذي يبدو لي العنصر الأهم هو صفة الانتقاد عند الصحافةالمصرية عندما تعمل على نشر الأنباء الواردة من لبنان. وبوسعي أن أثبت أن هذه الصحافة لم تختر من هذه الأنباء إلا التي تحرّض على العصيان وتشجّع على الحركات المعادية للحكومة في لبنان، وأكرر أن هذا هو العنصر الهام في الموضوع الذي نحن بصدده.

أما ملاحظاتي الأخرى فهي التالية:

لقد أعلن ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن صحافتنا نشرت بعض أنباء لم ترق له، فقد يكون ذلك حصل، ولكني أعود فأقول إن هذه الصحافة بالذات لا تنتقد مصر وسوريا فحسب ولكنها أيضاً وقبل كل شيء تنتقدنا نحن، هذا مع العلم أن عندنا في لبنان - وهذا هو المهم - عدداً من الصحف يدافع عن وجهة نظر مصر بينما لا نجد من يدافع عن وجهة النظر اللبنانية في القاهرة، حتى إننا عندما كنا نرغب في أن ننشر تكذيباً رسمياً - أجل تكذيباً رسمياً - فإن هذا التكذيب لم تكن لتنشره الصحف المصرية.

وكثيراً ما أرسلنا لسفارتنا في القاهرة تكذيبات رسمية صادرة عن الحكومة وطلبنا إليها أن تعمل على نشرها في الصحافة المصرية، غير أن هذه التكذيبات لم يكتب لها النشر بينما نرى كل صباح - وهذا ما نهنىء أنفسنا عليه - في ست صحف بيروتية على الأقل، أخباراً تعرض وجهة نظر مصر وتدافع عنها. إننا نريد أن نعيش في هذا النوع من المجتمعات الحرة، المتعدّدة، المتنوّعة، وليس في عالم متشابه مسير. وعليه فلا يستبعد أبداً أن

تكون بعض الصحف اللبنانية نشرت مقالات هاجمت فيها حكومة مصر أو بعض مظاهر الحياة في الجمهورية العربية المتحدة، ولكن في الصحافة اللبنانية صحف لها فسيح المجال في أن تنشر أنباء أو مقالات فيها عطف على الجمهورية العربية التي ليس في صحفها شيء من هذا بالنسبة للبنان. وبالواقع بوسعي أن أراهن السيد لطفي متحدياً إياه أن يأتي بجملة واحدة من الصحافة السورية أو المصرية فيها تقدير أو تفهم لمواقف حكومة لبنان وله مني أن أسحب جميع ما قلته. إنه رهان جد منصف.

وعليه فإن موقفنا فيما يتعلّق بالصحافة قوي جداً، لأن عندنا صحافة حرّة ولأننا نعني ما نقول عندما نعلن أن صحافة مصر وسوريا هاجمت دون هوادة الحكومة اللبنانية خلال الأشهر الماضية الأخيرة.

ثم أخلص إلى مسألة الإذاعة؛ فلقد أعلن ممثل الجمهورية العربية المتحدة بأن إذاعة بلاده إنما كانت تردّ على إذاعتنا، والحال أن إذاعتنا لا تسمع في بيروت وبحجة أولى في مصر حتى أنها لا تسمع في طرابلس وهي أكبر مدينة في شمال لبنان. وإذن فمن الخطل القول إن الإذاعة المصرية، وهي على ما هي عليه من قوة، إنما تردّ، في تهجّمها على الأنباء التي تبثّها الإذاعة اللبنانية التي لا يمكن أن تسمع في مصر. وإني مستعد هنا أيضاً لإجراء رهان جريء إذ إن باستطاعتي التأكيد أن إذاعتنا رغم أنها لا تسمع خارج بيروت، كانت دائماً محبة، متفهّمة، متآخية مع جيراننا في الجنوب والشمال. وليس ثمة مقارنة جائزة بين إذاعة دمشق وإذاعة لبنان الضعيفة التي تعمل، بأقصى ما تسمح به الطبيعة البشرية، أن تكون منصفة، واقعية بعيدة عن الاستفزاز.

وأخلص إلى المسألة المتعلقة بمعرفة ما حدث في جلسات الجامعة العربية حيث عندي الكثير لأقول حولها. إنني لن أفرط بوقت أعضاء

المجلس، ولكني أقول ببساطة إني آسف لأن يكون المحضر المقدم من قبل ممثل الجمهورية العربية المتحدة حول ما حدث في الجلسات المشار إليها غير كامل وتنقصه بعض الدقة. يثبت ذلك كون التقرير الذي قرأ مقاطع منه والذي يفرض فيه أن يكون محضراً تحليلياً لجلسات الجامعة العربية لم يطرح على تصديق المجلس النهائي. وبديهي أنه عندما يتعلق الأمر بمسائل هامة كهذه، يوضع دائماً تقرير أخير عن تلك الجلسات ويطرح على التصديق النهائي خلال جلسة شكلية ختامية، من قبل الهيئة التي تكون اشتركت في المذاكرة بشكل من الأشكال. والواقع أن التقرير الذي نحن بصدده وضع بعد تأجيل جلسات الجامعة العربية، حتى إنه قيل – ولست مطلقاً متأكداً من ذلك – إن هذا التقرير وضع في القاهرة وليس في بنغازي. ومهما يكن من أمر فإنه لم يجر التصديق عليه، والنص الذي وزعه السيد الجمالي على أعضاء مجلس الأمن هو مستند وضعه موظفو الأمانة العامة للجامعة العربية دون أن يقترن بتصديق شكلي في إحدى جلسات الجامعة.

هذه نقطة أولى، أما النقطة الثانية فهي التالية: قد يكون من الممكن القول إنه كان هناك نص إجماعي وإن لبنان وحده بالنتيجة قد رفضه. لقد سرد ممثل الجمهورية العربية المتحدة أسماء الدول التي وضعت هذا المشروع. والواقع أنه ليس هذا ما حصل بالضبط. إن ممثل العراق يستطيع أن يتكلم عما يخص بلاده، أما فيما خص بلادي فأقول إن الجامعة العربية اجتمعت ونظرت في القضية وقدمت بالنتيجة سلسلة من النصوص. وقد أعلن جميع الأعضاء تقريباً أن المسألة تعني بالدرجة الأولى لبنان وبالتالي فإن معرفة ما يبغيه لبنان هو ما كان يهمهم قبل إبداء أي رأي. إلاّ أن عامل العجلة أدى في آخر المطاف إلى وضع نص قدم إلى سائر الأعضاء وطلب إليهم إذا كانوا يقبلون أن يتبنّوه.

ولم يكن النص مطبوعاً وموقعاً عليه من الممثلين أو يحمل العنوان الآتي: «مقترحات مقدمة من ممثلي دولة كذا وكذا...» كما تقدم المشاريع المشتركة عادة، بل إن رئيس الوفد السوداني تلا نصاً وسأل المندوبين عما إذا كانوا يوافقون عليه. فبقي سؤاله دون جواب. وعندما طلب رأي الممثل اللبناني في ذلك النص طلب توضيح بعض النقاط الهامة الواردة فيه. فتولى المندوب السوداني تقديم هذه الإيضاحات التي جاءت جلية، لدرجة لم تترك معها أي مجال للشك في أن الذين اشتركوا في وضع النص المشار إليه لم يساورهم أي ريب أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في شؤون لبنان الداخلية. وبوسعي أن أتلو عليكم إيضاح رئيس وفد السودان، وهو غير وارد في الملخص المقدم إلى أعضاء المجلس. ولكن الأهم من ذلك هو أن أكثر المندوبين صرحوا بقولهم: «بديهي أن ليس بوسعنا أن نكون ملكيين أكثر من الملك أو كاثوليكيين أكثر من البابا. وسنمسك عن الإدلاء برأينا حتى نعرف بالضبط موقف لبنان حيال هذا النص». لذلك ليس من الصحيح القول بأن هؤلاء المندوبين وافقوا عليه بصرف النظر عن موقف لبنان منه. فبعضهم على الأقل – وقد قيل لي إن عدداً كبيراً منهم – صرح: «بأنه لن نُعلن موقفنا قبل أن يتسنى لنا معرفة رأي لبنان، وهو صاحب المصلحة المباشرة في الموضوع. ولا ضير من إطلاعه على النص وأخذ رأيه بهذا الشأن». وكان أن أرسل النص إلى لبنان الذي رفضه لأربعة أسباب ذكرت بجلاء ودقة في محضر المناقشات المفصل الذي لم يُحل بكامله إلى مجلس الأمن. وفور رفض لبنان هذا النص نفض المندوبون الآخرون أيديهم منه. وعلى ذلك فإن الزعم القائل بأن حكومات الدول المختلفة وافقت بالإجماع على النص دون أن تأخذ بعين الاعتبار موقف لبنان منه إنما هو زعم باطل. لأن المسألة لم تكن سوى محاولة لمعرفة مدى قبولنا بنص كهذا. وبعد رفض لبنان النص

المذكور أعلن مندوبو ثلاث دول، هي العراق والأردن وليبيا، أنهم يعتبرون مشروع هذا القرار كأنه لم يكن. وإذن لا يمكننا القول إن رفضنا للنص جاء بعد موافقة جميع الدول عليه. حتى لو كانت الحالة كذلك فنظام جامعة الدول العربية لا يعتبرأن نصاً كهذا يكون ذا مفعول إلاّ إذا وافقت عليه أيضاً الدولة الشاكية. وأعتقد أن هذا المجلس يعلم تمام العلم قاعدة التصويت بالإجماع وأهميتها خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً باستقلال بلد ما. أما بشأن ما قاله المندوب السوفياتي في الجلسة السابقة فإني أعتقد بأنه ليس ثمة دولة في العالم تؤمن إيماناً عميقاً بقاعدة الإجماع كإيمان الاتحاد السوفياتي بها. أما نحن فلم نطبق هذه القاعدة إلاّ لأن الأمر كان متعلقاً بوضعنا الاستقلالي نفسه. وحتى هذا لم يحصل إلاّ في حالة الافتراض الوهمي أنه جرى تصويت إجماعي على المشروع، بعد أن قدمه مجموع أعضاء الجامعة. وأكرر بأن هذا لم يحدث لأن عدداً كبيراً من المندوبين - أو ثلاثة منهم على الأقل - صرحوا فيما بعد أن وجهات نظرهم تتفق ووجهة نظر لبنان. وقد سجل هؤلاء اعتراضاتهم، وقيل لي إن مندوب العراق وضع بنفسه تلك الاعتراضات في الوثيقة الثانية المقدمة إلى المجلس. فما سمعتموه إذن عمّا جرى في الجامعة العربية لم يكن سوى رواية وهمية، وليس هذا كل شيء، بل هنالك أيضاً أشياء أخرى هامة توضح حقيقة ما حدث في الجامعة العربية وهي ليست مذكورة في الوثيقة المرفوعة إليكم، ولا توجد في المحاضر التفصيلية لاجتماعات المجلس التي كنت أتمنى أن يُتاح لي تقديمها إليكم، غير أني أعطيكم موجزها على الشكل الآتي:

لقد تقدم رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة في بنغازي خلال المناقشات بطلب إدخال بعض التعديلات على حيثيات نص مشروع القرار. وإني أترجم مباشرة عن النص العربي الموجود أمامي: ... إن مجلس الجامعة

العربية بعد وبعد وبعد... وبعد أن لمس لدى الطرفين روح الاحترام المتبادل والرغبة الأكيدة في عدم التدخل في شؤون بعضهما الداخلية... يقرر كذا وكذا... وقد استغرقت مناقشة هذا الأمر ساعة كاملة ا نتهى بعدها الحاضرون إلى رفض التعديل. غير أن المندوب المصري سألهم متوسلاً لماذا ترفضون هذا التعديل، أتعتقدون أننا لا نقول الحقيقة؟ أو تظنون أننا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية؟ ولكن أحداً منهم لم يجب. وآسف أن تكون الوقائع غير واردة في التقرير الموجود أمامكم، نظراً لأهميتها البالغة إذ إننا نرى أنه عندما يحاول مندوب الجمهورية العربية المتحدة أن يحث زملاءه على قبول زيادة فقرة على النص تعني عدم تدخل بلاده في شؤون لبنان الداخلية، فيرفضه المندوبون بصورة قاطعة، أقول إن مثل هذا الأمر من الأهمية بمكان، وكان يجب ذكره في الموجز المقدم إليكم. ومن العبارات التي وردت على لسان رئيس الوفد المصري السوري الآتية:

«إني لا أفهم السر الكامن وراء هذا الإجماع في رفض التعديل الذي اقترحته». فإن أنتم اطلعتم على هذه الوثيقة بصورة مفصلة تجدون أشياء أخرى هامة لم ترد في الملخص الذي وضعه أمامكم مندوب العراق. وإذذاك تتبدل الصورة التي في ذهنكم عن الموضوع وتعلمون حقيقة ما جرى فعلاً في اجتماع بنغازي. ولم يبقَ لديّ ما أضيفه من تعليقات على ما قاله السيد لطفي حول اجتماع بنغازي. وجل ما أردت أن أقوله بهذا الصدد هو التنويه بمسألة الإجماع المزعوم والتنويه أيضاً بأننا عندما رفعنا شكوانا إلى مجلس الجامعة ومجلس الأمن إنما فعلنا ذلك في كلا المجلسين بحسن نية. فلقد أرجأنا بحث الشكوى ستة أيام. أما خطة التأجيل فقد وضعت في بنغازي وليس هنا. لقد كنا على استعداد تام لأن ننتظر، ولقد انتظرنا بالفعل طيلة الأيام الستة فجاءت النتائج كما رويتها لكم. وعليه فالقول بأن لبنان لم يكن جاداً

عندما تقدم بشكواه إلى مجلس الجامعة لأنه كان يقصد منذ البداية اللجوء إلى مجلس الأمن، هو قول تدحضه الوقائع. وأذهب أكثر من ذلك فأقول إننا بيّنا بجلاء لأصدقائنا في الجامعة العربية، وخاصة لممثلي الجمهورية العربية المتحدة، استعدادنا في أي لحظة، خلال مذاكرات مجلس الأمن وقبلها، لسحب شكوانا من هذا المجلس شرط أن يتوقف التدخل الجارف الذي وصفته في بياني الأول أمامكم. وما زلت عند هذا القول. إننا لا نضمر الأذى لأي كان وخصوصاً لسوريا ومصر. ولكننا نرغب بشدة بأن يوضع حد لهذا التدخل العارم في شؤوننا الداخلية.

لقد ادعى السيد لطفي أن لبنان كان مركزاً للمؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة، وأن معاملتنا لبعض دبلوماسيي دولته لم تكن مرضية وبأننا أخرجنا من الأراضي اللبنانية بعض رعايا بلاده. هذه هي النقاط الثلاث الرئيسية التي ذكرها.

أما بشأن طرد الرعايا فإن لنا مآخذ كثيرة على معاملة الجمهورية العربية المتحدة لرعايانا، لكنّا أمسكنا عن ذكر هذه المآخذ لأنها خارجة عن نطاق بحثنا، ولأننا حصرنا شكوانا فقط بتدخل الجمهورية العربية المتحدة بشؤوننا الداخلية. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإذا كان ممثل الجمهورية العربية المتحدة يرغب في معرفة أسباب لجوئنا إلى إخراج بعض هؤلاء الرعايا فإنني مستعد أن أطلعه على هذه الأسباب في أي وقت يشاؤه.

وعلى كل حال لم يكن عملنا هذا إلاّ ردّ فعل للأعمال التخريبية التي كانوا يقومون بها. لقد اشتبهنا منذ مدة طويلة بالبعض منهم يقوم بنشاط تخريبي، وبينهم عدد كان يعيش في لبنان دون أن يحمل تذكرة هوية.

وأود أن أشير بهذا الصدد إلى أن هناك خمسين ألف سوري يقيمون حالياً

في لبنان، يعملون في شتى حقوله التجارية والصناعية. إننا سعداء لوجودهم بيننا فهم إخواننا. غير أن عدداً ضئيلاً جداً منهم أُخرج من لبنان إما لأن بعضهم لا يحمل تذاكر هوية وإما لأنه قبض على البعض الآخر أثناء قيامه بأعمال تسيء إلى حالة الأمن.

أنتقل الآن إلى الرد على ادعاءات السيد لطفي بصدد معاملتنا لدبلوماسيي بلاده. بإمكاني أن أقدم له جميع الأدلة التي يطلب بهذا الشأن، غير أني أؤكد للمجلس أننا صبرنا كثيراً حيال نشاط الدبلوماسيين المصريين في لبنان.

هذا النشاط المضاد للحكومة، والذي يساند المعارضة بشكل علني، إذا صح التعبير. ولقد كان صبرنا على ذلك مثالياً. وعندما اضطررنا أن نتخذ قراراً في حالة أو حالتين من هذه القضية، كانت الأدلة بينة لدرجة أننا لم نستطع معها الصبر أكثر.

أما بشأن المؤامرات المزعومة التي قيل إن لبنان حاكها ضد سوريا أو ضد مصر، فالشيء الوحيد الذي يمكنني قوله هو: على المرء أن يكون ساذجاً إلى حد كبير كي يصدّق أن في نية لبنان احتلال القاهرة أو دمشق يوماً، أو أنه يقوم اليوم بنشاط هدام في مصر وسوريا. إن لبنان هو أكثر بلدان الشرق الأوسط مسالمة، وهو لا يبغي إلاّ التعايش السلمي مع جيرانه ورائده دوماً أن تعيش جميع عناصره الوطنية وتتعاون بسلام فيما بينها في دولة مثالية يتآخى المسلمون والمسيحيون ويتعاونون، من أجل ازدهار الفنون والحضارة والحياة والسلم. وعليه فإن الادعاء بأن لبنان يحيك المؤامرات هو ادعاء يتجاوز بنظري حد السذاجة.

أعتذر لاستنفادي وقت المجلس. وأود أن أؤكد له حسن نية لبنان التامة وحسن نيتي الشخصية. فليس من يأسف أكثر مني لجلوسه هنا من أجل النظر

في هذه الحالة التي نشعر بازدياد خطورتها. إننا نريد أن نحافظ على استقلالنا وأن نعيش بسلام مع جيراننا، وسنعمل كل ما هو ضروري لنبرهن أننا بلد آمن لا يتوخى إلاّ السلام له ولجيرانه. ولكن بعد أن ازدادت الحالة خطورة خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة نرجو من مجلس الأمن أن يعيرها انتباهه ما أمكن وأن يتخذ بشأنها القرار الذي يرتئي.

إننا نثق كل الثقة بصدقكم لإجلاء الحقيقة، وبالتالي لمساعدة لبنان لكي يظل في تلك البقعة من الأرض البلد الصغير المسالم المتعاون مع جميع جيرانه والمؤدي قسطه المتواضع في سبيل السلم.

كلمة مندوب السويد وهنا تكلم السيد جارنغ مندوب السويد فقال:

في الشكوى الموضوعة الآن أمام المجلس، تتهم إحدى الدول الأعضاء دولة أخرى عضواً في الأمم المتحدة بأنها خلقت بأعمالها وضعاً قد يعرض السلام والأمن العالميين للخطر في حالة استمراره. ويحق لمجلس الأمن بموجب الميثاق أن يحقق في وضع كهذا، كما يمكنه أن يوصي باتخاذ الطرق اللازمة لإعادة الأمور إلى نصابها إذا ما رأى ذلك مناسباً. وحتى يتمكن المجلس من القيام بهذه المهمة، على الفريقين أن يقدما إليه المعلومات المفصلة بخصوص الدليل الذي يشكّل أساس الاتهام من جهة، والحجج التي يمكن أن تقدم لتنفيذ ذلك الاتهام من جهة أخرى. وأما إذا اعتبرت تلك المعلومات غير كافية، فعندها قد يوصي المجلس بإجراء تحقيق مثلاً عن طريق تشكيل لجنة تحقيق أو لجنة مراقبة. إلاّ أن أي إجراء يجب أن لا يتخذ ما لم يقدم الفريق المشتكي الدليل القاطع على أن أعمال الفريق الآخر قد ساهمت في خلق الوضع، وأن هذا الوضع يعرض بالفعل السلام والأمن

العالميين للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجربة قد دلت على أن أي قرار إجراء تحقيق لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية، ما لم يعلن الطرفان بالذات أنهما مستعدان بإخلاص أن يتعاونا في ذلك التحقيق.

أما بخصوص الشكوى الحالية، فإن المجلس يواجه بالدرجة الأولى أمر ما إذا كانت الاضطرابات في لبنان قد سببها النزاع الداخلي، أو أن دولة أجنبية قد قامت بإثارتها. ففي الحالة الأولى، فإن أي عمل يمكن للمجلس أن يقوم به يكون محدوداً إلى حد كبير، وفقاً لمضمون الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق. وأما في الحالة الثانية، فيحق للمجلس أن يعمل.

لقد قدمت حكومة لبنان اتهامات قوية واضحة، وكلها تشير إلى أن هناك بالفعل تدخلاً أجنبياً. وهذا التدخل قد اتخذ بالضرورة شكل توريد غير شرعي للأسلحة ودخول أشخاص مسلحين بصورة غير مشروعة إلى لبنان، هذا بالإضافة إلى الدعايات التي تساند الثوار. وقد قامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بنفي هذه الاتهامات بصورة قاطعة.

إن وفدي يشعر بأن لدى مجلس الأمن ما يدعو إلى أخذ البيانات التي قدمها الطرفان بعين الاعتبار بصورة جدية، وإلى مراقبة الحالة وتطوراتها بشكل دقيق. وإنه من الواضح أن التدخل الأجنبي قد يساهم في زيادة النزاع الداخلي في لبنان ويجعل الوصول إلى تسوية ما أمراً صعباً. فإذا ما حصل تدخل كهذا فمن الضروري جداً استنكاره، ويجب بذل كل جهد لإصلاح الوضع. وفي هذه الظروف، هناك كل مبرر للنظر في أن يقوم المجلس بالذات ببعض إجراءات التحقيق أو المراقبة من أجل توضيح الحالة. وإن إجراء كهذا قد يساهم في خلق جو أقل توتراً بالنسبة للحالة في لبنان.

إن وفدي يرغب، في ما قلته الآن، أن يلفت انتباه المجلس إلى ناحية

واحدة محكمة للعمل في هذه القضية. ويوجد لديّ صيغة مشروع قرار جاهز، وإني أنوي أن أقدمه في فرصة أخرى تالية. وحتى تمكن دراسة هذه الصيغة بصورة أكثر، فإنني أكون ممنوناً جداً إذا رأى المجلس تأجيل النقاش لمدة ساعة واحدة.

تأجيل الاجتماع ساعة

الرئيس: تقدم مندوب السويد بطلب يدعو إلى تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة، وإن هذا الطلب غير خاضع للنقاش.

السيد جارنغ (السويد): في الواقع، إني أقدمه كاقتراح لينظر فيه المجلس لإعطائي بعض الوقت.

الرئيس: في هذه الحالة، وتوفيراً للوقت، فإني أرغب في أن أعرف فيما إذا كان هناك اعتراض على هذا الاقتراح.

السيد سوبوليف (اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية): إنني لا أرى سبباً يدعو إلى الاعتراض لأنه لا يوجد هناك أي اقتراح لتأجيل هذا الاجتماع حتى يمكن الاعتراض عليه. فإن ممثل السويد قد تقدم بمجرد طلب، وهذا الطلب بين يدي المجلس. وبما أن ممثل السويد لا يبدو أنه ميال إلى تقديم اقتراح، فإن الأمر يعتمد على ما إذا كان هناك عضو آخر في المجلس يرغب في تقديم اقتراح لتأجيل هذا الاجتماع. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي اقتراح للبحث، وعلينا أن نستمر في المداولات ونمكّن المندوبين المدرجة أسماؤهم على اللائحة من الكلام.

الرئيس: لقد قدم طلب، وهو أمام أعضاء المجلس ليبحثه. فلو أن اقتراحاً قُدّم، لكنت مضطراً لعرضه على التصويت في الحال. إنني لا أطرح الطلب المقدم على التصويت حالاً، إلاّ أنني أرحّب بكل ما يدل على موقع الأعضاء تجاه هذا الطلب.

المستر لودج (الولايات المتحدة): تؤيد الولايات المتحدة الطلب الذي قدمه ممثل السويد القاضي بتأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة. وإذا كان هناك أي شك في أن هناك اقتراحاً رسمياً في هذا الخصوص أمام المجلس، فإن وفد الولايات المتحدة سيتقدم بمثل هذا الاقتراح الرسمي.

الرئيس: أمام المجلس الآن اقتراح بطلب تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة، أي لغاية الساعة السادسة والربع مساء. فإذا لم يكن هناك أي اعتراض، فإني سأعتبر الاقتراح مقبولاً.

وهكذا كان القرار.

استئناف الاجتماع

كان الاجتماع قد تأجل الساعة الخامسة والربع مساء، ثم استؤنف الساعة السادسة والنصف من ذلك المساء.

الرئيس: كان ممثل السويد قد أعلم المجلس، عندما ألقى بيانه، بأنه قد يتقدم بمشروع قرار إذا ما أجل المجلس الاجتماع. وقد وافق المجلس على ذلك. وإنني الآن أطلب من ممثل السويد أن يتقدّم بمشروع قراره.

المستر جارنغ (السويد): سبق أن قلت في بياني السابق إني أريد أن أتقدّم

باقتراح رسمي يتضمن بعض الاقتراحات التي ذكرت في ذلك البيان. وإني أشكر المجلس كثيراً لأنه سمح لي ببعض الوقت لإنهاء وضع الصيغة.

وأما صيغة مشروع القرار الذي أرغب في تقديمه إلى المجلس، فهي الآتية:

«إن مجلس الأمن،

بعد أن سمع الاتهامات التي أدلى بها ممثل لبنان بخصوص تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية في لبنان، وردّ ممثل الجمهورية العربية المتحدة على ذلك.

يقرّر إرسال فريق مراقبة بصورة عاجلة إلى لبنان لضمان عدم حدوث تسلل غير شرعي للأشخاص أو تزويد بالأسلحة أو أية مواد أخرى عبر حدود لبنان،

ويخول الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا السبيل.

ويطلب من فريق المراقبة أن يبقي مجلس الأمن على اتصال دائم عن طريق الأمين العام.

المستر لودج (الولايات المتحدة): على ضوء الحقائق التي قدمت إلى مجلس الأمن، تعلن الولايات المتحدة عن تأييدها لمشروع القرار الذي قدمه ممثل السويد.

إن أفضل عمل إنساني يمكن لمجلس الأمن أن يقوم به هو إرسال ممثلي الأمم المتحدة إلى حدود لبنان، ليضمن عدم حدوث نشاط له الصفة التي اشتكى ممثل لبنان منها. لقد بيّن ممثل لبنان وضع بلاده المُلّح، وإن مشروع القرار السويدي يشكّل محاولة مفيدة لمجابهة هذا الأمر، كما أن بنوده بسيطة

وواضحة. ونحن نعتقد، أن مشروع القرار المذكور يقضي بأن يبقى مجلس الأمن في انعقاد وأن يوافق على مشروع القرار هذه الليلة.

هذا، وإني أحتفظ بحقي في الكلام بصورة أكثر توسعاً في المستقبل القريب.

كلمة مندوب بريطانيا السير بيرسون ديكسون لقد طالب وزير خارجية لبنان المجلس باتخاذ عمل عاجل لمساعدة لبنان في الوضع الذي يواجهه.

ولقد سمعنا الآن اقتراحاً قدمه ممثل السويد، يقضي بأن يؤلف مجلس الأمن فريق مراقبة على حدود لبنان، تكون مهمته أن لا يرى هناك أي تسلل غير شرعي للرجال أو الأسلحة أو أية مواد أخرى عبر الحدود اللبنانية.

إن وفدي يعتبر هذا الاقتراح إجراءً عملياً يساعد بسرعة في معالجة وضع خطير. واليوم سأكتفي بالقول بأن وفدي يؤيد مشروع القرار الذي قدمه ممثل السويد. وإني أرغب في أن أعبر عن الأمل في أنه سيكون من الممكن الوصول إلى تصويت عاجل على ذلك الاقتراح، وفي أنه في حالة إقرار المجلس له، سينفذ حالاً.

هذا، وإني بكل تأكيد أؤيد اقتراح زميلي ممثل الولايات المتحدة، القاضي باستمرار النقاش والاجتماع هذه الليلة إذا كان هذا ضرورياً.

كلمة مندوب العراق السيد الجمالي إنني أرغب في رؤية مشروع القرار ودراسته أكثر، حتى أتمكن من تحديد حكمي عليه.

وفي نفس الوقت، أود أن أقول إنه من الضروري، كما قال ممثل لبنان،

القيام بعمل عاجل، ومن الممكن أن يكون مشروع القرار المذكور هذا هو العمل.

هذا، وإني أرغب في القول، بالإضافة إلى ذلك، بأن مشروع القرار المذكور والإجراء الذي يشير إليه قد يتضمنان معنى العملية الجراحية السريعة. ولكن ما نحتاجه بالفعل هو دراسة حالة المريض بصورة كاملة. إن العالم العربي بأكمله اليوم يحتاج إلى دراسة يقوم بها مجلس الأمن بعناية. فليس لبنان وحده هو الذي يتأثر من هذا الوضع، إذ إن كل العالم العربي يتأثر به. لذلك، فإني أود أن تسنح الفرصة للإدلاء ببيانات إلى مجلس الأمن حول الوضع، وبعبارة أخرى، إنني أشعر بأن هذا الوضع يجب أن يدرسه مجلس الأمن بعناية أكثر حتى بعد أن يوافق على مشروع القرار الذي نحن بصدده. حتى يمكن التعبير عن آراء الوفود حول الوضع وبصورة خاصة في كيفية تأثيره على لبنان.

كلمة المندوب الروسي وبعد أن انتهى مندوب العراق تكلم السيد سوبوليف مندوب اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية فقال:

يواجه مجلس الأمن وضعاً خطيراً في الشرق الأدنى. ومما لا شك فيه أن على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع الوضع الخطير المتطور حالياً في الشرق الأدنى من أن يزداد في تدهوره بحيث يتحول إلى تهديد خطير للسلام.

لقد تقدم ممثل السويد بمشروع قرار شفوي. إن وفد الاتحاد السوفياتي لم يكن عنده علم مسبق بتقديم مشروع القرار المذكور، كما أنه ليس لديه نصه. ومن المحتمل أن تكون الوفود الأخرى في وضع أفضل من هذه الناحية.

وعلى كل حال، ليس لدينا أي نص، ولذلك لا نستطيع أن نعبر عن موقفنا تجاه مشروع القرار، أي أننا لا نستطيع أن نكون ضده أو معه، ولا نستطيع أن نعبر عن رأي نهائي فيه على أن نتحمل مسؤولية ذلك الرأي. وأما بخصوص مشروع القرار الذي نحن بصدده فإن الوفد السوفياتي، وأفترض أيضاً أن عدداً آخر من الوفود الأخرى، يحتاجون إلى وقت أكثر من منتصف هذه الليلة كما اقترح بعض أعضاء المجلس.

هذا، وإن طلب الوفد السويدي خطير، وهو يهدف، كما أفهمه، إلى تحقيق تحسن في الوضع في الشرق الأدنى. ومما لا شك فيه، ما دام أن الطلب خطير، أنه يتطلب موقفاً جدياً تجاهه من جانبنا، وهذا بدوره يحتاج إلى استشارات مع حكوماتنا. ويستطيع ممثل الولايات المتحدة بالطبع أن يتشاور مع حكومته في واشنطن تلفونياً في وقت قصير. أما نحن فإننا نجد ذلك الأمر أكثر صعوبة من ذلك، إذ لا يوجد اتصال تلفوني مع موسكو مثلاً قبل الساعة التاسعة صباحاً.

وهنا نقطة أخرى وهي أنه من الصعب أحياناً إجراء مشاورات حول مواضيع من هذا النوع بالتلفون، ولذلك حتى تمكن معالجة مشروع القرار هذا بصورة جدية، من الضروري أن يعرف كل وفد موقف حكومته، وهذا يحتاج إلى أربع وعشرين ساعة على الأقل. ولهذا، فإني أقول إن الاقتراح المعروض، القاضي بدراسة مشروع القرار المذكور الليلة، ثم اتخاذ قرار بصدده، ليس له أي مبرر.

لقد سمعنا آراء ممثل لبنان التي تقول بأن الوضع في بلاده أخذ يسوء وتزداد خطورته. إنني أحترم هذا البيان، ولا سيما وهو صادر عن وزير خارجية لبنان، ومع ذلك فمن المهم أن نسمع المزيد عن ذلك. فمثلاً،

من أية ناحية أخذ الوضع يزداد خطورة؟ هذا، وإنني أكرر القول بأنه إذا كان الأمر خطيراً فإنه يحتاج إلى معالجة جدية، وهذا بديهي، ولا سيما إذا كان المطلوب أن يقوم مجلس الأمن بأي عمل يقضي على أعضاء مجلس الأمن أن يسيروا وفقاً لما تأمر به حكوماتهم. ولذلك، فإني أقول مرة أخرى بأن طلب إنهاء النظر في الأمر واتخاذ عمل بخصوصه هذا اليوم لا داعي له.

وبالإضافة إلى ذلك، فإني لا أعرف بالضبط الوضع هنا. فقد كنت أظن بأن اسمي مدرج في قائمة المتكلمين لإلقاء بيان بخصوص النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا، وقد دعيت على ما أعتقد، بحسب نفس الترتيب الذي سجل فيه وفدي في قائمة المتكلمين. إلاّ أننا سمعنا خطابين من وزير خارجية لبنان وخطابين من ممثل الجمهورية العربية المتحدة، السيد لطفي. إن هذه الخطابات تستحق بكل تأكيد الإجابة والتقدير من جانب أعضاء مجلس الأمن، ويظن الوفد السوفياتي بأن مجلس الأمن قد يكون راغباً في متابعة مناقشاته هذا اليوم، فيستمع إلى الأعضاء المدرجين في قائمة المتكلمين في النقاش العام للتعبير عن وجهات نظرهم. وفي هذه الأثناء نكون قد تلقينا صيغة مشروع القرار في الوقت المناسب فندرسها ونتشاور مع حكوماتنا إذا كانت هناك حاجة لذلك. وبعدئذ، في الجلسة القادمة، نتخذ قراراً جدياً نتحمل مسؤوليته، في هذه المسألة الهامة. لذلك، فإني أرغب في الاحتفاظ بحقي في مخاطبة المجلس حول البند المدرج في جدول الأعمال، وإني على يقين من أن الفرصة ستقدم لي لذلك هذا اليوم حتى يتمكن الوفد السوفياتي من التعبير عن آرائه في هذا الأمر، على ضوء ما سمعناه. وإنني مستعد أن أفعل ذلك الآن إذا سمح لي به.

الرئيس: قبل أن يدلي ممثل الاتحاد السوفياتي بخطابه، أرغب في معرفة مقدار الوقت اللازم بالضبط لبيانه.

سوبوليف: حوالى نصف ساعة.

المستر لودج: أرجو السماح لي بكلمة قصيرة في نقطة تتعلق بالنظام.

الرئيس: ليتفضل مندوب الولايات المتحدة.

المستر لودج: أود أن أضع اقتراحي الأساسي لتأجيل الاجتماع في شكل آخر. فإني أقترح، بعد الاستماع إلى خطاب ممثل الاتحاد السوفياتي، أن يؤجل المجلس اجتماعه لمدة ساعة واحدة.

الرئيس: إنني لست متأكداً فيما إذا كان ممثل الولايات المتحدة يعني تعليق الاجتماع لمدة ساعة بعد هذا الخطاب أم تأجيله.

المستر لودج: أعتقد أنه لا بد لنا من بعض الوقت لتناول العشاء وبعد ذلك نعود للعمل.

الرئيس: لقد استمع المجلس إلى الاقتراح القاضي بالاستماع إلى خطاب ممثل الاتحاد السوفياتي وبعد ذلك تعليق الاجتماع لمدة ساعة واحدة.

سوبوليف: هل يمكنني أن أتقدّم بسؤال؟

الرئيس: نعم.

سوبوليف: أود أن أعلم ماذا سيعمل مجلس الأمن بعد تعليق الاجتماع؟

الرئيس: أعتقد أن خطابات أخرى ستلقى. وإني أترك جانباً في هذه اللحظة جميع الإجراءات الفنية في العمل، وأرغب في أن يسمح لي المجلس بتقديم

اقتراح بتعليق اجتماعنا الآن على أن نجتمع الساعة الثامنة والنصف من هذا المساء لمتابعة النقاش العام.

المستر لودج: إني أوافق على ذلك.

سوبوليف: توضيح واحد. أعتقد بأن البيانات ستبدأ بإلقاء كلمتي.

الرئيس: نعم. وبما أنه لا يوجد اعتراض على اقتراحي، يؤجل اجتماع المجلس لغاية الساعة الثامنة والنصف من هذا المساء.

وعلى الأثر تأجل الاجتماع الساعة السابعة مساء، ثم عاد إلى الانعقاد الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين من نفس المساء.

بيان مندوب روسيا انتهى الاجتماع الساعة السابعة مساء ثم استؤنف في الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين من نفس ذلك المساء، وتكلم سوبوليف مندوب اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية فقال:

حاول السيد مالك وزير خارجية لبنان، في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن، أن يصوّر الحوادث الأخيرة في لبنان، تلك الحوادث التي تشير إلى وجود حركة وطنية قوية ضد حكومة شمعون، وكأنها ناتجة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية في لبنان. لقد أصغينا بانتباه كبير إلى بيانه الغامض، ويجب علينا أن نقول حالاً بأنه لم يستطع إقناعنا بصحة التهمة التي وجهتها حكومة لبنان.

واليوم، أعطانا ممثل الجمهورية العربية المتحدة تحليلاً مفصلاً لما يسمى بالوقائع التي أوردها السيد مالك. وهذا التحليل يبين قيمة تلك الوقائع. فهي إما لا أساس لها، أو أنها سخيفة، أو أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

لا علاقة لها بها أبداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يسمى بالوقائع لا يمكن أن يصلح أساساً للتهم الخطيرة التي وجهت إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة، بخصوص تدخلها غير الشرعي في شؤون لبنان.

ونحن نعتقد، إذا ما أراد الإنسان أن يحصل على صورة للأحداث في لبنان وأسبابها، بأنه من الضروري، قبل كل شيء، الاهتمام بأصوات الشعب اللبناني نفسه، أي بأصوات العرب. والعالم كله يعرف، وهذا ليس بسر، بأنه يوجد في لبنان نفسه آراء حول أصل الأحداث وأسبابها في تلك البلاد، وهي، من حيث جوهرها، تناقض ما قدمه السيد مالك في مجلس الأمن.

وقبل أن نقدم هذه الآراء، أود أن أقول بأننا لا نعتقد بصحة أقوال السيد مالك وواقعيتها، تلك الأقوال التي تعتبر أن الإشارة في مجلس الأمن إلى البيانات التي نشرها ممثلون آخرون للبنان والأحزاب والمنظمات اللبنانية الأخرى، تشكل تدخلاً مباشراً تقريباً في شؤون لبنان الداخلية، ونحن نعتقد أنه من المستحيل تقدير الأمور التي دفعت الحكومة اللبنانية إلى رفع اتهاماتها أمام مجلس الأمن بدون أن نعرف ما يقوله اللبنانيون أنفسهم حول هذا الموضوع.

ففي ٢٢ أيار مثلاً، تحدث السيد رفيق نجا، رئيس حزب الهيئة الوطنية، في مؤتمر صحفي، وقد نشرت صحيفة **التلغراف** ملاحظاته يوم ٢٣ أيار وهذا هو ما قاله:

«إنه لمن الواضح أن الحركات الشعبية في لبنان لها صفة داخلية، وليس للجمهورية العربية المتحدة، أو أية دولة أجنبية أخرى، أية علاقة بها. وهذه الحركات موجهة ضد فساد السلطة الحكومية، وهدفها الوحيد هو إزالة الرئيس شمعون من المسرح السياسي».

ونشرت جريدة **بيروت المساء** يوم ٢٦ أيار بياناً للسيد شارل حلو، وزير الخارجية السابق يقول فيه:

«إنه لمما يدعو إلى الأسف العميق أن تلتجىء السلطات إلى منظمة دولية لحل النزاع الداخلي، الذي نشأ بسبب سياسة السلطة المتحيزة في التملص من مسؤولية الحالة في البلاد».

وفي ٢٥ أيار، نشرت صحيفة **الأوريان** بياناً لشخصية لبنانية معروفة وثري معروف هو هنري فرعون الذي قال:

«لقد كنت أعتبر دائماً، ولا أزال أعتبر، أن الأزمة التي نعيش فيها هي، من حيث جوهرها وطبيعتها، أزمة داخلية، ويجب أن لا تتجاوز حدودها وإطارها. وإذا كان هناك أي نفوذ خارجي واضح في شؤوننا الداخلية وضد مصالحنا، فذلك لأن زعماء حكومتنا قد أوجدوا الأرض الصالحة لذلك، نتيجة لسياسة التفرقة التي تنكرت لاستقلال لبنان، وتغاضت عن الميادين الأساسية لاستقلال لبنان، على أمل أن يشكل ذلك ضماناً لبقاء تلك الحكومة. إن الوضع السافر هو نتيجة نزاع سياسي داخلي، ويجب أن يوجد الحل له من داخل لبنان، ضمن نطاق الميثاق الوطني والدستور والتشريع الحالي. ولهذا السبب فإني أعتبر الخطوة التي اتخذتها الحكومة، أي رفع الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، إلى مجلس الأمن، لا أساس لها بالمرة، وهي لا تتفق مع مصالح لبنان».

هذا، وهناك تقدير آخر للأحداث، قدمته شخصية كاثوليكية معروفة، هي البطريرك الماروني المعوشي. فهو يعتبر أن سياسة جر لبنان إلى المعسكر الغربي، التي يتبعها شمعون، قد أثارت السكان المسلمين في لبنان ضده.

ونستطيع أن نقدم العديد من أمثال هذه البيانات، وكلها تتضمن حقيقة

واحدة فقط، وهي أن أسباب الأحداث في لبنان لا يمكن إيجادها في تلفيق التدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة، بل في مكان آخر.

إن جميع هذه البيانات تشير بوضوح إلى أن الزعماء السياسيين اللبنانيين والممثلين البارزين للشعب اللبناني لا يؤيدون الآراء التي قدمها السيد مالك في مجلس الأمن. ولهذا، فإن السيد مالك كان يتكلم بصوت شخص آخر، ويبدو لنا أن ذلك الصوت هو صوت الدوائر الحاكمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

فماذا حدث في لبنان؟ وماذا تعني تلك الأحداث في بلد وجد نفسه في ثورة شملت الشعب اللبناني بأسره؟ من الأمور المعروفة جيداً في السنوات الأخيرة أن الدوائر الاستعمارية في عدد من الدول الغربية قد اعتبرت لبنان قاعدة هامة في وسط الشرق العربي. وقد أسرعت حكومة لبنان منذ ربيع عام ١٩٥٧، إلى الانضمام الى مبدأ دالس – إيزنهاور، الذي استنكرته الشعوب العربية. وقد تركت الحكومة اللبنانية بدخولها في ذلك المبدأ مع الولايات المتحدة سياسة الحياد وعدم الاشتراك في التكتلات العسكرية العدوانية، تلك السياسة التي تتمشى عليها منظمة الدول العربية. لقد اتخذت الحكومة اللبنانية سياسة تختلف من أساسها عن قرارات مؤتمر باندونغ الذي اشترك فيه لبنان. وهذا أدى إلى عزل لبنان عن باقي الدول العربية، مما أدى بدوره إلى خدمة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة. وكما هو معروف، فإن تلك الدوائر تسعى إلى هدم وحدة الأقطار العربية. هذا، وإن ما يسمى بمساعدة الولايات المتحدة، التي تقدم وفقاً للمبدأ المعروف، قد زادت من اعتماد اقتصاد البلاد على احتكارات الولايات المتحدة. وبدلاً من التحسن الموعود في الوضع الاقتصادي فإنها لم تحدث أي تحسن في حالة الشعب.

وفي هذه الظروف، أخذ سخط الجماهير الشعبية العميق على سياسة الدوائر الحاكمة بالنمو سريعاً في لبنان. وقد طفح كأس صبر الشعب اللبناني عندما وقع حادث الاغتيال الاستفزازي، الذي ذهب ضحيته نسيب المتني صاحب جريدة **التلغراف** ورئيس تحريرها، وهو وطني بارز كان يدافع عن استقلال لبنان. وقد صارت البلاد مسرحاً لحركة شعبية واسعة النطاق تأييداً للدستور والاستقلال الوطني، ضد الاستعمار. وتحولت المعارضة اللبنانية إلى قطب الرحى في حركة توطيد جميع فئات الشعب، بغضّ النظر عن المعتقدات الدينية. ويوجد بين زعماء تلك المعارضة زعماء لبنانيون بارزون أمثال بشاره الخوري رئيس الجمهورية السابق، وصائب سلام رئيس الوزراء السابق، وعبدالله اليافي، ورشيد كرامي وغيرهم. وجميع هؤلاء الزعماء السياسيين قد اتخذوا موقفاً في تأييد المحافظة على الدستور واستقلال البلاد الوطني، وضد القوة والنفوذ الخارجيين، تدفعهم إلى ذلك مصالح الشعب، وهؤلاء هم الذين احتجوا لدى سفير الولايات المتحدة في لبنان، وطالبوا بتوقف التدخل الأجنبي في شؤون لبنان الداخلية الذي تقوم به الولايات المتحدة.

وهكذا نرى أن الأحداث الداخلية الحاضرة في لبنان قد كانت نتيجة لنقمة الجماهير الشعبية. وهي تمثل النضال المنتظم الذي يقوم به الشعب اللبناني من أجل حقوقه الدستورية.

وإن وفد الاتحاد السوفياتي، اعتماداً على تقدير الأحداث المبني على الحقائق الموزونة جيداً والتي يمكن الاعتماد عليها، يعتبر أنه لا يوجد أي مبرر لأي تدخل في شؤون لبنان الداخلية من أي جانب، حتى ولا من جانب مجلس الأمن. ويعتبر وفد الاتحاد السوفياتي كذلك أن تدخلاً كهذا سيكون

أمراً غير مقبول. وعلى العكس من ذلك فإن واجب مجلس الأمن هو إيقاف المحاولات للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هناك الكثير من الحقائق التي تبين أن عدداً من الدول الغربية قد حاولت استغلال الأحداث في لبنان من أجل التدخل في شؤون لبنان الداخلية، حتى تقوم بالمزيد من الضغط على الدول العربية. ولقد بينت الوقائع أن تلك الدول الغربية تقوم بحبك المؤامرات ضد السلام والأمن في الشرق الأدنى، وقد اختارت لبنان هذه المرة هدفاً رئيسياً لخططها، بالرغم من أن الشعب اللبناني يناضل من أجل المحافظة على استقلاله، وقد اتخذ موقفاً ضد التدخل الأجنبي بأي شكل كان. إن هذه الحقائق معروفة تماماً، وهي توضح أن التهديد بالتدخل الأجنبي المكشوف يخيم على لبنان، وهو تدخل أجنبي لا يصدر من الدول العربية بل من الغرب.

وتبدي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نشاطاً خاصاً في هذا الصدد. وقد اتفقت هذه الدوائر معاً على القيام بعمل مشترك في لبنان، لدرجة إنزال الجنود هناك. وإن إمكانية التدخل قد برزت بصورة مكشوفة بين الدوائر الرسمية في كلا البلدين. ففي ٥ أيار، قال دالس، وزير الخارجية، لزعماء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين، بأن الولايات المتحدة مستعدة لإنزال قوات مسلحة أميركية على الشواطىء اللبنانية. وان استعداد الولايات المتحدة للتدخل فعلاً في لبنان قد أكده وزير الخارجية أيضاً في مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم ٢٠ أيار. كما أن صحافة الولايات المتحدة تنشر بانتظام التقارير التي تشكل عرضاً للاستعداد للتدخل ضد لبنان، يتم بعمليات مشتركة تقوم بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أو حتى بدون اشتراك الثانية. ولقد تحركت القوات المسلحة للولايات المتحدة

والمملكة المتحدة باتجاه حدود لبنان. فقد أمر الأسطول الأميركي السادس يوم ١٦ أيار، بعد أن ضوعفت قوات الإنزال فيه، بالتوجه حالاً إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وهو، منذ ذلك الوقت، يتجول قرب لبنان. كما أن السفن الحربية البريطانية قد تركت مالطا بسرعة باتجاه لبنان. ومن ناحية أخرى فإن وحدات المظلات قد ترسل في أي وقت باتجاه الشرق الأدنى والأوسط، وهي تقف الآن على أهبة الاستعداد، كما أشارت إلى ذلك القيادة العسكرية البريطانية وكما كان الحال أثناء الاستعداد للاعتداء على مصر، فإن القوات المسلحة للدول الغربية تحتشد الآن في قبرص. وتشير التقارير الصحافية إلى أن عدة مئات من أعضاء القوات المسلحة البريطانية قد وصلت بالفعل إلى قبرص، كما ينتظر وصول وحدات أميركية أيضاً. وتدل بيانات ممثلي وزارة خارجية الولايات المتحدة على أن الأسلحة الأميركية، بما فيها الأعتدة الثقيلة والمدفعية والدبابات والطائرات ترسل إلى لبنان لإخضاع الشعب اللبناني المسالم. وتقول الأخبار الصحافية إن كمية ضخمة من الأسلحة قد وصلت بالفعل إلى لبنان، بعد إرسالها من مخازن سلاح الولايات المتحدة في ألمانيا الغربية. ولم يستعمل الغاز المسيل للدموع فحسب ضد الشعب اللبناني الثائر، بل الدبابات والمدافع والصواريخ وقنابل النابالم الأميركية أيضاً، وليس من الصعب أن نتأكد من أن جميع هذه العمليات العسكرية تتخذ طابع الاستفزاز بوضوح وتشكل استعداداً مباشراً للتدخل المسلّح ضد الشعب اللبناني.

ولا تعير الصحافة الأميركية أي اهتمام إلى أن الدوائر الرسمية القيادية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسعى إلى إيجاد المبررات الشكلية للتدخل المسلح المباشر في لبنان، بحجة الدفاع عنه. إلا أنه من الصعب جداً الدفاع عن الشعب اللبناني، عندما يعارض هذا الشعب المساعدة والحماية

الأميركية ويعمل ضدها. وقد جرى البحث في الصحافة الأميركية حول ما هو أفضل في هذا السبيل، التصريح الثلاثي الذي صدر عام ١٩٥٠ والذي دفن قبل زمن طويل، أو مبدأ أيزنهاور. ومن الواضح أن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة تفضل استخدام المبدأ الذي ثبت إفلاسه، إذ إنه أقرب إلى مصالح الولايات المتحدة وأصلح في إيجاد إمكانيات التدخل المسلح ضد الشعب اللبناني.

لقد كانت الأحداث في لبنان ناتجة عن ما يعانيه الشعب اللبناني نتيجة لرفضه مبدأ دالس – أيزنهاور، وتأييده صراحة لسياسة وطنية مستقلة تتفق مع مصالحه ومصالح الشعوب العربية الأخرى.

وقد تحدث السيد عسيران عن نتائج مبدأ أيزنهاور، فقال لمراسل صحيفة **الكفاح**:

«نستطيع أن نؤكد أن مبدأ أيزنهاور لم يجلب شيئاً إلى لبنان، إذ إن المساعدة الاقتصادية التي تحدث عنها السيد شارل مالك قد بقيت مجرد وعد فقط. وعلى العكس من ذلك، فإن مبدأ أيزنهاور قد أحدث القلق والاضطراب في لبنان، لأنه عمل على انقسام الشعب اللبناني إلى فئتين، ودفع بالبلاد إلى فوضى واسعة، كما أنه عزل الشعب اللبناني عن باقي العرب».

وفي هذه الأيام من النضال الوطني في لبنان، اقتنع العرب مرة أخرى بأن الهدف الرئيسي لمبدأ دالس – أيزنهاور الاستعماري هو قمع حركة التحرر الوطني النامية في الشرق العربي. ومساندة جميع الحكومات الرجعية، من أجل المحافظة على وكر احتكارات الزيت. ومن الممكن تفسير موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أولاً وقبل كل شيء، على أساس أنابيب النفط في الأراضي اللبنانية، وهي ملك للاحتكارات الأميركية البريطانية وتنقل ما

يزيد على ٣٠ مليون طن من الزيت سنوياً. كما يمكن تفسير ذلك الموقف على أساس أن القيادة العسكرية الأميركية والبريطانية تعلّق أهمية كبرى على المركز الإستراتيجي للبنان، باعتباره مركزاً رئيسياً على الشواطىء الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

ويحتفظ هؤلاء الذين يعدون التدخل المسلح ضد لبنان بدور هام لحلف بغداد، كما حدث قبل عام، عندما وضعت القوات المسلحة لهذا الحلف العدواني في مراكز قريبة من حدود الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة. وإننا نعرف أيضاً بأن قراراً قد اتخذ في العراق يوم ١٧ أيار، في اجتماع اللجنة العسكرية لحلف بغداد، يقضي بتقديم المساعدة إلى حكومة شمعون في قتالها ضد الحركة الشعبية. وكما تقول الصحف العربية، فإن القوات المسلحة لدول حلف بغداد تقف الآن على أهبة الاستعداد، وإن ألف جندي وضابط عراقي قد أرسلوا إلى لبنان ومعهم المدافع الرشاشة والبنادق الأوتوماتيكية وغير ذلك من الأسلحة. وتقول التقارير أيضاً بأن ضباطاً أردنيين وأتراكاً قد أرسلوا إلى لبنان بالألبسة المدنية.

وتقول صحيفة النصر الدمشقية، بأن ضابطاً عراقياً قد انضم إلى الثوار اللبنانيين في منطقة طرابلس، وأعلن هذا بأن مجموعة كبيرة من الجنود العراقيين والأردنيين قد وصلت إلى لبنان قبل مدة قصيرة، أرسلها الاتحاد العربي. كما أن قوات كبيرة من الضباط الأردنيين قد وصلت إلى بيروت حديثاً بحجة أنهم جاؤوا لحماية السفارة الأردنية.

من كل هذا يتبين لنا أن أحداث لبنان تشير إلى أن هناك خطة محكمة التدبير للتدخل ضد الشعب اللبناني، تقوم به الدول الغربية ومساعدوها في الشرق الأدنى والأوسط. وعلينا أن نرى في ذلك أيضاً الرغبة في إيجاد

الظروف التي ستؤدي إلى ضم لبنان إلى حلف بغداد الذي رفضته الشعوب العربية.

وفي الوقت الذي يعد فيه التدخل ضد لبنان، فإن السلطات الغربية تحاول أن تبرر عملها بالادعاءات المزيفة بأن الحركة الجماهيرية في لبنان قد أوحت بها الجمهورية العربية المتحدة. وسيذكر أعضاء المجلس بأن هذه التهمة قد رفضتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة رفضاً قاطعاً، وقد بينت أنها افتراءات لا تتفق مع الحقائق. وقد أعلن رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٧ أيار ما يلي:

«واليوم، جواباً على هذه الدعاية وذلك الافتراء فإني أكرر، باسم الجمهورية العربية المتحدة، ما سبق أن قلته في السابق. إننا نحترم استقلال لبنان ونؤيده. إننا لا نتدخل في شؤون لبنان، كما أننا لا نوافق على أي تدخل كهذا».

وفي ٢٤ أيار، أصدر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة بياناً حول الشكوى اللبنانية. ونقرأ في ذلك البيان ما يلي:

«الحقيقة هي أن الذي يتدخل في شؤون لبنان الداخلية ليست الجمهورية العربية المتحدة، بل إن حكام لبنان هم الذين يحاولون تبرير التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلادهم، وهم الذين يوجهون الاتهامات الكاذبة ضد الجمهورية العربية المتحدة. إنهم يحاولون الدفاع عن أنفسهم على حساب استقلال لبنان وأمنه، ولذلك فهم يضعون آمالهم في التدخل الأجنبي. وإن مساندة الدول العسكرية للادعاءات الكاذبة لحكام لبنان حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة تشير إلى أن هناك مؤامرة بين هؤلاء الزعماء وحكومة لبنان».

هذا، وقد رفض زعماء المعارضة أيضاً اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فقال السيد صائب سلام، زعيم الجبهة الوطنية ما يلي:

«ليس هناك ما هو أكثر بهتاناً من الادعاء بأن ثورة الشعب اللبناني في سبيل الدفاع عن الدستور وحمايته، ومن أجل حكومته، قد أوحي بها من الخارج. إننا بدورنا نتهم وزير الخارجية بأنه يحاول إثارة التدخل الأجنبي في نزاع له صفة داخلية صرفة».

وفي يوم ٢٤ أيار، كتب السيد اليافي، رئيس الوزراء اللبناني السابق، في صحيفة **السياسة** ما يلي:

«يدلي الأميركيون المسؤولون ببيانات تحوي الكثير من المتناقضات بخصوص التدخل المزعوم. وإننا نستطيع أن نرى أن التدخل يبرر على أساس مبدأ القوة واستخدام القوات المسلحة. ولا يستطيع أي بيان أو تصريح، حتى ولا مبدأ أيزنهاور بكل تأكيد، أن يبرر تدخل الولايات المتحدة في شؤوننا الداخلية».

وقد أعلن أيضاً «أن التدخل الأميركي في شؤوننا الداخلية له أهداف أبعد من مساندة سلطة شمعون، وأن هذا التدخل ضد مصالح لبنان ويتناقض مع وجوده بالذات».

لذلك، إذا عالجنا الوضع في لبنان بصورة موضوعية وأمعنا النظر في بيانات الزعماء اللبنانيين التي ذكرناها، علينا أن نوافق على أن الحكومة اللبنانية، بعد أن جابهت أزمة داخلية خطيرة وعجزت عن معالجتها، قد التجأت إلى مجلس الأمن حتى تعطي شكلاً دولياً لشأن داخلي صرف.

ومن الواضح أن تسوية النزاعات الداخلية في لبنان يجب أن لا تتم في مجلس الأمن بل في لبنان نفسه. وإن نداء الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن لا يمكن أن يفسر إلا على أنه رغبة في إيجاد المساعدة في قتالها ضد شعبها من جانب بعض الدول الغربية، الأعضاء في مجلس الأمن. ومن السهل فهم

نية الحكومة اللبنانية هذه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الصحافة الأميركية تضيف عبارة «الموالي للغرب» كلما جاءت على ذكر كميل شمعون أو شارل مالك، وهذا يؤكد أي مصالح يدافع عنها هذا السيد فعلاً.

لذلك، فإن شكوى الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة لها صفة الشكوى ضد شعب لبنان الذي يعمل ويدافع عن استقلاله. وأيّ دليل آخر نحتاج لذلك أكثر من تلك الحركة الجماهيرية التي تضم الشعب في مختلف نواحي الحياة؟

وإنه لمن الواضح أن الذين يتوجهون بالنداء إلى مجلس الأمن يدركون أن الأحداث في لبنان أبعد من أن تكون موحى بها من الخارج. فقالت صحيفة **نيويورك تايمز**، يوم ١٤ أيار، في خبر نقلته من واشنطن بأنه لا يوجد دليل على أن الأحداث في لبنان قد أثارها ناصر وأعوانه، وهذا هو ما تفهمه وزارة الخارجية.

وأما بخصوص الدوافع الحقيقية لتوجيه النداء إلى مجلس الأمن، فإننا نجد الجواب عليها في بيان أصدره مؤخراً زعيم المعارضة في لبنان، السيد صائب سلام. فقد قال السيد سلام بأنه إذا توجهت الحكومة اللبنانية بالنداء إلى مجلس الأمن، فإن ذلك يتم تحت تأثير دالس، وزير الخارجية الأميركية والمستر سلوين لويد من المملكة المتحدة. وإنه ليس من قبيل الصدفة أن وزير خارجية لبنان، في خطابه الذي استمر ساعة ونصفاً، قد عبّر بصورة غامضة عن جهود حكومة لبنان في محاولة تسوية شؤونها مع الجمهورية العربية المتحدة على أسس ودية وإقليمية. ولكن هل قامت تلك الجهود بالفعل؟ إننا نشك في ذلك كثيراً.

وإنه لأمر أكثر من واضح أن نداء حكومة لبنان إلى الجامعة العربية لم يكن

سوى مناورة تهدف إلى خداع الشعوب العربية. وإننا لا نجد وراء ذلك النداء أي نيّة جدية من جانب حكومة لبنان من أجل الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات المباشرة مع الجمهورية العربية المتحدة، أو عن طريق مساعدة الدول العربية الصديقة. وفي هذه المناسبة، يكفي أن نشير إلى أنه كان هناك نداء قدمه لبنان في نفس الوقت إلى كل من الجامعة العربية ومجلس الأمن. وإن حكومة لبنان، في طلبها تأجيل نظر مجلس الأمن لندائها مرتين، حاولت الضغط على الجامعة العربية. وأثناء انعقاد الجامعة العربية، كانت هناك إمكانية للوصول إلى ترضية. وإني أشير هنا إلى مشروع القرار الذي قدمته ست دول هم السودان والعربية السعودية واليمن والأردن والعراق وليبيا. وقد رفضت حكومة لبنان ذلك الاقتراح وقدمت نداءها إلى مجلس الأمن. وقد حاول السيد مالك أن يقنعنا بأن الشكوى اللبنانية تؤيدها الأغلبية في الجامعة العربية تقريباً. ولكن لماذا رفضت حكومة لبنان قبول اقتراحات الجامعة العربية، وقامت، بدل ذلك، بنقل ندائها إلى مجلس الأمن.

كل ذلك يقودنا إلى التفكير بأن حكومة لبنان تخضع لضغط الدول الغربية، حتى لا تتوصل إلى تسوية سلمية بل لتزيد الوضع سوءاً في الشرق الأدنى. وإنه لأمر غريب حقاً أن نرى وزير خارجية لبنان، بدلاً من التفاوض مع دول عربية صديقة، رغم تحدثه طويلاً عن الموقف الودي، يفضل نقل النقاش من الجامعة العربية إلى مجلس الأمن، مظهراً بذلك رغبة الحكومة اللبنانية في بذر بذور الشقاق بين العرب.

إلا أن هذه المناورات لا تستطيع أن تخدع الرأي العام العالمي بعد الآن. لقد مضى ذلك الوقت الذي كان بالإمكان فيه، عن طريق المؤامرات والتهديدات، تحطيم وحدة الشعوب العربية والشعوب الخاضعة للسيطرة

الأجنبية. إن الشعوب العربية تعرف، كما يعرف الآخرون أيضاً أن فوق لبنان تخيم سحب التهديد للتدخل الأجنبي، وهو تدخل مسلح من الغرب، وأنه لا بد من اتخاذ الإجراءات الحاسمة لمنع ذلك التدخل.

وأما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي، فنرى لزاماً علينا أن نكرر ما أعلنا عنه في اجتماع سابق للمجلس. إن حل القضايا المتعلقة بحكومة لبنان هو حق طبيعي للشعب اللبناني، وإنه لا يحق لأي دولة أخرى أن تتدخل في هذه الأمور. إن أي محاولات أو كل المحاولات لاستغلال الوضع الداخلي في لبنان، كمبرر للتدخل من الخارج، تخلق وضعاً خطيراً في الشرق الأدنى وهذا قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، لا بالنسبة لمستقبل دولة لبنان واستقلالها فحسب، بل بالنسبة لقضية السلام في الشرق الأدنى والأوسط. إن حكومة الاتحاد السوفياتي مقتنعة بأنه يجب أن لا يسمح لأي دولة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية بأي شكل، أو بالسماح في خلق نقطة للعدوان في تلك المنطقة.

ونحن نعتقد، على أساس الظروف السائدة هناك، بأنه من الضروري بذل الجهود، لمنع خطط التدخل في الشؤون الداخلية في لبنان، ولمنع تطور الأحداث هناك على حساب المصالح الوطنية للشعب العربي.

على مجلس الأمن أن يرفض شكوى حكومة لبنان إذ لا أساس لها، وليس لها ما يبررها.

بيان مندوب العراق

وهنا أعطيت الكلمة للدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق فقال:

لقد جئت من بغداد لأبلغ هذا المجلس الموقر أن حكومة العراق تعتبر الأحداث المفجعة في لبنان أمراً خطيراً، وأن العراق، كعضو في جامعة الدول

العربية، يريد الخير لجميع الدول الشقيقة بما في ذلك لبنان وسوريا. ليست لنا خطط أنانية، كما أننا لا نضمر نيات سيئة تجاه أية دولة عربية. إننا نريد السلام والتقدم والازدهار للجميع. ويذكر زملائي الذين حضروا الجلسة الحادية عشرة للجمعية العمومية كيف دافعت بحرارة عن مصر، من على هذه المنصة، عندما غزت إسرائيل سيناء، وعندما هوجمت قناة السويس. إن شعوري بالمحبة نحو مصر وجميع الدول العربية الأخرى يساوي شعوري بالحب نحو بلدي العراق. وأنا لا أعبّر بذلك عن إحساسي الشخصي فقط، بل إن ذلك يمثل السياسة الحقيقية لحكومة العراق وشعبه بالنسبة لأشقائنا العرب في كل مكان. وهذا هو سبب الألم الذي أشعر به عندما أرى من واجبي هذه الليلة أن أعبّر عن آرائي بصراحة وإخلاص، كما هي عادتي في الأمم المتحدة بصدد الشكوى اللبنانية ضد دولتين عربيتين شقيقتين، هما مصر وسوريا، اللتين تؤلفان الآن الجمهورية العربية المتحدة.

إننا نعتقد بأن القضية التي رفعها لبنان إلى هذا المجلس لا تؤثر على لبنان وحده. إنها تؤثر على جميع دول الشرق الأدنى، لا بل على جميع العالم الحر. فإذا سمح باستمرار التدخل والهدم في الشؤون اللبنانية وبنجاحهما في لبنان، فلا يمكن لأي بلد في الشرق الأدنى أن يشعر بعد ذلك بالأمن والسلامة.

إن لبنان بلد محب للسلام، وهو لم يؤذ أي بلد آخر، إنه مكان التقاء الشرق والغرب وبوتقة لصهر الثقافات والأديان. فالإسلام والمسيحية، بصورة خاصة، يجدان الظروف الكثيرة في هذه البلاد، لنشر روح الأخوة والتسامح. إن لبنان بلد محب للحرية، وهو عميق الجذور في الأيديولوجية الديمقراطية للعالم الغربي. ولا بد من ذكر حقيقة واحدة، وهي أن بيروت قد كانت منذ وقت طويل مركزاً لنشر الثقافة الغربية في العالم العربي، كما أنها

تنقل إلى الغرب ما يستطيع الغرب أن يستوعب من الثقافة العربية. لذلك، فليس من المستغرب أن نجد أن شاعراً مسيحياً في بيروت، في النصف الثاني من القرن الماضي، هو أول من دعا العالم العربي إلى اليقظة والاتحاد في القومية العربية. لقد اختار لبنان أن يعيش في سلام، وأن يقوم بدور سويسرا في العالم العربي فيوزع الصداقة بالتساوي على جميع الدول العربية، ويجد فيه العرب، من جميع الآراء، الملجأ والمأوى.

لقد كان كل شيء على ما يرام، وكان السلام سائداً في لبنان إلى أن بدأت الناصرية بالتسلل إلى العالم العربي. ولبنان ليس أول بلد يعاني من ظهور الناصرية. فالعراق ذاق طعمها أيضاً، وكاد الأردن أن ينهار بسببها. ولولا الشجاعة الفائقة وبعد النظر العظيم اللذان أظهرهما حضرة صاحب الجلالة الملك حسين، عاهل الأردن، لما كان هناك اليوم شيء اسمه المملكة الأردنية. والدول العربية الأخرى، سوريا وليبيا والسودان والعربية السعودية وتونس ومراكش، كلها ذاقت طعم الناصرية إلى حد كبير وصغير. وما لبنان إلا ضحية الساعة، وإن مشكلته خطيرة جداً حقاً.

والآن، ما هي هذه الناصرية التي تثير كل هذا الاضطراب؟ هل هي حقيقة أم خيال؟

سيدي الرئيس: إنها حقيقة، إنها خطة الرئيس عبد الناصر التي تهدف إلى السيطرة على العالم العربي، أو على الأقل، إلى تحويل الدول العربية إلى دول تابعة لمصر، عن طريق إشعال الثورات. ويطبق الرئيس عبد الناصر في الواقع نفس الأسلوب الشيوعي في التخريب من الداخل، كما حدث تماماً في أوروبا الشرقية وكوريا وفيتنام. وما على الدولة العربية إلا أن تختار بين الإذعان لسياسة عبد الناصر وأوامره، فتتحول إلى دولة تابعة، أو أن تصر

على التمسك باستقلالها فتتعرض بالنتيجة لهجمات عنيفة ولأعمال الهدم والتخريب من جانب أجهزة الرئيس عبد الناصر.

لقد جابهت دولتا العراق والأردن الأمر، وأصرتا على الاحتفاظ باستقلالهما، فالعراق الذي وجد من الضروري، من أجل سلامته الخاصة، أن ينضم إلى ميثاق بغداد الدفاعي، وفقاً للمادتين ٥١ و٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، قد هاجمه، وما زال يهاجمه راديو القاهرة. لماذا؟ لأن العراق، من وجهة نظر الرئيس عبد الناصر، لا يحق له اتباع طريق مستقل في العمل. وعندما وافق لبنان على مبدأ أيزنهاور تعرض حالاً إلى هجمات الصحافة والإذاعة المصريتين، وتبع ذلك أعمال الهدم والتخريب. وكل ذلك، من وجهة نظر الرئيس عبد الناصر، لأن البلد العربي - أي بلد - ليس حراً في التعاون مع الغرب بدون موافقته. ويرى الكولونيل عبد الناصر أن على العرب جميعاً أن يلتزموا سياسة ما يسمى بالحياد الإيجابي، التي هي حجر الزاوية في السياسة الناصرية الخارجية.

ويعني «الحياد الإيجابي» عملياً معاداة الغرب، وطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي. هذا هو ما يريدنا الرئيس عبد الناصر وأتباعه أن نعمله، فإذا اخترنا شيئاً آخر، وقمنا بالعمل بحرية، فإننا نكون عملاء للاستعمار.

إن الذين يستمعون إلى راديو القاهرة، ليلة بعد أخرى، كما أفعل أنا، يسمعون غالباً عن الانتصارات الكبيرة التي حققها الاتحاد السوفياتي، وعن رغبته في السلام وفي منع الأسلحة النووية، كما يسمع عن المظالم الكبيرة والميول الحربية والفشل الفني للدول الغربية، ومن ضمنها الولايات المتحدة. هذا هو ما يسمى بـ«الحياد الإيجابي»، وهذه هي السياسة التي يريد الرئيس عبد الناصر فرضها على العالم العربي بأسره.

إن الحالة في لبنان ليست أمراً داخلياً أبداً. ومن الجائز أن تكون هناك معارضة ناقمة، كما أن هناك لبنانيين لا يريدون إعادة انتخاب الرئيس. إلا أن كل ذلك، بحد ذاته، لا يمكن أن يسبب هذا القدر من الاضطراب وسفك الدماء، لولا وجود عوامل خارجية. إنني أعتبر الاضطراب في لبنان قضية عالمية، وهو يعكس أثر الاتحاد السوفياتي وسعيه، عن طريق الجمهورية العربية المتحدة، إلى إيجاد نقطة ارتكاز له في الشرق الأوسط. وإن الاتحاد السوفياتي هو الذي أوحى للرئيس عبد الناصر بفكرة السيطرة على العالم العربي. فرئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، المستر خروشيف نفسه، هو الذي قال للرئيس عبد الناصر، يوم ١٦ أيار هذا العام، وإني أترجم قوله هنا عن تقرير باللغة العربية:

«إننا نرغب في توحيد الشعوب العربية تحت زعامتكم. وحتى تحققوا ذلك. فإنكم ستلقون كل المساعدة الضرورية منا في هذا السبيل». لقد عبر المستر خروشيف ببساطة عن ما يحلم به الرئيس عبد الناصر وأتباعه.

ولنقتبس أيضاً هنا ما كتبه صحافي مصري معروف، هو فكري أباظة، في مجلة **المصور**، في عددها الصادر يوم ٢ أيار هذا العام.

كتب يقول:

«تعني القاهرة في قاموس السياسة العالمية أنها عاصمة أمة عربية، ستضم، إن عاجلاً أم آجلاً، ثمانين مليوناً من الناس...».

«ان القاهرة هي عاصمة الزيت، واليمين، واليسار، والشرق والغرب».

يثبت هذا الكلام الاتجاه المصري الحديث نحو السيطرة على جميع الأراضي العربية، كما أنه يبين الخطة للسيطرة على زيت الشرق الأوسط.

هذا، وتوجد كرات أرضية ضخمة مضاءة في الشوارع الرئيسية في القاهرة، وهي تحمل خارطة تبين جميع الدول العربية، من مراكش إلى العراق، تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة. إن هذا يبين بوضوح نية السيطرة.

وعندما يرغب المستر خروشيف في أن يحكم الرئيس عبد الناصر جميع العالم العربي، فإننا متأكدون من أنه يمهد الطريق إلى السيطرة السوفياتية.

إذا ما نظرنا نحن إلى السياسة السوفياتية في العالم، وعلاقتها بالناصرية، نستطيع أن نفهم جذور الاضطرابات في لبنان اليوم، هذه الاضطرابات التي تهدف إلى إجبار لبنان على الركوع أمام الناصرية.

إن الرئيس عبد الناصر يتبع نفس الطريقة التي تتبعها الشيوعية الدولية في أساليبها في الهدم والتخريب. وهذه الأساليب تشمل:

(١) إثارة واستغلال النقمة العامة من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة.

(٢) لغم سلطة الدولة عن طريق خلق الفوضى.

(٣) إمداد الرجال بالسلاح للقيام بثورة.

أما فيما يتعلق بأسباب سخط الشعوب وخيبتها، فهي عديدة في بلدان العالم العربي، ومن ضمنه لبنان. فالعرب، في هذا العالم السريع المتغيّر، يجدون أنفسهم في حاجة إلى تحول سياسي واقتصادي واجتماعي سريع. ففي الميدان السياسي داخلياً، هناك الكثير من الرغبات في تحقيق بناء حديث لدولة ديمقراطية حديثة منظمة تنظيماً جديداً. وأما من الناحية الخارجية، فقد أصيب العالم العربي بالخيبة بسبب مأساة فلسطين وأحداث الجزائر. وتجد الشعوب العربية نفسها، وهي التي تحن إلى الوحدة، مجزأة بحدود ليست

من صنعها في دول صغيرة. وقد عملت الدعاية الروسية والدعاية المصرية ـ السورية كثيراً في استغلال هذا الوضع. فأثاروا الجماهير في العالم العربي، ومن ضمنه لبنان، ضد الأوضاع السياسية القائمة، داخلياً وخارجياً. إلا أن هؤلاء لم يفعلوا شيئاً حتى الآن في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي للحكومة. ولم يتقدموا بمشروع إنشائي واحد لحل قضية فلسطين، كما أنهم لم يقوموا بشيء من أجل الجزائر مما لم يشترك فيه الآخرون. وأما بخصوص الوحدة العربية، فإنها تعني لهم سيطرة مصر وحكم الرئيس عبد الناصر، لا اتحاداً قائماً على الحرية والمساواة والأخوة. وإن الجماهير في العالم العربي، ومن ضمنه لبنان، لم تعرف كل الصدق عن الشيوعية والناصرية، ولهذا سقطت ضحايا للاستغلال.

أما فيما يتعلق بالمساوىء في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والأدبية فيستطيع الانسان أن يجد أسباباً للشكوى منها في العالم العربي، كما هو الحال أيضاً في مختلف أنحاء العالم. وليس من الصعب إيجاد مجال للتحسن في أي جزء من العالم، مهما كان هذا الجزء متقدماً، أو إيجاد الحاجة إلى المزيد من العدل بين الشعب، وإزالة أي آثار للتشيع والعنصرية والإقطاعية والمحسوبية والفساد والإهمال. وأي بلد في العالم يستطيع أن يفاخر بأنه متحرر من كل هذه المساوىء؟ ومع ذلك، فإن الشيوعية والناصرية تستغلان هذه المساوىء لمصلحتهما، وهذا هو ما يحصل بالضبط في لبنان اليوم. وإذا ما جاء الاستغلال من الخارج، فإن نفس الشيء يمكن أن يحصل في أي مكان في العالم.

هذا، ويريد السيد لطفي أن يعتبر القضية اللبنانية أمراً داخلياً صرفاً. وإني أرجو أن أخالفه في ذلك تماماً. فالمشاكل الداخلية في لبنان، كما في أي

مكان آخر، ستبقى قائمة بشكل أو بآخر. إلا أن إشعال النار ونشر الافتراءات من الخارج هي التي جعلت تلك المشاكل تتخذ هذا الشكل الملتهب الدموي. وليس هناك شخص له ضمير ومخلص لبلاده وشعبه لا يرغب في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والأدبية، ولكن هل الطريق إلى تحقيق ذلك هي الفوضى والثورة؟ أليس من الأفضل اتباع طرق تعليم الشعب بصورة متواصلة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والأدبية، فهل يجب على كل بلد في العالم، ومن ضمنه البلدان العربية، أن تمارس الثورات واستعمال القوة كما تريدنا الشيوعية والناصرية أن نفعل؟ من أجل تحقيق الإصلاحات ألا يحق لنا أن نختار طريق التطور؟

من الممكن أن يقال لي بأني قد خرجت عن الموضوع الرئيسي، ودخلت في بحث المواضيع العامة. إلا أن هذا هو بالضبط ما يحصل في لبنان. فالصراع هناك هو صراع بين الشرق والغرب، بين الحرية والخضوع، بين قوى الديمقراطية والدكتاتورية، بين التطور والثورة، بين الأساليب التعليمية السلمية واستعمال القوة والثورة في تحقيق التغير والتقدم.

ومن الجائز أن يوجه إليّ هذا السؤال: كيف تحقق الناصرية أهدافها؟ لقد أعطى الجواب على ذلك، بصورة موضوعية وصحيحة، يوم الجمعة الماضي، في ٦ حزيران وكذلك اليوم، وزير خارجية لبنان. وإن وفدي يوافق على بيانات الوزير بصورة كاملة، إذ إنها كلها تتفق مع تجاربنا في العراق، إلا أني سأضيف التعليقات التالية:

(أولاً) بخصوص الراديو المصري: في السنوات الأربع الأخيرة، تابعت محطة إذاعة تسمى «صوت العرب» في القاهرة مهاجمة دولة عربية وراء أخرى. فلم ينج من تهجم وهجمات هذه المحطة دولة عربية واحدة. وقد

هاجمت هذه المحطة العديد من الزعماء العرب الأحرار. وبلادي تنال عادة نصيب الأسد من تلك الهجمات. فالمسؤولون في العراق، وأنا من ضمنهم، خونة واستعماريون، ويجب أن يطلق الشعب عليهم الرصاص. شوارع بغداد تحرسها الدبابات باستمرار، وتطلق نيرانها على الشعب، وتثير الدماء في شوارع بغداد. وتعاني المدن الكبرى في العراق من الاضطرابات المتواصلة، ويطلق الرصاص على الشعب في المظاهرات. هذه هي نماذج من الافتراءات الجارية، وأستطيع أن أقدم المئات من التسجيلات لهذه الإذاعات.

وتحرض المحطة نفسها الشعب في العراق على الثورة ضد حكومته، وتناشد الجيش والبوليس أن لا يطيعوا أوامر الحكومة. كما أنها تصف كل عضو في البرلمان العراقي أنه خائن وأداة، أو عميل لشركات الزيت. إنها تستعمل نفس اللغة ونفس الكليشهات التي يستعملها راديو موسكو بالضبط.

هذا، وتستمر هذه الإذاعات في نشر الأكاذيب والافتراءات على العراق. وإني أشير إلى الإذاعات ضد العراق، فهي تؤيد ما قاله السيد مالك بالأمس واليوم أيضاً. إننا نستمع إلى هجمات مشابهة من نفس هذه المحطة كل ليلة عملياً ضد الزعماء الأردنيين واللبنانيين، ولم يكن للنداءات التي وجهت إلى الرئيس عبد الناصر من جميع الأوساط، مناشدة إياه إيقاف مثل تلك الإذاعات، أي أثر أو نتيجة. وقد ناشدت أنا شخصياً الرئيس عبد الناصر مرتين عام ١٩٥٥: مرة في القاهرة، وأخرى في باندونغ، أن يوقف هذه الإذاعات الضارة. وقد وعدني الرئيس عبد الناصر بذلك، إلا أن الوعد ظل بلا نتيجة أو أثر. وقد ناشدت السيد فوزي، وزير الخارجية المصرية، مرتين أيضاً: مرة عام ١٩٥٦ والأخرى عام ١٩٥٧ ولكن كل ذلك بقي بلا أثر أو فائدة. ويظهر

أن هناك قوة خارجية، فوق الرئيس عبد الناصر وخلفه، وهي التي لا تسمح بإيقاف مثل تلك الإذاعات غير الودية. وهناك الآن حقيقة ثابتة، وهي أن الفنيين الألمان، الذين كانوا يعملون تحت إمرة الدكتور غوبلز، يستخدمون الآن في جهاز الدعاية في مصر.

(ثانياً) والصحافة، كالإذاعة استخدمت في الهجوم على تلك الحكومات وأولئك الزعماء الذين لا يخضعون لسياسة الرئيس عبد الناصر. ولا تكتفي الصحافة بشتم الزعماء العراقيين فحسب بل واللبنانيين والأردنيين وغيرهم من الزعماء العرب أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترت مصر بعض الصحف في بعض العواصم العربية، ومن ضمنها بيروت، وتشن تلك الصحف الهجمات على الحكومات والأشخاص الذين لا يتبعون سياسة الرئيس عبد الناصر.

(ثالثاً) والأساتذة يشتركون في الحركات الهدامة. فقد تدرب حديثاً بعض معلمي المدارس المصريين، الذين يعملون في جميع أنحاء العالم العربي، على نشر الناصرية والقيام بنشاط هدام في بعض أجزاء العالم العربي، ومن ضمنه لبنان.

(رابعاً) وقد اكتشف أن الملحقين العسكريين المصريين، في مختلف العواصم العربية، والضباط العسكريين المصريين، الذين تستخدمهم بعض الدول العربية، يوزعون السلاح والمتفجرات، ويقومون بالأعمال الهدامة في بعض العواصم العربية، ومن جملتها عاصمة لبنان.

(خامساً) وقد وزعت الأموال لنشر الديماغوجية والفوضى، ولإثارة الاضطرابات السياسية الداخلية في المكان والوقت اللذين تريدهما أجهزة حكومة الرئيس عبد الناصر، ومن ضمن ذلك لبنان.

(سادساً) توزيع الأسلحة من مختلف الأصناف، بما في ذلك، كما قال السيد مالك، تلك الأصناف التي لا يمكن للأفراد أن يشتروها.

(سابعاً) وإن تسلل ضباط الجيش السوري، وخصوصاً رجال المكتب الثاني السوري والرجال السوريين المسلحين، إلى الأراضي اللبنانية حقيقة ثابتة. كما أن تدريب الثوار اللبنانيين على أيدي ضباط الجيش السوري في سوريا حقيقة معروفة لنا أيضاً.

(ثامناً) وأحد الأسلحة التي تستعملها أجهزة الرئيس عبد الناصر هو استغلال المعارضة في بعض البلدان العربية، وتخويف الزعماء السياسيين الموالين. ومن الأمور المعروفة جيداً أن بعض زعماء المعارضة في لبنان كانوا يزورون القاهرة بصورة متواصلة، من أجل استلام الإيحاء والتعليمات من الرئيس عبد الناصر. وعندما جاء الرئيس عبد الناصر إلى دمشق لأول مرة هذا العام، عمل بعض العملاء المأجورين على إرسال ألوف اللبنانيين إلى دمشق، لإظهار الإعجاب بـ«الريس». حتى إن نفس زعماء المعارضة، الذين يقودون الاضطرابات في لبنان اليوم، قد ذهبوا إلى دمشق لتقديم تهانيهم، وحتى للتعبير عن ولائهم للرئيس عبد الناصر. ومن الجائز أنهم يأملون في أن الرئيس عبد الناصر قد يسيطر على لبنان يوماً ما، وعندها سيكافىء هؤلاء على ولائهم. والزعماء السياسيون الذين يدركون خطر الناصرية على بلادهم، وعلى العالم العربي بصورة عامة، قد جرى إرهابهم وتخويفهم بالتهديدات. إنهم يخشون الرعاع الذين قد يجندون ضدهم.

هذا هو أسلوب الهدم الذي يهدد استقلال لبنان، الدولة العربية الشقيقة، والعضو في الأمم المتحدة، والذي قامت دولة عربية شقيقة أخرى بتقويض سلامته وأمنه. وإننا نميل إلى الاعتقاد بأن أي دولة عربية شقيقة إذا ما تركت

لوحدها لا تستطيع أن تؤذي أي دولة عربية شقيقة أخرى. ولكن هناك قوة خارجية هي التي خلقت هذا الوضع. وهذا هو شكل من أشكال التسلل السوفياتي إلى العالم العربي. فالقومية العربية الصحيحة تكره أهداف وأساليب هذا النوع من النشاط الهدام في لبنان، وفي غيره من الدول العربية.

هذا، وإن حكومتي حريصة جداً على عودة السلام والاستقرار حالاً إلى لبنان. كما أننا حريصون جداً أيضاً على عدم السماح لأي دولة، حتى ولا لدولة عربية شقيقة، بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عربية أخرى، مما يؤدي إلى تقويض حريتها واستقلالها. إننا لا نستطيع أن نحظى بالسلام والأمن إذا ما هوجمت حريتنا وهوجم استقلالنا باستمرار من الداخل ومن الخارج، بالصحف والإذاعة والسلاح والتسلل إلخ...

ويعتقد وفدي بأن التدخل المصري - السوري، بتأييد من قوة خارجية، هو الذي خلق هذا الاضطراب. وإننا نأمل في أن هذا المجلس، بعد أن رأى أن الجامعة العربية قد فشلت في الوصول إلى تسوية مرضية للاضطرابات، سيأخذ الإجراءات اللازمة، لا لحماية لبنان فحسب، بل والدول العربية الأخرى أيضاً، ومن جملتها بلدي، من الشيوعية والناصرية. يجب أن يوقف العدوان والتدخل، اللذان يهدفان إلى قلب الحكومات الشرعية.

وإننا نشعر بالألم العميق لأن شقيقة لنا، هي لبنان، تعاني الكثير على أيدي دول شقيقة أخرى... وإننا نرجو أن يحول هذا المجلس هذا الألم إلى بركة، ليس فقط بمساعدة لبنان، بل وبإنقاذ الدول العربية الأخرى، التي قد تقع في المستقبل في نفس المأزق. وإذا ما تحقق ذلك، فإننا سنكون مدينين للبنان لأنه رفع الأمر إلى مجلس الأمن.

وهكذا ينتهي بياني المكتوب. والآن أود أن ألتفت إلى ممثل الاتحاد

السوفياتي، لأرد على بعض ما جاء في بيانه الذي ألقاه. لقد وصف السيد سوبوليف صوتي السيد شارل مالك والرئيس شمعون بأنهما صوت الغرب، مع أنهما يتكلمان باسم لبنان، ويتكلمان باسم المصلحة العربية. ولماذا لا نعكس الآية فنقول إن صوت هؤلاء، الذين اقتبس عنهم السيد سوبوليف، هو صوت الاتحاد السوفياتي؟ إنني أعتقد بأنه من الأنسب وصف صوت هؤلاء الذين خدعوا بأنه صوت الاتحاد السوفياتي، بدلاً من وصف صوتي السيد مالك والرئيس شمعون بأنهما صوت الغرب.

ولقد وصف السيد سوبوليف قبول المعونة من الغرب بأنه دليل الموافقة على الاستعمار، وإنني لا أرى سبباً يحول دون اعتبار المساعدة من الاتحاد السوفياتي دليل الموافقة على الاستعمار أيضاً. فلماذا نعتبر المساعدة من الولايات المتحدة استعمارية بينما لا نعتبرها كذلك من الاتحاد السوفياتي؟ إنني لا أستطيع أن أفهم هذا المنطق وهذه الدعاية. إنني أعتقد بأن هناك استعماراً في الجانب السوفياتي، أكثر مما هو في الجانب الغربي. فالاستعمار الغربي، على كل حال، قد صار، شيئاً فشيئاً، شيئاً من الماضي، وأما السيطرة السوفياتية والاستعمار السوفياتي فهما نشيطان جداً وفي طور النشوء والنمو.

ثم أشار السيد سوبوليف إلى قبول مبدأ أيزنهاور والانضمام إلى حلف بغداد، فاعتبر ذلك مناقضاً لقرارات مؤتمر باندونغ. لقد حضرت بنفسي ذلك المؤتمر، وإني أحفظ مقرراته عن ظهر قلب. لا يوجد في تلك المقررات ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، كما لا يوجد فيها ما يمنع أي دولة من اتخاذ أي عمل للدفاع عن نفسها، بالانضمام إلى كتلة أو الدخول في حلف، أو عمل أي شيء في سبيل المحافظة على البقاء، وفقاً للمادتين ٥١ و٥٢ من الميثاق.

لقد سمعت الكثير من الدعاية السوفياتية حول مقررات باندونغ، وإني أود أن أضع الحقيقة أمام العالم. لا يوجد في مقررات مؤتمر باندونغ أي شيء يمنع العراق أو لبنان، أو أي دولة أخرى، من طلب المساعدة من الغرب أو من الدخول في الأحلاف.

وقد ذكر السيد سوبوليف تقريراً كاذباً ملفقاً عن وجود جيش عراقي في لبنان. وأعتقد بأن هذا يمكن اعتباره نموذجاً للدعاية التي نسمعها كل ليلة من الإذاعة المصرية، ومن المحتمل أنها تسمع كذلك من إذاعة موسكو. إن هذا محض تلفيق وإنني لا أعرف كيف ينتقل جيش كهذا من العراق إلى لبنان. فهل ذهب إلى لبنان بطريق سوريا؟ وهل يمكن أن يسمح الجيش السوري الحذر في سوريا بذلك؟ إننا نعرف بأن الحذر الروسي موجود في سوريا. فهل سمح للجيش العراقي بالمرور؟ ويقال نفس الأمر بخصوص الجيش الأردني. إنني لا أعرف أن جيشاً أردنياً قد ذهب إلى لبنان. وأما فيما يتعلق بتركيا، فإنني على يقين من أن إشارة السيد سوبوليف إليها ما هي إلا تلفيق، مثله كمثل الاتهام الذي رفعته الحكومة السورية، أثناء انعقاد الجمعية العمومية الأخير، متهمة تركيا بأنها تهدد سوريا مع أن الواقع أنه لم يكن تهديد كهذا من جانب تركيا لسوريا.

ثم وصف السيد سوبوليف لبنان بأنه منعزل، إذ إن الرئيس شمعون والسيد مالك قد عزلاه، لأنه قبل مبدأ أيزنهاور. إنني أقول بأن لبنان ليس منعزلا أبداً، وأن البلاد المنعزلة بالفعل هي تلك التي تتعاون مع الاتحاد السوفياتي. أما أكثرية الدول العربية فإنها لا تسعى إلى طلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي، لذلك فإنها ليست منعزلة.

ثم قال السيد سوبوليف بأن شعوب العالم العربي لا توافق على حلف بغداد، كما أنها لا توافق على مبدأ أيزنهاور. إن هذا هو محض دعاية. إنني لا

أعرف من يمكنه التحدث باسم شعوب العالم العربي: الجماهير في الشارع، أم أعضاء البرلمان ممثلو الشعب. فهل الديموغاجية هي التي تقرر سياستنا، أم هؤلاء الذين يقودون البلاد ويفكرون؟ إنني أعتقد بأن كل الدعاية والتلفيق ضد حلف بغدد ومبدأ أيزنهاور، لا يمثلون المصالح الحقيقية للشعب أبداً. إنها دعاية مستوردة، دعاية خارجية مفروضة. وإني أستطيع أن أتقدم بتعليل واحد على ذلك، فأتحدى السيد سوبوليف أن يقدم لنا مائة شخص ممن يعارضون حلف بغداد، وأن يسألهم بعد ذلك كم شخصاً منهم قرأ بنود حلف بغداد أو يعرف شيئاً عنها. لقد أثرت عليهم الدعاية السوفياتية والدعاية المصرية، فصاروا يتحدثون ضده. وفي الواقع، لا يوجد شيء في حلف بغداد أكثر من حق الدفاع عن النفس.

هذا، وأبدى السيد سوبوليف اهتماماً كبيراً في الدستور اللبناني. وقال إن الرئيس شمعون يريد أن يخرق ذلك الدستور. إنني أعتقد بأن الذين يخرقون دستور لبنان هم نفس هؤلاء الذين يثورون ضده. لم يفعل الرئيس شمعون شيئاً يخالف الدستور. وحتى إذا أراد تغيير الدستور، فإن ذلك يتم بصورة دستورية.

إن الذين يثورون ضد الدستور هم الذين يجندون الرعاع. إنهم هم الذين يحطمون الدستور، وليس الحكومة التي تعمل بموجبه. وإنني لا أعرف كيف يحور السيد سوبوليف الحقائق فيجعل الصحيح خطأ والخطأ صحيحاً. إن البرلمان اللبناني هو الذي يملك وحده الحق في التحدث عن الدستور، وليس الرعاع في الشارع الذين يسيرون بوحي من الخارج.

أما أن لبنان قد أثار القضية في كل من مجلس الأمن والجامعة العربية معاً، وفي نفس الوقت، وأن لبنان لم يكن جاداً، فإني لا أكشف أمراً سرياً

إذا ما تقدمت بشرح انطباعاتي الآن. فلو لم يأت لبنان الى مجلس الأمن، لما ذهبت مصر إلى بنغازي في طرابلس. هذا هو اقتناعي الثابت. إن حضور لبنان إلى مجلس الأمن هو الذي دفع الجمهورية العربية المتحدة إلى الذهاب إلى بنغازي والقبول باجتماع الجامعة العربية. إن الجامعة العربية مشلولة، ولم تكن تعقد اجتماعاتها. لماذا؟ لأنها تخدم أغراض مصر. والذين يعرفون القصة الداخلية للجامعة العربية، يدركون أنها ليست سوى دائرة في وزارة الخارجية المصرية، لا أكثر ولا أقل. لذلك، فإني لا أضع أي مسؤولية على عاتق لبنان لأنه جاء إلى مجلس الأمن، كما أني لا أقلل من شأنه في الفكرة الحقيقية والمثل الحقيقية للجامعة العربية. إني متأكد من أن لبنان من أعضاء الجامعة العربية الممتازين. إنني أعرف لبنان جيداً. إنه يعرف حقيقة الجامعة العربية، كما أنه يعرف كيف تعمل.

هذا، وإننا نأمل في أن ننعش الجامعة العربية مرة أخرى. ونأمل في أن تتحسن الأمور. إلا أننا لا نستطيع أن نشعر بالفخر اليوم لما حققته الجامعة العربية، لأنها مرآة صادقة لعلاقاتنا العربية معاً. وهذه العلاقات مضطربة بسبب عاملين: الأول هو رغبة الرئيس عبد الناصر في السيطرة؛ والثاني، التسلل والتحريضات الشيوعية. فإذا ما تحرر العالم العربي من هذين العاملين، فإن الجامعة العربية، على ما أعتقد، تستطيع أن تعمل أكثر بكثير ويمكنها أن تكون طبيعية أكثر وإنشائية أكثر.

من السهل القول بأن أميركا وإنكلترا هما سبب هذا الاضطراب، إلا أنني لا أعتقد بذلك. إن الذي يسبب هذا الاضطراب في العالم العربي هو الاتحاد السوفياتي. فليرفع الاتحاد السوفياتي يديه، وحالما يرفع الاتحاد السوفياتي يديه فإننا نستطيع أن نعالج قضايانا بصورة أسهل، وبطريقة معقولة أكثر،

إن الخلاف الموجود بين الدول العربية سببه، بصورة رئيسية، هو الخلاف حول أهداف الشيوعية في العالم العربي. إن بعضنا يعتقد بأنها خطرة، ولذلك لا يرغب في قبول الشيوعية، بينما يتبع البعض الآخر، كما نلاحظ، سياسة النعامة.

إننا نبحث اليوم قضية لبنان. إلا أن لبنان جزء من كل، والكل هذا هو جزء من العالم، والعالم اليوم له مشاكله. والآن، من أجواء السياسة والنظريات العليا، ومن صميم مشاكلنا، علينا أن نصل إلى شيء عاجل سريع. علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة، إجراءات سريعة لإنقاذ لبنان من التسلل، وإنقاذ لبنان من الهدم.

كلمة مندوب فرنسا وتكلم السيد دي توكفيل مندوب فرنسا فقال:

أعلنت في الاجتماع الذي عقد يوم الجمعة الماضي، أنني أود أن أتكلم في مرحلة متأخرة من النقاش، بعد دراسة عميقة لمختلف عناصر القضية المعروضة على مجلس الأمن، والمتعلقة بالشكوى اللبنانية. وأعتقد الآن بأن الوقت قد حان لذلك. وأود، قبل كل شيء آخر، أن أدلي ببيان تمهيدي.

لقد أعلن عدد من المتكلمين الذين سبقوني، وإني أوافقهم على ذلك تماماً، بأن أمر تقرير السياسة التي يرغبها الشعب اللبناني عائد له، وله فقط ولكن، من يمثل الشعب في البلدان الديمقراطية غير البرلمان المنتخب والحكومة التي تحظى بثقة الشعب؟ وإن أي محاولة للبحث في شرعية حكومة تحظى بالتمثيل الوطني في أي بلد، في حد ذاتها، محاولة لتقويض السيادة الوطنية لذلك البلد، كما أنها تشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وحتى نستطيع أن نقرر فيما إذا كانت للشكوى، التي قدمها لبنان، أسس

صحيحة فإنا قد أصغينا إلى البيان الذي ألقاه وزير الشؤون الخارجية اللبناني، ذلك البيان الذي تأثرنا من منطقه القوي ونبرته الصادقة المخلصة. وإن قيمة الحقائق المثبوتة، التي ذكرها في دعم شكواه، تشكل، بصورة خاصة، سلسلة من البراهين الدامغة، وهي براهين مقنعة وقوية.

وقد حاول ممثل الجمهورية العربية المتحدة، في الجلستين الماضيتين، أن يظهر أن حكومته لا تتحمل أي مسؤولية في هذا الأمر. بتقديم بعض الاعتبارات العامة والتصريحات البسيطة عن النوايا. ويريد السيد لطفي أن يقنعنا بأن الوضع في لبنان قضية داخلية، وعلى ذلك البلد أن يحلها لوحده، بدون محاولة خداع الرأي العام، على حد قوله، حول الأسباب الحقيقية باستعمال أسلوب تكشف الإلهاء وصرف الأنظار.

لا يستطيع أحد أن ينكر وجود معارضة في لبنان، كما في كل بلد ديموقراطي. وقد اعترف السيد مالك نفسه بذلك سابقاً. وكان من عادة المعارضة في الماضي أن تحتج بقوة ضد الحكومة القائمة، إلا أن هناك فرقاً بين أعمال المعارضة في السابق، وبين ما يمكن وصفه الآن، بدون أية مبالغة، بالثورة المسلحة. ولا يمكن تعليل هذا الفرق إلا بوجود مساعدة من الخارج. فمنذ اللحظة الأولى، عندما يحصل الثوار، في أي بلد، على السلاح في قتالهم ضد الحكومة الشرعية الدستورية، ومنذ اللحظة الأولى التي يحصلون فيها على وسائل العمل، التي بدونها لا يمكن أن تستمر حركتهم، لا يستطيع الإنسان أن يتحدث عندئذ عن أمر داخلي، إذ عندها لا بد له من التحدث عن التدخل الخارجي.

لقد قال لنا ممثل الجمهورية العربية المتحدة، يوم الجمعة، بأن تهريب السلاح كان عملاً مزدهراً في تلك المنطقة من العالم لسنين عديدة. ولذلك،

فإنه يرى بأن هذا يفسر حقيقة تسليح الثوار تسليحاً جيداً، إلا أنني تأثرت من الحقيقة التي أكدها السيد مالك وهي أن الأسلحة الموجودة في أيدي الثوار، كمدافع الهاون، لا توجد عادة في السوق التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من النادر في أعمال التهريب، وخصوصاً عندما تكون على نطاق واسع، أن لا تستفيد تلك الأعمال على الأقل من الموافقة الضمنية من جانب السلطات الجمركية المحلية، كما أنه ليس من السهل على الحكومة أن تتجنب كل المسؤولية وأن تبرىء نفسها فيها إزاء أعمال مواطنيها أو موظفيها. حتى ولو لم تكن الحكومة هي المحرضة على مناورات التدخل تلك، كما أعلن ممثل الجمهورية العربية المتحدة، حتى ولو أنها لم تكن هي السياسة المقررة التي تتبعها الحكومة، فإن موقف الحكومة أمر مشكوك فيه جداً.

ويبين ميثاق الأمم المتحدة، في مقدمته، شروط حسن الجوار بين الدول، وهي الشروط التي كانت دائماً تشكل جزءاً أساسياً من قوانين الشعوب.

إن الحقائق المفصلة، التي أدلى بها ممثل لبنان، تدعيماً لشكواه، تجعل من الواضح، حتى ولو لم تتحمل سلطات الجمهورية العربية المتحدة أية مسؤولية أخرى، أن تلك السلطات قد تهاونت في واجباتها تهاوناً خطيراً بالنسبة للإشراف على حدودها، والنشاط الذي يتم على أراضيها أو النشاط الذي يبدأ من أراضيها، يقوم به ثوار يتنازعون مع الحكومة الشرعية بلادهم.

لقد قال لنا السيد لطفي إن حكومته ترغب في احترام استقلال لبنان وسيادته، كما أنها تهدف إلى ذلك. وإنه لمن دواعي السرور لنا أن نشير إلى ذلك البيان. إلا أن ممثل الجمهورية العربية سيسمح لي بكل تأكيد بأن ألفت انتباهه إلى أن هذه المسألة ليست واردة أبداً. فالوثيقة رقم اس/ ٤٠٠٧ تتحدث عن:

«شكوى لبنان بشأن وضع خلقه تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، وإن استمرار ذلك قد يعرض أمر المحافظة على السلام والأمن الدوليين للخطر» (اس٤٠٠٧).

إن احترام سيادة بلد آخر لا يعني فقط الامتناع عن ضم أجزاء من أراضي ذلك البلد. فهناك، لسوء الحظ، أساليب أكثر خبثاً ودهاء تعرض استقلال أية دولة للخطر، بدون القيام بهجوم مباشر، وحتى في الوقت الذي تستمر فيه مظاهر النوايا الودية الدائمة. فيكفي لمثل هذا الأمر تأمين تعاون بعض العناصر داخل البلد المذكور، وتزويدها بالوسائل، من أجل الاستيلاء على الحكم. وفي حالة النجاح فإن الزعماء الجدد بالطبع لن يرفضوا شيئاً يطلبه منهم أولئك الذين ساعدوهم. وهكذا يموت ويتلاشى الاستقلال الحقيقي لهذا البلد.

هذه هي بالضبط المناورة التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة وتتهمها بها حكومة لبنان. وهذا هو بالضبط موضوع الشكوى إلى مجلس الأمن... ومن المؤكد أن المجلس لا يستطيع أن يبقى غير مكترث عندما يجابه وضعاً كهذا، من شأنه، كما أشار إلى ذلك صديقي ممثل العراق بصورة جيدة، أن يزعج، بشكل قوي، البلد، الضحية المباشرة لتلك الأعمال، وكذلك العالم العربي بأسره.

ومما يجعل التهديد الذي يجابهه لبنان اليوم أكثر خطورة هو أن هذا البلد، وفقاً للكلمات القوية التي أدلى بها السيد مالك، وزير خارجية لبنان، ذو أهداف سلمية، ولا يمكن الشك في ذلك بكل تأكيد، فليس لهذا البلد أي أطماع إقليمية، كما أنه، بالطبع، لا يرغب في التدخل، بأي شكل، في الشؤون الداخلية لجيرانه. وإذا كان هنالك بلد في العالم يحق له أن يتوقع من باقي

العالم إظهار التفهم والصداقة فإنما هو لبنان. وشعب لبنان هو المثال النادر لشعب حافظ على وحدته، وذلك بانسجام تام بدون أن يكون هنالك أي تعصب. وإنه لأمر محزن لا بل وخطير لتلك الدول التي تواجه أوضاعاً كهذه أن ترى توازناً جميلاً كهذا يتحطم وينهار. والجريمة الوحيدة التي اقترفتها حكومة لبنان، هي رغبتها في أن تقرر بنفسها، وبأغلبية برلمانها، السياسة التي تريدها. إن الجريمة الوحيدة التي اقترفتها حكومة لبنان، هي رغبتها في البقاء مخلصة لصداقاتها التقليدية. ولأن لبنان رفض ربط سياسته الخارجية بسياسة بلد آخر، اضطر إلى مجابهة ثورة تغذى من الخارج وهذا مما يتناقض كلياً مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه لعبة خطرة جداً تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط بأسره.

لذلك، فإني أعتقد، أخيراً، واعتماداً على التقارير المفزعة الواردة من بيروت، والتي تسلمتها حكومتي الآن، وهي تؤيد البيان الذي ألقاه وزير خارجية لبنان في بداية الاجتماع بعد ظهر اليوم، بأنه من واجب مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات العاجلة، لمنع زيادة التدهور والسوء في الحالة هناك. وإني، بهذه الروح، أرغب في تأييد مشروع القرار الذي قدمه ممثل السويد.

كلمة مندوب الولايات المتحدة وتكلم المستر لودج مندوب الولايات المتحدة فقال:

لقد استمعت حكومة الولايات المتحدة إلى بيانات كل من وزير خارجية لبنان وممثل الجمهورية العربية المتحدة، كما درستها بكل عناية. إن الاستنتاج من كل ذلك واضح، فهناك تدخل يرمي إلى نشر الصراع الأهلي وإلى إعاقة

الجهود التي تقوم بها السلطات الدستورية لإعادة النظام والهدوء. وهذا التدخل منبثق من أراضي الجمهورية العربية المتحدة وبمساعدتها.

وإنني أتقدم بهذا البيان وأنا أشعر بالأسف لسببين: الأول لأن هذا الوضع قد عمل على إثارة العنف وإراقة الدماء في بلد مسالم كلبنان، وهو البلد الذي أعرب دائماً عن رغبته في العيش في سلام مع جيرانه. والثاني، لأن الولايات المتحدة ترغب في وجود علاقات طيبة مع جميع دول الشرق الأوسط، ومن ضمنها الجمهورية العربية المتحدة، كما أنها تشجب خلق الظروف التي تعرقل إقامة مثل هذه العلاقات.

إن هذا الوضع، المدعوم بالبراهين التي قدمها ممثل لبنان، خطير حقاً، ولا يستطيع مجلس الأمن أن يتجاهله. كما أن هناك قضايا أساسية، تتعلق بمسؤوليات أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لها مساس في هذا الموضوع. فهناك مبدأ أساسي في الأمم المتحدة، بموجب المادة رقم ٢ (الفقرة ٤)، يوصي جميع الأعضاء بأن يمتنعوا، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد او استعمال القوة ضد الكيان الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو عن أي أسلوب آخر لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة.

هذا، وقد عالج مجلس الأمن والجمعية العمومية، في السنوات الاثنتي عشرة الماضية في كثير من المناسبات، شكاوى تتعلق بهذا المبدأ الحيوي في ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بعدم التدخل. واعترافاً بالأهمية العامة لهذا الأمر، فإن الجمعية العمومية، في الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٩، اتخذت، بأغلبية ساحقة، القرار رقم (٤) باسم «ضروريات السلام».

وهناك بند ينطبق مباشرة على نقاشنا اليوم، وهو يناشد كل دولة:

أن تمتنع عن التهديد أو استعمال القوة خلافاً للميثاق، أن تمتنع عن

التهديدات أو الأعمال، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، التي تهدف إلى المس بحرية أي دولة واستقلالها وكيانها، أو إلى إثارة الصراع الأهلي وتقويض إرادة الشعب في أي دولة.

هذا، وعلى الأمم المتحدة أن تكون حريصة، بشكل خاص، على حماية أمن الدول الصغيرة وكيانها من تدخل تلك الدول ذات الموارد والقوة الأكبر. ويجب دعم هذه القاعدة، بغضّ النظر عن شخصية المهاجم. إن حماية الأضعف هي أحد الأسباب الرئيسية التي من أجلها تأسست الأمم المتحدة. وقد استفادت مصر نفسها من هذه الحقيقة عام ١٩٥٦.

إن معظم أعضاء الأمم المتحدة دول صغيرة كلبنان، وكل ما يؤثر على أحد الأعضاء يجب أن يهتم به الجميع بكل تأكيد. وإذا حدث أن أقرت هنا، في أحد الأيام، الفكرة التي مفادها أن الدول الكبرى، لا لشيء إلا لأنها كبيرة، تستطيع أن تتدخل بلا أي جزاء أو عقاب، في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، لا لشيء إلا لأنها صغيرة، فإننا نكون قد باركنا المبدأ الذي يقول بأن القوة هي الحق، وعندها لا تعود الأمم المتحدة منظمة لها اعتبارها واحترامها.

إن سجل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، في الدفاع عن الكيان الإقليمي والاستقلال السياسي للدول، ثابت وواضح. لقد أيدنا بقوة عمل الأمم المتحدة في الدفاع عن كيان مصر الإقليمي عام ١٩٥٦. وتبدي حكومة الولايات المتحدة الآن، واضعة نصب عينها نفس مبادىء الأمم المتحدة، قلقها من الوضع الراهن في لبنان. يجب أن لا يكون هناك أي شك في تصميم الولايات المتحدة الحازم على متابعة تأييد كيان تلك البلاد واستقلالها.

لقد لعب لبنان، في السنوات الثلاث عشرة الماضية، دوراً ممتازاً في العمل لقضية السلام في الأمم المتحدة. ولقد كرس سياسيوه البارزون

نفوسهم في وضع مبادىء الميثاق وأهدافه، كما ساهمت سياسة حكومته في تخفيف التوتر في مختلف أنحاء العالم التي كثيراً ما يسودها التوتر. ويشعر شعب الولايات المتحدة بعطف عميق خاص نحو شعب لبنان. ولا يعود هذا العطف إلى سجل بلاده الحافل في الشؤون الدولية فحسب، بل وإلى العلاقات الوثيقة المتينة القائمة بيننا منذ أمد طويل أيضاً. ولهذه الصداقة الوثيقة أساس مشترك في المثل والمبادىء الديمقراطية، وقد وجدت التعبير عن نفسها في التعاون الاجتماعي والثقافي الواسع. وتعكس هذه الصداقة الأهداف والمعتقدات المشتركة.

هذا، وقد اقتبس ممثل الجمهورية العربية المتحدة، بصورة واسعة، أقوالاً من المصادر السياسية في لبنان، التي تعارض الحكومة الحاضرة. إن وجود المعارضة السياسية في الدول الديموقرا طية أمر طبيعي، لا بل إنه ضروري حقاً، كأساس يقرر المواطنون في ظله مصير بلادهم بحرية. ويمكن للبنان أن يشعر بالفخر بسبب ذلك. إن وجود هذه المعارضة، أو إن سعي هذه المعارضة بقوة في سبيل مبادئها، لا يعتبر مبرراً أبداً لهجمات خارجية، سواء كانت عن طريق الراديو أو أية واسطة موجهة، ضد الحكومة القائمة من أجل فرض مطالب خارجية ترفضها تلك الدولة، أو من أجل مساعدة من هم خارج الحكم وتأييدهم من الخارج.

لقد برهن لبنان عن قدرته في حكم نفسه بموجب التقاليد الحديثة الحرة. ويستطيع أن يستمر في ذلك، إذا لم يستغل الآخرون الخلافات العادية في الرأي لأهدافهم الخاصة.

هذا، ولا يسع الولايات المتحدة إلا أن تبدي اهتمامها بالبيانات التي قدمها ممثل الجمهورية العربية المتحدة، والتي جاء فيها أن حكومته ترغب

للبنان في «أن يظل مستقلاً»، وأنها تريد «الازدهار والتقدم والسلام للشعب اللبناني» (اس/ بي في ٨٣٢، صفحة ٦٦)، وأن الجمهورية العربية المتحدة ترفض رفضاً حازماً الشكوى التي تتهمها بالتدخل في شؤون لبنان، كما أن الجمهورية العربية المتحدة مستعدة دائماً للتعاون مع الأمم المتحدة، وأن تحل منازعاتها ضمن نطاق ميثاقها.

وبموجب هذه البيانات، تفترض الولايات المتحدة بأن الجمهورية العربية المتحدة لن تعرقل الجهود الرامية إلى تأييد سلطة حكومة لبنان الشرعية، وإلى إعادة النظام والقانون، عن طريق القيام بنشاط على أراضيها أو تقديم التسهيلات من جانبها.

وتأمل حكومة الولايات المتحدة في أن يساعد مجلس الأمن في إنهاء تدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان. وإننا نأمل أيضاً في أن تلاقي آراء أعضاء مجلس الأمن الاحترام، وفي أنها ستصل إلى نتائج سريعة.

وقبل أن أنتهي من كلامي أود أن أبدي ملاحظة قصيرة حول البيان الذي ألقاه الممثل السوفياتي.

إن الانتقادات السوفياتية الموجّهة للولايات المتحدة قد صارت أمراً عادياً، كما أن إظهار سخفها مضيعة للوقت. وفي هذه الليلة من تاريخنا، يجب أن لا نضيع أي وقت. ومع ذلك يبدو الممثل السوفياتي وكأنه يفتش عن أسباب للتذرع بعمل لا شيء، بدلاً من الاشتراك معنا في عمل شيء سريع مفيد. إلا أننا نأمل في أن لا يكون الأمر كذلك. وإنني أقول هذا، لأن التقارير التي وصلت إلى الآن من بيروت، تشير إلى أن الوضع يزداد حراجة، وأن التسلل من سوريا ينمو ويزداد. ويقول خبر صحفي وردني الآن، إن هناك معركتين كبيرتين دائرتين، إحداهما في منطقة عين زحلتا، حيث تحاول العصابات

المسلحة أن تقطع الطريق الرئيسي إلى بيروت، والثانية في ضواحي طرابلس. وتستعمل المدفعية في كلتا المعركتين ضد القوات اللبنانية.

إنه لأمر خطير وغير معقول بالنسبة لنا في هذه الظروف أن نجلس هنا بكل جلال ووقار وأن نراوغ، بينما روما تحترق كما يقول المثل. هناك حاجة إلى شيء عملي، وهذا الشيء العملي هو مشروع القرار السويدي، الذي لا يشكل اعتداء على أحد كما أنه يتفق مع الميثاق وقد يستطيع أن يوقف المحاولات الرامية إلى هدم بلد صغير باسل. إننا نحضّ المجلس على أن يتخذ عملاً حاسماً وسريعاً.

كلمة مندوب بريطانيا

وتكلم السير بيرسون ديكسون مندوب بريطانيا فقال:

عندما تقدم ممثل السويد في وقت مبكر من هذا المساء بمشروع قراره، الذي يقضي على مجلس الأمن القيام بعمل سريع، لمعالجة الحالة الخطرة الحاضرة، تأملت خيراً من وراء هذه القضية. ولكن هذا لم يعد ممكناً الآن، نظراً للخطاب الذي سمعناه من ممثل الاتحاد السوفياتي، لذلك، تروني مضطراً، حتى في هذه الساعة المتأخرة، إلى البحث بشيء من التفصيل في القضايا المعروضة للبحث، بسبب هجمات السيد سوبوليف العنيفة على حكومة لبنان، والاتهامات التي ألصقها بالسياسة البريطانية، والهجمات الشخصية التي شنّها على رجال الدولة البريطانيين.

أرى لزاماً عليّ، منذ البداية، أن أكرر القول بأن وفدي يرى أن وزير خارجية لبنان قد شرح دعواه شرحاً وافياً مقروناً بالأدلة. إن لبنان قد عانى، وما زال يعاني من تدخلات الجمهورية العربية المتحدة، عن طريق تسلل الرجال

المسلحين، وتهريب الأسلحة، والهجوم على مخافر الحدود، والتحريض على الثورة، وغير ذلك من الوسائل الهدامة. إننا لم نتأثر من محاولات ممثل الجمهورية العربية المتحدة إنكار تلك الاتهامات أو التخفيف منها.

وإن معلوماتنا الخاصة تؤيد دعوى الدكتور مالك، ونرى أنه شرح قضيته شرحاً وافياً.

وقد استمعنا إلى ممثل العراق يؤيد، بناء على تجاربه المباشرة، الدعوى والاتهامات التي عرضها السيد مالك. وأما موقف المستر سوبوليف بكامله، إذا كان ما أذكره من خطابه صحيحاً، فإنه يطلب من المجلس ألاّ يقيم اعتباراً في بحثه للمسألة اللبنانية إلا للتقارير الواردة من الخارج، أي من الجمهورية العربية المتحدة، وليست هناك كلمة واحدة، في كل ما قاله، تدل على أنه يشعر بوجود حكومة لبنانية. وقد اقتبس كثيراً من أقوال الناطقين بلسان المعارضة اللبنانية للتدليل على أن رفع الشكوى إلى مجلس الأمن لم يكن له أي مبرر. والآن إذا ما ضربنا صفحاً عما إذا كان هذا الأسلوب لائقاً فإنه يبدو أسلوباً متحيزاً إلى طرف واحد لدى النظر في الدعاوى. كما توجد بلدان ليست فيها معارضة للاقتباس عنها إلاّ أنه لا يمكننا طرح اللياقات جانباً. فالأمم المتحدة هي منظمة حكومات، والسيد شارل مالك هو وزير خارجية لبنان، وقد جاء بهذه الشكوى إلى مجلس الأمن باسم حكومة بلاده وبالنيابة عنها.

وأهم نقطة قدمها ممثل الجمهورية العربية المتحدة، التي يؤيدها المستر سوبوليف، هي أن القضية بأسرها تتعلّق بالسياسة اللبنانية الداخلية، وأن الاضطرابات الحالية في البلاد قد سببتها كلها المعارضة الداخلية الشرعية للحكومة.

إن لبنان بلد ديمقراطي، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ. وله برلمان ورئيس منتخبان بطريقة ديمقراطية. وكما نفهم نحن الديمقراطية يتمتع كل شخص بحرية التعبير عن رأيه، كما توجد أحزاب معارضة منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من حق المعارضة فحسب، بل ومن واجبها أيضاً، أن تعارض الحكومة القائمة بالأساليب الدستورية، عندما ترى أن ذلك في مصلحة البلاد. إلاّ أن وجود المعارضة الدستورية ليس دليلاً سيئاً يطعن بموجبه في سلامة النظام الديمقراطي في البلاد. إلاّ أنني بهذا الكلام لا أعني أن وجود حزب معارض في لبنان، يحمل آراء تتعارض بقوة مع آراء الحكومة القائمة في البلاد، أمر سيئ، كما أن ذلك ليس من الأمور التي لم نعتد عليها. وعلى العكس من ذلك، إن ما يدعو إلى الانزعاج، هو أن يجري تحريض المعارضة الدستورية من خارج البلاد على الخروج على الأساليب الديمقراطية كإلقاء الخطابات داخل البرلمان وخارجه، والاجتماعات السياسية والتظاهرات وغيرها من الطرق التي اعتدنا عليها، للجوء إلى أعمال العنف ضد الناس والسلطات القائمة اعتماداً على سلاح وارد من الخارج. والأمر المزعج كثيراً هو أن نرى ممثل الاتحاد السوفياتي يؤيد بوضوح هذا المبدأ وهذا العمل.

هذا، وقد أنكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن مساعدة مادية قد قدمت إلى العناصر الهدامة في لبنان. ويقول بأن ما هو جار هناك هو من عمل اللبنانيين أنفسهم. إلاّ أنه لم ينكر، ولا يستطيع أن ينكر، لأن الأدلة متوفرة للجميع كي يسمعوها ويقرؤوها، أن صحافة الجمهورية العربية المتحدة وإذاعاتها تحرض الشعب في لبنان على الثورة ضد حكومته، كما أنها تنال من كرامة زعماء تلك الحكومة بأعنف الألفاظ والعبارات. وكما ألاحظ، فإنه لم يحاول أن ينكر أن الصحافة والإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة تخضع لإدارة الحكومة، إذ يبدو أنه يدرك، لو حاول ذلك، بأن ذلك لن يكون قابلاً

للتصديق. وبدلاً من ذلك فقد نصح ببساطة أعضاء المجلس بأن لا نشغل أنفسنا بهذه الناحية من القضية، قائلاً بأن المجلس ليس من صلاحيته النظر فيها، لأن الحملات الصحافية والإذاعية لا تستطيع أن تعرض السلم والأمن في العالم للخطر. إنني أعتقد بأن موقفاً كهذا من الصعب أن نتوقع من أعضاء المجلس قبوله. وبكل تأكيد، لا نستطيع أن نتوقع من حكومة أي بلد، أن تتخذ موقفاً سلبياً تجاه حملة متواصلة من التهديدات من الصحافة والإذاعة في بلد مجاور أقوى منه، بدون أن يفتش ذلك البلد عن ما ينصفه. وكما أشار وزير خارجية لبنان، فإن سلاح الدعاية الإذاعية قوي وخطير في أوضاع الشرق الأوسط بصورة خاصة. ولا يمكن لهذا المجلس أن يتجاهل هذه الناحية، في الوضع، ولا سيما أن ذلك لا يتفق مع المواقف السابقة للأمم المتحدة.

هذا، وقد لفت المستر لودج الأنظار إلى القرار الخاص بقرارات السلام، الذي اتخذته الجمعية العمومية عام ١٩٤٩، وهو القرار الذي يدعو الدول الأعضاء، فيما يدعو إليه: «أن تمتنع عن التهديدات والأعمال، المباشرة وغير المباشرة الرامية إلى المس بحرية أي دولة أو استقلالها أو كيانها، أو عن إثارة الصراع الأهلي والإطاحة بإرادة الشعب في أي دولة». (قرار الجمعية العمومية رقم ٢٩٠-٤، الفقرة ٣).

ويبدو لي أن هذا القرار، وأضيف أنا إليه القرار رقم ١١٠ الذي قدّمه الاتحاد السوفياتي نفسه في الدورة الثانية للجمعية العمومية، والذي وافق عليه بالإجماع في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٤٧، يدل بوضوح تام، على أن من واجب المجلس، أن يتخذ موقفاً جدياً تجاه حملات الدعاية من هذا النوع.

وقد طلب منا ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن نتجاهل اتهامات وزير خارجية لبنان التي تقول إن الصحافة والإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة

تحرض الشعب اللبناني على الثورة. وقد قال لنا في هذا الصدد: «إننا نرغب أن يقلب الشعب اللبناني حكومته بالقوة، وقد شجعناه على ذلك. إلا أننا لا نذهب إلى حد مساعدة هذه العملية بنشاط، عن طريق تزويد من يتبع نصيحتنا بالسلاح أو بالمنظمين المدرّبين، كما أننا لم نقم بذلك بالتأكيد»: هذا هو ما قاله. إلا أنه بالنظر للبرهان الدقيق المفصل، الذي يثبت العكس، كما سمعناه من وزير خارجية لبنان، نخلص إلى القول بأنه من الصعب قبول هذا الادعاء كما هو، إذ إن العكس هو الصحيح.

وإذا كنت قد أطلت البحث في موضوع الدعاية التي توجّهها الجمهورية العربية المتحدة، لتحريض الشعب على الثورة ضد حكومته القائمة، فلا يعود هذا إلى أن استخدام هذا النوع من الحرب الهوائية خطأ من الناحية الدولية فحسب، بل لأن النوايا تنكشف عن طريق هذه الواسطة من الاتصال أيضاً.

هذا، وهناك أعمال أخرى، منها تهريب الأسلحة، وتسلّل الرجال المسلحين، ومهاجمة مخافر الحدود، وهذه كلها تكمل تفاصيل الصورة في تحريض الشعب اللبناني على الثورة ضد حكومته القائمة، والنيل من كرامة زعماء تلك الحكومة.

والصورة العامة التي تظهر بوضوح من بيانات وزير خارجية لبنان، وكذلك من الهجمات الصحافية والإذاعية، التي يستطيع كل من يرغب في ذلك قراءتها والاطلاع عليها هي صورة مزعجة وكئيبة. وقد شرحت تلك الصورة الكئيبة بصورة دقيقة حقاً، بالعبارات الموجودة في جدول أعمالنا. فهي تشير إلى الوضع وتقول «بأن استمراره قد يعرّض المحافظة على السلام والأمن في العالم للخطر». وإذا ما وافقت المجموعة الدولية على مبدأ تدخل

بلد ما في الشؤون الداخلية لبلد آخر بقصد قلب الحكومة القائمة في ذلك البلد، فأي شعور بالأمن يبقى لأيّ حكومة في أي قارة.

وإنه لأمر مزعج أن نرى ممثل الاتحاد السوفياتي يؤيد تلك الأفكار. كما أن هناك، في هذا التدخل، عناصر تزيد من طبيعة إثارته للقلق والإزعاج. لقد سمعنا ممثل الجمهورية العربية المتحدة يشير، ولو لم يكن ذلك بلغة واضحة دقيقة ومباشرة، إلى أن الحكومة اللبنانية قد أخطأت في رفع شكواها إلى المجال الدولي في مجلس الأمن. فإذا كان السيد لطفي يعني أنه كان من الضروري حل القضية في جامعة الدول العربية، فإن الجواب على ذلك هو أن حكومة لبنان قد بذلت كل جهد، كما سمعنا، لإيجاد حل في الجامعة العربية، كما يقضي واجبها بالفعل بذلك، وفقاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع الدول في مختلف أنحاء العالم على حل اختلافاتها بين بعضها البعض.

ولكن هل من المعقول أن لا تتخذ حكومة لبنان أي خطوات أخرى، إذا لم تستطع، وها هو ما حصل بالفعل، التوصل إلى نسبة مرضية في المنظمة الإقليمية؟ يصعب علي أن أظن بأن السيد لطفي يرغب في التمسك بمثل هذا القول. وعلى فكرة، فقد حاول المستر سوبوليف أن يفعل ذلك بالادعاء الخارق للعادة، بأن مجلس الأمن يجب أن لا يقوم بأي تدخل في شؤون لبنان الداخلية. فماذا يعني أولاً ممثل الجمهورية العربية المتحدة بالفعل، عندما ينكر على حكومة لبنان حقها في رفع شكواها إلى مجلس الأمن؟ إنني لا أستطيع أن أفهم ذلك. وهل من الممكن أن يعني بأن حكومة لبنان قد أخطأت لأنها لا تقبل بتنفيذ ما تريده منها الجمهورية العربية المتحدة؟

إنني أعتقد بأن الرأي المعاكس هو الذي سيؤيده مجلس الأمن بصورة

عامة، ومفاده أن الخطأ هو أن تدّعي أية دولة في بقعة معينة، مهما كانت قوية، الحق في وضع القانون لدولة أصغر منها في نفس تلك المنطقة. إن الشكوى المعروضة أمامنا تشكل اتهاماً خطيراً جداً، تقدمه دولة أخرى وليس هناك أدنى شك في عقولنا، في أن هناك ما دفع حكومة لبنان إلى رفع القضية إلى مجلس الأمن. إننا جميعاً نعرف الطبيعة المسالمة والمحبة للسلام للبنان، هذا البلد الصغير والأعزل نسبياً، كما أننا جميعاً نعرف تعلقه الوثيق بروابط الجنس والتقاليد التي تربط العالم العربي.

وبعد الاستماع إلى وزير خارجية لبنان، هل يستطيع أحد أن يفترض بأن حكومته تتخذ خطوة خطيرة كهذه في رفع القضية أمامنا، لو لم يكونوا هناك يعتبرون أنفسهم معرضين لدرجة لا تحتمل من التدخل من جانب بلد آخر في شؤونهم الداخلية؟

إن البيانات المدعومة بالوثائق التي سمعناها من السيد مالك لا تترك مجالاً للشك في أنه كان هناك وما زال تدخل، بأشكال كثيرة، من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. ويتوقع وفدي أن تتلقى حكومة لبنان تأييد الأغلبية الساحقة من الرأي العام العالمي، بسبب عدالة شكواها. وإنني متأكد من أنه ستكون هناك موافقة عامة على أن من حق حكومة لبنان أن تتوقع من المجلس لا العطف والتأييد فحسب، بل والمساعدة والإنصاف أيضاً.

لقد سمعنا وزير خارجية لبنان، في بداية جلستنا هذا اليوم، يحذر مجلس الأمن من أن تسلل الرجال وتهريب السلاح إلى لبنان قد ازداد، وأن الوضع قد صار الآن خطيراً جداً. وقد سمعنا أيضاً ممثل الولايات المتحدة يقول بأن المعلومات الواردة اليوم من المنطقة تؤكد خطورة الحالة. وقبل ذلك،

سمعنا ممثل السويد يتقدم باقتراح عملي يقضي باتخاذ إجراء سريع عاجل. وأملي أن يتبنى مجلس الأمن مشروع القرار السويدي (اس/ ٤٠٢٢) بأسرع ما يمكن، كإجراء عملي عاجل، لإقرار الحالة والحد من تهديد السلام والأمن.

تأجيل الاجتماع

الرئيس: يوجد على «قائمة» المتكلّمين خمسة خطباء آخرين وأنا من جملتهم، وقد تجاوز الوقت الآن منتصف الليل. وأعتقد بأنه من المناسب الآن لي أن أستشير المجلس حول استمرار أو تأجيل هذا الاجتماع. إنني أدرك أهمية المسألة، ومع ذلك فإني أقترح التأجيل الآن، على أن نبدأ في الاجتماع التالي بمناقشة الخطاب الذي ألقاه قبل قليل ممثل المملكة المتحدة. وإني أقترح أيضاً أن نجتمع ثانية الساعة الحادية عشرة. فهل هناك اعتراضات؟

الجمالي (العراق): لقد تعوّدنا في الماضي أن نعقد اجتماعات ليلية، كانت تستمر حتى الصباح. وإننا نستطيع أن نبقى حتى الساعة الخامسة صباحاً وننهي الموضوع.

الرئيس: ما دام هناك اعتراض فإني أعرض الاقتراح على التصويت. وإنني أستشير المجلس.

الجمالي (العراق): إنني لا أعارض، بل أتقدم بملاحظة فقط، فيما إذا لم يكن لديكم، يا حضرة الرئيس أي اعتراض على أن نستمر.

الرئيس: لقد قلت إن من الأفضل للمجلس أن يؤجل الاجتماع الآن، على أن نجتمع ثانية الساعة الحادية عشرة.

وهكذا كان القرار، وانتهى الاجتماع بعد منتصف الليل بنصف ساعة.

محضر الجلسة الثالثة

الأربعاء ١١ حزيران ١٩٥٨

انعقدت الجلسة الساعة الحادية عشرة صباحاً، وتمّت الموافقة على جدول الأعمال، وتضمّن الجدول الكتاب الذي قدّمه ممثل لبنان إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخ في ٢٢ أيار عام ١٩٥٨، وهو يتعلق:

«بشكوى لبنان حول الوضع الناتج عن تدخل الجمهورية العربية في شؤون لبنان الداخلية، ذلك التدخل الذي قد يعرّض، في حالة استمراره، حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر» (اس/ ٤٠٠٧).

وبدعوة من رئيس المجلس، اتخذ كل من السيد مالك، ممثل لبنان، والسيد لطفي، ممثل الجمهورية العربية المتحدة، مكانه المخصص له في قاعة المجلس.

وفي هذا الاجتماع، قدمت الترجمة الفرنسية لبيان السير بيرسون ديكسون (الولايات المتحدة) الذي ألقاه في الاجتماع الرابع والعشرين بعد الثمانمائة لمجلس الأمن.

كلمة مندوب اليابان وتكلم السيد ماتسوديرا مندوب اليابان فقال:

يود وفدي أن يدلي ببيان قصير حول القضية المعروضة أمامنا في هذه المرحلة من بحثها.

يأسف وفدي لفشل الجامعة العربية في الوصول إلى أية تسوية ودّية لهذا النزاع، عن طريق اتخاذ إجراءات إقليمية، وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

وأود أن أبين بوضوح أن موقف حكومتي هو التمسك بمبادىء الاحترام للاستقلال السياسي للدول الأعضاء، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والعمل بموجب تلك المبادىء. ومع ذلك، فإن وفدي يحث مجلس الأمن على متابعة بذل جهوده القصوى في سبيل حل هذه القضية. ويجب أن لا يصاب المجلس بالشلل في محاولاته تحت أية ظروف. كما ويأمل وفدي في أن تبقى هذه القضية ضمن نطاق الأمم المتحدة، وفي أن العمل سيستمر في سبيل الوصول إلى حل سلمي.

هذا، ويعتقد وفدي بأن مشروع القرار السويدي هو إحدى المعالجات الواقعية لهذه القضية بكل تأكيد، وسيؤيد وفدي مشروع القرار المذكور. وإننا نأمل في أن يساهم ذلك في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين.

كلمة مندوب باناما وأعطيت الكلمة للسيد ايللويكا مندوب باناما فقال:

لقد أصغى وفدي باهتمام بالغ إلى النداء الذي وجّهه بالأمس وزير خارجية لبنان إلى المجلس، وهو النداء الذي يطلب من المجلس اتخاذ الإجراءات لمعالجة الوضع الذي، كما يقول السيد مالك، يهدد استقلال بلاده، والذي ازدادت خطورته في الساعات القليلة الماضية.

إن بلادي، التي هي دولة صغيرة، لا تستطيع أن تكون صمّاء أمام نداء كهذا، ولا سيما أن أحد الأسس الجوهرية للقانون الدولي الأميركي قائم على مبدأ عدم التدخل. ومع ذلك، يبدو لنا أن المجلس لا يستطيع، في أية حالة، وفي هذه المرحلة من النقاش، أن يتخذ موقفاً، فيه إدانة لأحد الفريقين في النزاع. إذ لا يمكن للعدالة الحقيقية أن تدين أي فرد، أو أية دولة، قبل أن تكون هناك البراهين الكاملة حول الحقائق التي أدت إلى الاتهام. لذلك،

يبدو لنا منذ البداية، عندما أعلن ممثل السويد أمس أنه يقوم بإعداد مشروع قرار يطلب من المجلس أن يشكل فريقاً من المراقبين، يمثل الأمم المتحدة، للذهاب إلى مسرح الأحداث، كي يراقب، بصورة حيادية، ماذا يحدث هناك، يبدو لنا أن خطوة كهذه تقرّها، بصورة لا نقاش فيها، نصوص المادة ٢٩ من الميثاق.

هذا، وسنحت الفرصة لوفد باناما، أثناء رفع جلسة المجلس أمس، وخلال هذا الصباح، أن يدرس بدقة نص مشروع القرار السويدي (اس/ ٤٠٢٢). ويشعر وفدي بأن من واجبه أن يتقدم ببعض الملاحظات حول مشروع القرار المذكور.

فبموجب الفقرة الأولى من مشروع القرار، يقرر مجلس الأمن:

«أن يرسل، بصورة عاجلة، فريقاً لمراقبة تسلل الرجال، أو تزويد الأسلحة إلى لبنان، ليضمن عدم وجود تسلل للرجال، أو تزويد الأسلحة، أو المواد الأخرى» وإننا نعتبر أن هذه المواد الأخرى هي المواد الحربية... عبر الحدود اللبنانية (اس/ ٤٠٢٢).

وكما أفهم الاقتراح، فإنه يقضي بتشكيل لجنة للمراقبة، تكون مهمتها الرئيسية - وربما مهمتها الوحيدة بموجب مشروع القرار - هي مراقبة التحركات المحتملة على الحدود اللبنانية لضمان عدم وجود تسلل للأشخاص المسلحين أو المواد الحربية. وتقول الشكوى اللبنانية بأن هناك تسللاً كهذا، وهو يشكل تهديداً لاستقلال لبنان.

يرى وفدي أن فريق المراقبة هذا، لن يكون من واجبه التحقيق في الأحداث الماضية، كما أنه لن يقرر أن عملاً معيناً من أعمال التسلل، وفي وقت معين، قد وقع بالفعل. ويستطيع أي شخص أن يلاحظ هنا بالضبط الفرق

بين لجنة للمراقبة ولجنة للتحقيق. فمهمة لجنة المراقبة هي مراقبة أحداث المستقبل، بينما مهمة لجنة التحقيق هي التأكد من حقائق الأحداث الماضية. ومن الواضح أنه لا توجد هناك، في هذه القضية المعروضة على المجلس، نية لتشكيل جهاز يقوم بالتحقيق بموجب المادة ٣٤ من الميثاق. ويبدو أن تلك المادة هي النص الوحيد في الميثاق، الذي يخوّل مجلس الأمن القيام بالتحقيق بواسطة أو عن طريق جهاز فرعي يقوم هو بتشكيله في أي نزاع أو أية حالة، قد تقود إلى الاحتكاك الدولي، أو إلى نشوب نزاع، والتقرير ما إذا كان استمرار النزاع أو الحالة مما قد يعرّض الحفاظ على السلام والأمن الدوليين للخطر.

هذا، ويشعر وفدي بأن مميزات فريق المراقبة، كما يشير إلى ذلك مشروع القرار الذي يجري بحثه الآن، قريبة من مميزات لجنة مراقبة السلام التي شكّلتها الجمعية العمومية في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٠ في قرار «الاتحاد من أجل السلام» (٣٧٧ – ٥) فقد عهد إلى لجنة مراقبة السلام مهمة مراقبة الحالة في أية منطقة يوجد فيها توتر دولي وتقديم تقرير بذلك.

وكما أرى في الحالة التي نحن بصددها الآن، فإن الهدف هو تشكيل فريق لمراقبة الأحوال في المنطقة التي قد يكون فيها توتر دولي، ومن ثم تقديم تقرير عن الوضع. ويبدو جلياً من المهمات التي عهدت بها الجمعية العمومية إلى لجنة مراقبة السلام، أن جهاز المراقبة لا يمكنه، بأية حال، أن يقوم بالتحقيق في الأحداث التي سبقت تشكيلها. وإذا ما فعلت ذلك، فستخلق وضعاً تتوالى فيه الاتهامات والاتهامات المعاكسة، وبذلك يتسع نطاق الخلافات. وكما نعرف جميعاً، فإن إجراء كهذا لا يمكن أن يوصل إلى تسوية في أي نزاع دولي.

ومن الواضح أن هدف مشروع القرار السويدي هو تحسين الحالة القائمة الآن بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، هذين البلدين الشقيقين، وليس من المرغوب فيه، في هذه الأحوال، القيام بأي تحقيق في الظروف التي قد تعمل على إيجاد ما يمنع الوصول إلى تسوية أو مصالحة بين الفريقين، وهي ظروف قد تكون موجودة بالفعل.

ومما لا شك فيه أن فريق المراقبة سيحسّن الحالة القائمة والعلاقات ما بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، وأن وجود فريق المراقبة في مسرح الأحداث سيكون قوة مهدئة لتصرفات الفريقين.

ولذلك، يرغب وفدي بوضوح في تحديد مهمات فريق المراقبة، حتى يمكن تجنيب أية تفسيرات أخذت تظهر اليوم في الصحافة المحلية، وحتى تمنع الفريق من ممارسة أية صلاحية خارج نطاق فريق المراقبة، وهي ليست بصلاحية محكمة للتحقيق. وإنني لا أتقدم باقتراح رسمي في هذا الخصوص، إذ إني أترك ذلك لمحكمة مجلس الأمن. إلا أن وفدي يرغب في أن يكون من الواضح، أنه عندما يؤيد تشكيل فريق للمراقبة، وعندما يؤيد مشروع القرار السويدي، فإننا نعتبر أن فريق المراقبة يدخل ضمن التحديد الذي قدمته، أي أنه لن يقوم بأية تحقيقات، ولن يصدر أحكاماً بخصوص أحداث الماضي. فإذا ما قام الفريق بمثل هذه التحقيقات، أو أصدر مثل هذه الأحكام، فإن ذلك قد يزيد الحالة خطورة بين الفريقين.

وإن وفدي يرغب مخلصاً في المساهمة في إيجاد طريقة فعالة لحفظ السلام والأمن في الشرق الأوسط. وبالنتيجة، إننا نأمل في أن يقبل الفريقان مشروع القرار السويدي، وفي أن هذا القرار سينال موافقة جميع أعضاء

مجلس الأمن، ومن بينها أعضاء مجلس الأمن الدائمون، الذين يتمتعون بحق الاعتراض (الفيتو).

كلمة مندوب كولومبيا وتكلم السيد أروجو مندوب كولومبيا فقال:

يؤيد وفد كولومبيا البيان الذي ألقاه اليوم ممثل اليابان. فالآراء التي أبداها تتفق مع آراء وفدي حول القضية المعروضة للبحث، ولهذا السبب، فإننا سنمتنع عن إلقاء أي بيان مطوّل، إذ إن بياناً كهذا لن يكون، بأي حال، واضحاً ودقيقاً كما كان بيان المستر ماتسوداريا، لذلك، فإننا سنكتفي بالقول بأننا سنؤيد، عند التصويت، مشروع القرار الذي قدمه ممثل السويد.

كلمة مندوب كندا وتكلم السيد ريتشي مندوب كندا فقال:

إنني أرغب في أن أشترك مع باقي أعضاء مجلس الأمن الذين حثوا على الموافقة على مشروع القرار، الذي قدمه بعد ظهر أمس ممثل السويد. فالوضع الذي يتطور في لبنان، يحتاج إلى عمل سريع، وإننا نعتقد بأن الإجراءات التي يتضمنها الاقتراح السويدي تشكل عملاً إنشائياً بالنسبة لتلك الحالة.

إن الهدف الرئيسي للاقتراح المعروض أمامنا هو إعداد جهاز الأمم المتحدة، لمعالجة أعمال غير شرعية، تشمل تسلل الأشخاص وتزويد السلاح. وهذه الأعمال، مع الأسف، تساهم في حالة الاضطراب في لبنان، كما أنها دليل واضح على تدخّل من خارج البلاد.

لقد تكلم وزير خارجية لبنان بالتفصيل، وبلهجة تبين القلق العميق تجاه

الاضطرابات في بلاده. وهناك دلائل بليغة على أن التوتر داخل لبنان أخذ بالازدياد، وأن أخطر عنصر بالطبع هو انتشار الثورة المسلحة.

لقد طلب لبنان من المجلس المساعدة في هذه الساعة من التجربة الوطنية. وإنه لمن الواضح أن من مسؤوليات جميع الأعضاء أن يهتموا بذلك الطلب، إذ إنه يتعلّق بتدخل خارجي في لبنان.

إن من رأي الحكومة الكندية المستمر هو أن للدول الأعضاء في مجلس الأمن الحق، ومن الضروري أن تمارس ذلك الحق بالفعل، في أن تعرض قلقها على الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، حول علاقات تلك الدول مع البلدان المجاورة، ولا سيما بالطبع، عندما ترى أن هناك تهديداً من الخارج، أو شكلاً من أشكال التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

هذا، وإننا نوافق كلية مع الذين يقولون إن على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للاستماع إلى نداءات كهذه في طلب المساعدة، ونعتبر أنه من البديهي وجوب إحاطة استجابتها بالعطف بشكل خاص، ولا سيما بالنسبة لنداءات البلدان الصغرى، التي يجب أن تعتمد بالحقيقة، وإلى حد كبير، على الأمم المتحدة في استمرار وجودها مستقلة وفي سلام.

كما أنه من مبادئ سياسة كندا الأساسية في الأمم المتحدة بذل الجهود لإيجاد الحلول الفعالة العملية. وعلى ضوء هذا، أنظر الآن إلى الاقتراح الذي قدمه الممثل السويدي إلى المجلس وإننا نأمل بحماس في أن يكون جميع الأعضاء قد توصلوا إلى نفس هذا الاستنتاج ولا سيما أنه قد سنح لهم الوقت الكافي لدراسة ذلك الاقتراح.

والذي يدعو إلى إعجاب وفدي، في هذه الظروف التي نجتمع فيها اليوم، أن الاقتراح السويدي حكيم وعملي، ويدخل ضمن مسؤولية مجلس الأمن

في قضية من هذا النوع. وإننا نأمل في أن يتم اتخاذ العمل المقترح بسرعة وكفاءة، وأن يساعد، في حالة إيقاف انتشار الاضطراب في اتخاذه بذلك الشكل، على لبنان، ذلك الاضطراب الذي قد تكون له مضاعفات خطيرة في نظرنا، لا في تلك البلدان فقط بل وفي المنطقة بأسرها أيضاً. إننا نرحب بما حواه مشروع القرار السويدي، إذ إنه يتيح الفرصة والإمكانية اللازمة للمساهمة في حل هذه القضية.

ولا يعني كلامي هذا كله، على كل حال، أنني أرى إعفاء الدول المعنية من متابعة جهودها في إنهاء اختلافاتها، سواء بالاتصالات بطرق أخرى، أو بالعمل من جانب واحد له طبيعة المصالحة. هذا، وإن نصوص الميثاق واضحة فيما يتعلق بمسؤولية الأعضاء في السعي للوصول إلى اتفاق. إن رأينا، بما أن مجلس الأمن قد باشر بحث معالجة القضية، أن لا تغير هذه الحقيقة مثل تلك المسؤولية. ولست في حاجة حقاً إلى القول إنه، بدون تعاون الأطراف المعينة الكامل، لا يمكن لاستجابة المجلس لطلب لبنان للنجدة أن تكون ذات أثر فعال. وقد بيّن الممثل السويدي هذه النقطة، عندما تقدّم باقتراحه. وإن أحداث الماضي في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما في هذا المجلس، تبيّن بوضوح ما قلته في هذا الخصوص.

ولدى التحدث عن التعاون، أعتقد بأن من المرغوب فيه أن نستعيد ثانية التأكيدات التي أدلى بها ممثل الجمهورية العربية المتحدة، بخصوص موقف حكومته من استقلال لبنان. وقد رحبت بتلك التأييدات وأعود الآن فأكرّر ذلك الترحيب. كما ويأمل وفدي في أن تتحول تلك التأكيدات إلى تعبير عملي في العلاقات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة لبنان.

ونعتقد بأن الجمهورية العربية المتحدة تستطيع، من جانبها هي أن تعبّر عملياً عن ذلك. إننا نعتبر مثلاً أن لتلك الإذاعات التحريضية والمقالات التحريضية في الصحف، ولا أستثني أيضاً البيانات فقط، نتيجة ضارة في وضع مضطرب، كالوضع القائم اليوم في لبنان.

إننا نعتقد بأن من مصلحة بلدان المنطقة، وكذلك من المصلحة الحقيقية لجميع أعضاء الأمم المتحدة، بدون أي استثناء، أن تتم تسوية الأمر بسرعة وبالوسائل السلمية، وعلينا أن لا ننسى الأخطار الجدية في العالم اليوم، فكل اضطراب في أحد أجزاء العالم قد يشتعل ويهدّد السلام والأمن الدوليين.

كلمة مندوب الصين

وهنا تكلم السيد تسيانغ رئيس المجلس بوصفه مندوباً للصين فقال:

لقد تكلم جميع أعضاء المجلس، وإني أرغب الآن في الكلام كممثل للصين.

لديّ بيان مكتوب للنقاش العام حول القضية التي نبحثها الآن، إلاّ أنني قررت عدم إلقائه، مدفوعاً إلى ذلك بسببين، الأول، يبدو لي، في هذه المرحلة، أن أحسن البيانات لا يمكن أن تفعل ما يستطيع العمل الصالح فعله. ولدينا الآن فرصة للقيام بذلك العمل الصالح، إذا ما وافقنا على مشروع القرار السويدي.

والثاني، أنني أشعر بأن النقاش الطويل في المجلس بطريقة حرة هذه اللحظة، قد عمل على توضيح طبيعة الأزمة في لبنان. لقد قدم وزير خارجية لبنان إلى المجلس أدلة كافية وجديرة بالثقة. وقد أقنعتني بأن بلاده بالفعل ضحية لتدخل أجنبي في شؤونها الداخلية. فلولا التدخل الأجنبي، لما

اتخذت الصعوبات الداخلية في لبنان الشكل الحالي ولا وصلت إلى الدرجة الحالية من الخطورة.

هذا، وألقى ممثل العراق، في خطابه العميق الليلة الماضية، ضوءاً آخر على أحداث لبنان. وقد فعل السيد الجمالي أكثر من ذلك في الواقع. لقد حلّل للمجلس المعنى الأكبر للتدخل الأجنبي الذي اتخذ لبنان ضحية له. وإني أعتقد بأن ذلك الخطاب يستحق الانتباه الدقيق، ليس من جانب هذا المجلس فحسب بل ومن جانب جميع الذين يهتمون بقضية السلام والحرية أيضاً.

إن وفدي يؤيد مشروع القرار السويدي، وسوف يصوت في صالحه بالطبع. وإني أعتبر مشروع القرار المذكور حداً أدنى لما يستطيع مجلس الأمن أن يقوم به في القيام بمسؤوليته الرئيسية في حفظ السلام والأمن في العالم.

كلمة مندوب الجمهورية العربية وأعطيت الكلمة للسيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة فقال:

لن ألقي خطاباً فيكم يا حضرة الرئيس. وما دام مشروع القرار السويدي أمامنا، فإني سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات. لقد أيد ممثل الولايات المتحدة القضية اللبنانية، بدون تقديم أية براهين، وبدون شرح الأسباب التي جعلته يتخذ مثل ذلك الموقف. ولسوء الحظ، اتخذت الولايات المتحدة ذلك الموقف حتى قبل بحث هذه القضية في مجلس الأمن. وهذا واضح من بيانات المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة. والذي يبعث على المزيد من الأسف، أنه كان من الضروري، لدى عرض مشروع القرار السويدي، أن تدعى حكومة الولايات المتحدة إلى عدم اتخاذ موقف حرج، تجاه القضية في هذا الوقت، ولا سيما أن مشروع القرار المذكور لا يتقدم

بأي حكم مسبق في القضية، كما أن الولايات المتحدة أبدت استعدادها لتأييده.

هذا، وإني لم أملّ أبداً في أن أتمكن من إقناع ممثل المملكة المتحدة بأن موقفنا يرتكز على أسس سليمة. لقد اتخذ حضرته موقفاً في هذا الصراع منذ وقت طويل، إلاّ أنني اندهشت من العنف الذي بدا في بيانه. ويظهر أنه يخشى من مهاجمتنا للبنان. لسنا نحن الذين يقترفون الاعتداء في الشرق الأوسط، ولا أجد من الضروري أن أستعيد سلوك حكومة المملكة المتحدة منذ ما يزيد على عام واحد بقليل في ذلك الجزء من العالم. إن محاضر مجلس الأمن والجمعية العمومية خير ما ينطق في هذا الخصوص.

لقد أيد وفد المملكة المتحدة، بكل بساطة، ادعاءات وزير خارجية لبنان، بدون تقديم أية عناصر جديدة في الموضوع. ولهذا السبب، في هذه المرحلة من النقاش، لا أعتقد بأنه من الضروري الرد على ممثل المملكة المتحدة حول القضايا الصحيحة التي عالجتها مطولاً بالأمس. وآمل في أن اتخاذ موقف كهذا يقدم حكماً مسبقاً في القضية، لن يؤثر على حكم أو موقف فريق المراقبة الذي يقترح تشكيله ممثل السويد في مشروع قراره لحسن الحظ، لم تصدر أكثرية أعضاء مجلس الأمن، وخصوصاً الذين تكلموا اليوم، حكماً مسبقاً في الموضوع.

وهناك ملاحظة أخرى أود إبداءها. إني لا أدري إذا ما كان من الضروري لي أن أنظر بصورة جدية إلى الخطاب الذي ألقاه السيد الجمالي. وإنه ليدهشني أن أرى أحد أعضاء مجلس الأمن، وهو يمثل إحدى مناطق العالم، يتخذ مثل هذا الموقف، بدلاً من تقديم مقترحات إنشائية كتلك التي قدمها بعض الوفود هنا. ولكن لا شيء يأتي من السيد الجمالي يدهشني إذ لحسن

الحظ، من الصعب النظر إليه بصورة جدية. وإنني لن أتنازل فأرد على إهاناته، مع أنه من السهل إهانة الآخرين، وأستطيع أنا القيام بذلك، إلا أنه من الصعب جداً عندئذ أن يكون الإنسان موضوعياً ويحترم مجلس الأمن الذي يتشرف السيد الجمالي بعضويته. هذا، وبالكاد أشار خطابه، المليء بالمغالطات المفضوحة والافتراءات الكاذبة، إلى الموضوع المبحوث الآن، ألا وهو موضوع الشكوى اللبنانية.

إن الجمهورية العربية المتحدة لا تحتاج إلى تعلّم دروس من السيد الجمالي. إن للجمهورية العربية المتحدة سياسة، وإنها تعرف ماذا تريد، إنها تريد ازدهار الشعب العربي وسعادته وخيره فقط. وإن بحث أمر كهذا مع السيد الجمالي يضفي عليه شرفاً كبيراً جداً.

رد مندوب العراق وتولى الدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق الرد على السيد عمر لطفي فقال:

إن ما أدليت به بالأمس كان وجهة نظر شريفة حول الوضع. وإني أكرر هنا ما قلته الليلة الماضية فأقول: إننا نضمر كل حسن نية، وكل صداقة، لكل دولة عربية. وكل ما نريده هو أن لا يكون هناك تدخل، وأن لا يكون هناك تقويض لاستقلالنا، تقوم بهما أية دولة عربية.

وعندما تكلمت الليلة الماضية عن ما تقوم به الناصرية فإني أقول بأن لديّ الأدلة المادية، التي تدعم ما قلته. إنني لا ألقي الكلام على عواهنه. إنني أعرف بأنني أعيش، صباح مساء، في جو مليء بالدعايات ليلاً، وبالافتراءات نهاراً. وهذا هو ما يهدّد الأمن في العالم العربي.

إننا نود أن يكون للكلمات التي قالها السيد لطفي معناها الحقيقي. ليوقفوا

الإذاعة، وليقل لي بأن الراديو قد توقف، منذ هذه الليلة عن شن الهجمات على العراق، هل يمكنه تأكيد ذلك للمجلس؟ إذا فعل ذلك، فإني سأكون سعيداً جداً. ليقفوا عملاءهم عن إثارة المعارضة بأسرها، والغوغاء بأسرهم، والديموغاجية في جميع أنحاء العالم العربي.

هذا، وقد تسلمت المجلة التي أحملها الآن بين يدي بالأمس، وإني أتمنى أن يراها كل عضو في المجلس. اسم هذه المجلة **الأمة العربية**، وسأقرأ لكم العناوين فيها، وهي تصدر على فكرة، في سوريا، ويجري تحريرها هناك أيضاً.

المقال الأول بعنوان: «شمعون الجاسوس في الاستخبارات البريطانية. النصر للجماهير العربية في لبنان».

المقال الثاني بعنوان: «في السياسة العربية، وزارة من اللصوص والمحرضين والخونة، وزارة يؤلفها الأمير فيصل في العربية السعودية».

المقال الثالث بعنوان: «مدينة حلب تشترك بنشاط في القيام بواجبها في مساعدة الجماهير في لبنان في نضالها ضد الحكومة».

ويقول المقال الرابع ما يلي:

«الرسالة الأولى من لبنان تشرح الوضع كما هو لقد خدع كميل شمعون الجنرال شهاب، ولا يريده المسلمون رئيساً للوزارة».

ثم يتابع المقال كلامه فيقول: «أيها الأميركيون... ارفعوا أيديكم عن لبنان».

ويقول المقال الخامس:

«ثورة الحرية ضد الظلم والدكتاتورية».

ثم يتابع المقال كلامه فيقول:

«كميل شمعون: سوء الحظ والزلزال والفياضانات والحرائق. كل ذلك وقع في عهد المجرم شمعون منذ أن تولى الحكم».

وبعد ذلك، يقول المقال:

«إن حكام العراق عبيد الدينار، باعوا أنفسهم إلى الاستعمار».

من كل هذا نلاحظ أن لبنان والعربية السعودية والعراق، الواحد تلو الآخر، قد شملتها تهجمات محلية تصدر في دولة عربية شقيقة. ومع ذلك، فإن ممثل الجمهورية العربية المتحدة لا يريد أن يأخذ كلامي على محمل الجد. فلندعه يفعل ذلك إلاّ أن الحقائق موجودة، إن السلام في العالم مهدّد، وإن الأمن مهدّد أيضاً، ومع ذلك فهو يقول إنه لن يأخذ السيد الجمالي وكلامه على محمل الجدّ. إنني أناشده، وأناشد حكومته أن يضعا حداً لمثل هذه الأمور. وإذا ما فعل ذلك، فذلك كل ما ينبغي ونريد. إننا لا نريد شيئاً منكراً أبداً، وإننا نتمنى لكم كل حظ جيد، كما أننا لا نفكر إلاّ بخيركم. وكل ما نريد منكم عمله هو إيقاف هذا الجهاز الذي يصيب علاقاتنا الأخوية بالضرر والأذى. إننا إخوانكم، ونريد النية الحسنة، كما نريد السلام في الشرق الأوسط.

كلمة مندوب الاتحاد السوفياتي

وهنا تكلم سوبوليف مندوب الاتحاد السوفياتي مرة أخرى فقال:

أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول المناقشة التي تمت في مجلس الأمن بخصوص شكوى لبنان. ويرغب الوفد السوفياتي، قبل كل شيء، في أن يشير إلى أن ممثلي بعض الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قد أيدوا بشكل تآمري، شكوى حكومة لبنان، وبعملها هذا، تكون هذه الدول قد اتخذت موقفاً غير موضوعي مفضوح، موقفاً

متحيّزاً، يرتكز مباشرة على سياستها الخارجية بالنسبة لأقطار الشرق الأدنى والأوسط.

ولا يمكن وصف ذلك الموقف بطريقة أخرى، ما دام أن ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد تجاهلا كلية وتماماً البيانات الرسمية التي قدمتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك ما قدمه ممثلها في مجلس الأمن. إنهما لم يأخذا في الحسبان الحقائق الملموسة، ولا الحجج التي قدّمت، والتي لا تترك أي مجال للشك في أن شكوى حكومة لبنان لا أساس لها.

لن نعيد الآن أبداً الحقائق التي قدمناها في جلسة سابقة لمجلس الأمن، تلك الحقائق التي تثبت تدخّل المملكة المتحدة والولايات المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، كما تثبت أيضاً استعدادهما للتدخل العسكري في تلك البلاد. إلا أننا لا نستطيع إلا أن نلفت انتباه مجلس الأمن إلى بعض الإجراءات التي أعدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن قد بدأ في مباحثاته.

من الواضح أن الولايات المتحدة لا تعتمد كثيراً على أي قرار لمجلس الأمن، إذ إنها تعتمد أكثر على طائراتها النفاثة. وإلا، كيف يمكن تفسير حقيقة واحدة، وهي أنه في نفس الوقت الذي يتكلم فيه المستر لودج في مجلس الأمن، حول إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة إلى لبنان، تتخذ حكومة الولايات المتحدة قرارات، بغية إرسال شحنة كبيرة جديدة من الطائرات النفاثة إلى لبنان، لاستعمالها في القتال ضد الشعب اللبناني.

هذا، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات حول البيان الذي أدلى به السيد الجمالي، ممثل العراق. لم يكن ذلك البيان أول البيانات المملوءة بالعداء

والحقد المعروفين تجاه الاتحاد السوفياتي وبعض الدول العربية، التي حرّرت نفسها من نير الاستعمار. إن ما قاله لا يستحق أي رد لولا أنه يعبر عن اعتراف يقدمه شخص، ربط مقدراته بمقدرات الاستعماريين. وإذا ما أردنا أن نتابع حجج السيد الجمالي، فإن الخطيئة الرئيسية التي اقترفها الاتحاد السوفياتي هي أننا أيدنا، باستمرار وبعزم، آمال الشعب العربي في الوحدة، وأننا نؤيد آمال العرب في العيش في عائلة متحدة واحدة سعيدة، فإذا كان هذا الأمر في نظر البعض خطيئة أساسية، فإننا نعترف بذلك، ونقول: نعم، إننا نؤيد إقامة علاقات أخوية ودية بين الشعوب العربية، وتدعيم استقلال أقطار الشرق العربي، وذلك من أجل تدعيم السلام والأمن في تلك المنطقة.

إن سياسة الحكومة السوفياتية هذه تلقى تأييد العرب، لأن جميع الشعوب، التي جزأها الاستعمار منذ زمن طويل، والتي تعرف قيمة الدمية الشيوعية التي أقامها السيد الجمالي، وكأنها الدمية التي تقام في الحقول لتخويف الطيور، تسعى إلى نفس الأهداف. إننا نعرف بأنه لا توجد قيمة قبل هذه في كل ذلك. وقد صرح المستر دالس أيضاً بأن أحداث لبنان هي من فعل الشيوعيين. ولكن، لنر ماذا يقول اللبنانيون أنفسهم حول ذلك الادعاء.

نشرت صحيفة **التلغراف** اليومية اللبنانية، في عددها الصادر في ١٤ أيار، بياناً للسيد صائب سلام، رئيس الوزارة السابق، كرد على ادعاء المستر دالس، بأن أحداث لبنان إن هي إلا من أعمال الشيوعيين. وهذا البيان على فكرة هو جواب جزئي لوجهة نظر السيد الجمالي، يقول البيان:

مما يؤسف له أن زعيماً سياسياً مسؤولاً، كالمستر دالس، يدلي ببيان، يتجاهل تماماً فيه واقع الأمور في لبنان حيث تقوم عصابات مسلحة، بمساعدة الأوساط الحكومية، بقتل الناس. وإن ادعاءات المستر دالس بأن الأعمال

في لبنان يوحي بها الشيوعيون تنفيها حقيقة واحدة، وهي أن زعماء الطوائف الدينية، بما في ذلك البطريرك الماروني والمفتي والمشايخ وغيرهم، قد باركوا صراحة الحركة الشعبية هذه. ويريد اللبنانيون أمراً واحداً: الحفاظ على استقلالهم وكيانهم الوطني وتوطيد السلام في لبنان وغيره من الأقطار العربية.

وكلما أسرعت الولايات المتحدة في فهم الحقيقة الكبرى، وهي أن الحركة الوطنية الحقيقية ضد سياسة الولايات المتحدة لا دخل لها بالشيوعية، كلما كانت الفائدة التي تنالها أكبر، وبذلك تساهم في قضية السلام.

هذا، وقد أشار السيد الجمالي إلى العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة، وخصوصاً إلى المساعدة التي قدمها الشعب السوفياتي إلى الرئيس عبد الناصر. ويصعب عليّ أن أتكلم حول ما اقتبسه السيد الجمالي من البيان الذي ألقاه المستر خروتشيف يوم ١٦ أيار لأننا لم نتمكن من إيجاد مثل ذاك البيان. إلا أننا نعرف أمراً آخر... فبعد عودة الرئيس عبد الناصر إلى القاهرة يوم ١٧ أيار، قال بأن رئيس الوزراء خروتشيف قد أكد له بأنه لا يريد من الجمهورية العربية المتحدة شيئاً آخر اللهم إلا الصداقة الخالصة، وأن العلاقات بين الشعوب لا تكون مشروطة بأية احتياطات، وأن المنفعة المتبادلة لا ترتبط بأية شروط.

صحيح أن الاتحاد السوفياتي يعطف كثيراً جداً على الرئيس عبد الناصر وشعبه، كما أنه يرتبط بالشعب بأواصر قوية من الصداقة، وهي صداقة مبنية على أساس ما قدمه الرئيس عبد الناصر في قضية التحرر الوطني للبلاد، يرى الاتحاد السوفياتي فيه بطلاً قومياً للجمهورية العربية المتحدة، بطلاً رفع بجرأة راية الحرية لبلاده، وبيّن الطريق للأقطار العربية الأخرى، التي لم تحرر نفسها تماماً من النير الاستعماري.

وقد كرر السيد الجمالي مزاعم الدول الغربية، التي أكل الدهر عليها وشرب، حول مطامع الاتحاد السوفياتي في التسلل إلى الشرق الأدنى والأوسط، واستخدام علاقاته الودية مع الجمهورية العربية المتحدة في هذا السبيل. وإني لا أظن بأنه من الضروري تفنيد مثل هذه المزاعم الحمقاء. على السيد الجمالي أن يعرف بأن علاقات الاتحاد السوفياتي الودية مع الشعوب العربية قائمة على مبادىء المصلحة المتبادلة وعلى أساس اتفاقيات التبادل الثقافي والتجاري وغير ذلك.

إننا لا نحاول كسب أي شيء من الشعوب العربية، مما يتناقض مع سيادتها ومصالحها الوطنية، وليس للاتحاد السوفياتي أية مطامع استعمارية من أي نوع. كما أننا لا نحاول أن نحصل على امتيازات للزيت من الشعوب العربية، وليست لنا أية أنابيب للنفط، كما أنه ليست لنا أي قواعد عسكرية ذات أهداف عدوانية.

هذا، ولم يقم الاتحاد السوفياتي، بأي شكل، بكبح حركات التحرر الوطني في بلاد العرب. وإن أقوال السيد الجمالي في هذا الخصوص غريبة وتحريضية، عندما يدّعي بأن الاستعمار الغربي قد مات، وبأنه صار من عداد الماضي، وبأنه صار لا يهدد شعوب الشرق الأدنى والأوسط، وآسيا وأفريقيا. فهل هذا الادعاء يتفق مع ما قيل في مؤتمر باندونغ الذي اشترك فيه السيد الجمالي على حد قوله؟ إننا نعرف أن مؤتمر باندونغ قد اعترف بالاستعمار على اعتبار أنه شر موجود، وأن إخضاع الشعوب إلى الدول الأجنبية لا يتفق مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة. وإني متأكد من أن أعضاء المجلس يعرفون جيداً القرارات التي اتخذتها الدول الأفريقية المستقلة في أكرا، وهي الأقطار التي تواجه قضية التخلص من آثار الاستعمار في حياتها القومية، وقد

كانت القرارات الرئيسية في مؤتمر أكرا تشكل شجباً للاستعمار، وتأييداً تاماً للشعوب التي تناضل من أجل الوصول إلى استقلالها الكامل.

فهل يستطيع الجمالي أن يدلي بمثل ذلك البيان أمام شعوب القارة الأفريقية؟ وماذا يكون جواب شعبي عمان واليمن مثلاً، لو ادعى السيد الجمالي بأن الاستعمار الغربي قد مات ولا وجود له أمام تلك الأحداث؟

هذا، ويود الوفد السوفياتي أن يشير مرة أخرى، إلى أنه من واجب جميع أعضاء مجلس الأمن أن يعالجوا هذه القضية المعروضة أمامهم، مدركين كامل المسؤولية المترتبة على ذلك، وأن يرفضوا سياسة إخضاع الشعوب العربية، تلك السياسة التي لا يمكن تحملها. وفي هذه الحالة على مجلس الأمن أن لا يؤيد شكوى الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، وهي الشكوى التي لا مبرر لها. إن معالجة كهذه فقط تستطيع أن توقف خطط التدخل في شؤون لبنان الداخلية التي يقوم بها البعض، بشكل يتعارض مع المصالح الوطنية للشعوب العربية.

مالك يختتم المناقشات

واختتم الدكتور شارل مالك مندوب لبنان مناقشات المجلس بالبيان التالي:

أود، في هذه المرحلة التي وصلت إليها مناقشات مجلس الأمن، أن أبدي بعض ملاحظات مقتضبة أراها ضرورية، خاصة أن مجلس الأمن يوشك أن يتخذ قراره في هذه القضية.

عليّ أولاً أن أعلق على بعض الاستشهادات التي اقتطفها السيد سوبوليف من الصحف اللبنانية. فمن الثابت أن السيد سوبوليف انتقى واحدة من الجرائد التي تروقه، إذ إن جريدة **التلغراف** في بيروت هي بمثابة

جريدة **الأومانيته** في باريس و**الدايلي ووركر** في نيويورك (إن كانت هذه الأخيرة لا تزال تصدر).

وإنه ليسرنا أن نسمح لوجهة نظر كهذه أن تعلن في لبنان، لأنه من المستحيل أن يستشهد بجريدة في موسكو لا تكون تعبر عن وجهة النظر الرسمية لحكومة الاتحاد السوفياتي. إن الصراع الذي نقوم به الآن في لبنان يهدف بالضبط إلى الحفاظ على هذا النمط من الحياة الذي يتيح لجميع الآراء، بما فيها الرأي الشيوعي، بأن تنجلي بحرية في مجتمعنا. بقي أن نعلم إلى أي حد ستؤثر الحرية المعطاة لمثل هذا النوع من الآراء على الحرية بوجه عام.

هذا هو السؤال الأخير الذي يلقى علينا في لبنان وعند كثير من البلدان الأخرى.

وعلى كل حال، تجدر الإشارة إلى أن الاستشهادات التي انتقاها السيد سوبوليف من جريدة **التلغراف** ومن جرائد أخرى تعطي لما يجري في بلادنا صورة لا تنعكس عليها سوى وجهة نظر الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية الدولية.

لقد استشهد السيد سوبوليف بالبطريرك وبرؤساء وزراء سابقين، وببعض الشخصيات. وهنا أيضاً نرى أنفسنا سعداء لتوفر هذه الحرية التي تفسح المجال لكل واحد في لبنان أن يعبر عن رأيه.

إن الأزمة التي نجتازها حالياً تدفعنا إلى التساؤل إلى أي مدى نستطيع أن ننعم بهذه الحرية دون أن نسيء إليها، فتنهار وتصل إلى مرحلة يصبح معها الكلام متعذراً على المعارضة في بلادنا. إننا نناضل كي لا نصل إلى هذه المرحلة.

لقد تكلمت مطولاً في جلسة سابقة عن البطريرك وعن آرائه السياسية. إنه لشخص شريف وهو يستطيع أن يحل رعاياه من خطاياهم ولكن أقل من عشرة بالمئة من هؤلاء يشاركونه تفكيره. وعليه فإنه على الصعيد السياسي لا يمثل أحداً.

أما الرؤساء السابقون للحكومات ورئيس بلادي السابق الذين ذكرهم السيد سوبوليف فإنه ليسعدنا أن يكونوا على قيد الحياة وأن يتمكنوا من الإفصاح عن آرائهم بحرية. ولا يسعني إلا التمني بأن تتمكن حفنة من رؤساء الوزراء السابقين في بلدان أخرى من الشرق الأوسط - الذين لم نعد نسمع لهم صوتاً - من إسماع صوتها الآن حتى يستطيع السيد سوبوليف ترديد صدى هذه الأصوات عندما تتكلم.

لقد كنت سعيداً جداً، بل تشرفت بالإصغاء إلى السيد سوبوليف وهو يستشهد بمعارضتنا، المعارضة الحقيقية التي تقوم في بلد تعطى لها فيه جميع الحريات، وأكيد أن السيد سوبوليف لم يكن لا منصفاً ولا واقعياً - وأكرر هنا تعابير سبق له ورددها مراراً - عندما اكتفى بذكر اتجاه واحد من اتجاهات الرأي العام اللبناني، ذلك الاتجاه الذي استرعى انتباهه أكثر من غيره. وبديهي أن هذا هو الأسلوب الثوري، الأسلوب القاضي بمساندة وجهة نظر ما أينما وجدت، فتشجيعها، ومؤازرتها، فتنظيم دعاية فعالة لها في الكون أجمع، فشق الطريق إلى الثورة ليس في لبنان وحسب بل في كافة الأقطار الأخرى.

إننا اليوم، في الشرق الأوسط، نشهد بأنفسنا هذا الاتجاه بالذات يجعل المرء، من خلال رغبته الشخصية، يختار تماماً ويدعم، بين حركات متعددة، تلك التي تتقارب سياسياً ووجهة نظره هو. وإنني على يقين أنه لا

بد من اجتياز هذه المرحلة. كما أن لي ملء الأمل بالتغلب على الصعوبات وبالمحافظة على تشعب الآراء وتعدد الحريات وتنوعها ليس فقط في بلادي، بل وفي الشرق الأوسط أجمع. وعليه فإن ما استشهد به السيد سوبوليف - وإني متأكد أنه مطلع أوسع الاطلاع على صحفنا ومجلاتنا وبيانات رؤساء وزرائنا السابقين وسائر الزعماء، إن ما استشهد به له أطيب الوقع عندنا بل وهو بجانب مصلحتنا، إذ إنه يبين للمجلس حقيقة الصراع الجاري حالياً في الشرق الأوسط؛ هذا الصراع الذي يكمن وراء مشاكلنا الحاضرة ويتعداها، تلك المشاكل التي سنتغلب عليها بإذن الله.

ومهما كان القرار الذي سيتخذه المجلس، فإني أعتقد - بل وآمل أن حضرة الرئيس سيفيدني بشأنها عند انتهائي من الكلام - أن المجلس سيظل واضعاً يده على القضية كيفما تنتهي بعد قليل هذه الجلسة، وأياً كان موقف المجلس من حيث اتخاذ قرار أو عدم اتخاذه. ويهمنا جداً أن نعلم اليوم أن المجلس سيبقى واضعاً يده على هذه القضية حتى بعد المحاولة التي يقوم بها من أجل الوصول إلى قرار. ولي كلمة أخيرة، إن مجمل هذه القضية التي درست هنا يمكن اعتبارها على صعيدين مختلفين: صعيد التدبير المباشر المستعجل، وصعيد التدبير الأساسي النهائي. فصعيد التدبير المباشر المستعجل هو الذي استرعى، بوجه عام، انتباهنا، إذ إن الاضطرابات لا تزال قائمة في لبنان كما وأن هناك تدخلاً شاسعاً في شؤوننا الداخلية اضطرنا إلى رفع قضيتنا إليكم، وقد قرب المجلس، بعد أن أبدت عدة حكومات وجهات نظرها، من المرحلة التي سيتخذ أو لا يتخذ فيها قراراً. وسنعود جميعاً إلى بلادنا وننتظر الأحداث. فعلى هذا الصعيد الهام يمكن مواجهة المشكلة لأنه بالواقع صعيد العمل والسرعة اللذين يسترعيان غالباً انتباه المجلس.

وهناك، كما قلت سابقاً، صعيد نهائي أساسي لهذه القضية يمكنني أن أسميه بالصعيد التاريخي، أي المسائل الجوهرية التي يثيرها التاريخ من خلال أزمة لبنان. فهي أزمة تثير مشاكل سياسية في إطار التاريخ ومن أجله. وسأقول باختصار ما هي بنظري تلك المشاكل.

إن الأزمة القائمة عندنا تضع أمام الأمم المتحدة، كمؤسسة، مشكلتين: أما المشكلة الأولى فهي مشكلة الدول الصغرى ومصيرها في الأمم المتحدة:

هل بإمكان الجمعية أن تحمي هذه الدول أم أنها أمست معتركاً تتجابه فيه الدول الكبرى، تاركة الصغرى منها لمصير بائس ملقية بها على هامش الوجود في منظمة الأمم... إن هناك قسطاً ولو ضئيلاً من حماية الأمم المتحدة يمكن للدول الصغرى أن تعتمد عليه - إن الأزمة في لبنان تطرح هذه المشكلة.

وهنا سؤال آخر: هل بإمكان جهاز الأمم المتحدة بل هل بإمكان الفكرة التي تقوم عليها هذه المنظمة مواجهة كل نشاط هدام بل وكل اعتداء غير مباشر... إنه من السهل طبعاً معالجة الاعتداء المباشر الحسي كما هو الحال عندما تجتاز جيوش نظامية حدوداً معينة. ولكن هل باستطاعتها معالجة الاعتداء غير المباشر وأعمال التخريب...

هذه بالواقع هي الأسئلة التاريخية التي تطرحها قضيتنا على الأمم المتحدة والعالم أجمع، كما أنها تثير بالنسبة للعرب مشكلتين تاريخيتين أساسيتين سأتحدث عنهما الآن:

أولاً: هل ثمة مكان لدولة عربية صغيرة مستقلة؟ أو أنه على الدول الصغرى، عاجلاً أم أجلاً، أن تذوب في دولة كبرى... سؤال تاريخي أساسي تثيره أيضاً أزمتنا الحاضرة.

أما السؤال الثاني الذي تتوجب الإجابة عنه، مهما كان الجواب عن السؤال الأول، فهو التالي: هل يتطور الوضع الجديد في العالم العربي تطوراً شاملاً أم تطوراً فردياً، جزئياً، خاصاً، منافياً لأي تطور آخر؟ وبعبارة أخرى هل الفلسفة الأساسية التي ستعم العالم العربي الجديد ستأخذ أساساً لها الشمول أم أنها مبنية أو ستبنى على اعتبارات جزئية، فردية، خاصة... فهنا إذن السؤال الثاني ذو الأهمية الكبرى بل السؤال التاريخي الذي تثيره أزمتنا بالنسبة للعالم العربي.

أما بالنسبة للبنان نفسه فإن قضيتنا تضع أمامه أمرين أساسيين:

أولاً: هل باستطاعة لبنان الصمود أمام الضغط؟ وهل يملك الحكمة السياسية والأدبية والمرونة اللازمة الضرورية التي ستمكنه من البقاء بعد هذه التجربة...؟ إنها تجربة النار بالنسبة للبنان وسلامته.

ثانياً: هل للبنان صداقات كافية في الشرق الأوسط وفي العالم تخوله الصمود أمام هذا الضغط...؟ هنا محك حقيقة صداقته.

وتطرح الأزمة اللبنانية على بساط البحث أيضاً أموراً ذات أهمية أساسية وتاريخية بالنسبة للاتحاد السوفياتي، لأنه حاضر اليوم في الشرق الأوسط، وحكم حضوره هذا – الذي نلمسه ولا شك – يثير عدة مسائل منها معرفة ما إذا كنا سنتعرف إلى عهد تعاون وسلم هناك، ليس بيننا فقط بل بيننا وبين سائر الدول في الشرق وفي العالم. ومنها أيضاً معرفة ما إذا كان حضور الاتحاد السوفياتي الفعلي سيعني لنا وللعالم التقلبات الاجتماعية والثورات الجذرية وحسب (تلك الثورات التي ينتظر عدد لا يستهان به منها منذ زمن بعيد جداً)، أم أنه سيؤدي إلى ضمان السلم والأمن والحرية؟

وهذا السؤال نفسه يطرح على الصعيد التاريخي بالنسبة للاتحاد السوفياتي

الذي سبق له وكان في الشرق الأوسط يوماً.

أما بالنسبة للعالم الغربي فالمسائل الأساسية التي تثيرها أزمتنا هي:

هل الغرب في وضع يمكنه من مواجهة التحدي الذي يطبع علاقات الغرب بالشرق الأوسط أم أن هناك نقصاً أساسياً يشكو منه العالم الغربي يفرض عليه اعتزال تلك المنطقة نهائياً...؟

ولم أقصد بالاعتزال الاعتزال السياسي فهذا أمر مفروغ منه، لأننا نأبى الرقابة السياسية علينا من أنّى أتت، بل قصدت التخلي في مجالات الفكر والتأثير والمصالح والحضور.

لقد تكلم السيد سوبوليف في أحد تصريحاته، عن بعض أشخاص – وأنا بينهم – ناعتاً إياهم بالموالين للغرب ولم يتراء لي مطلقاً أن في هذه التسمية تحقيراً لي. فالعالم الغربي ليس عاطلاً برمته، لأن التعرف على كبار رجالات الفكر والحياة في التراث الغربي ودراستهم هو، في اعتقادي، شيء هام، وأظن أن روسيا نفسها مدينة بالكثير لهذا التراث الذي تغلغل فيها منذ ثلاثمئة سنة.

ولكن الأمر الضروري في الشرق الأوسط بالنسبة للغرب هو معرفة إلى أي حد بات إطلاق «نعت موالٍ» للغرب على أحدهم يشكل مأخذاً ولماذا... على الغرب أن يفكر في ذلك كما عليه أن يبيض صفحته، لا سياسياً فحسب بل وفي سائر المضامير الأخرى، فقضيتنا ستثير إذن هذه المسائل الجوهرية بالنسبة للعالم الغربي.

وأخيراً، فإن ما له بين هذه المسائل أهمية فائقة وأهمية تاريخية، قضية تثيرها أزمة لبنان في منطقتنا وأعني منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وهي هل

في ضياع استقلال لبنان أو هل في وجود أنشلوس بينه وبين أعضاء الشرق الوسط، خدمة للسلم والاستقرار لهذه المنطقة، هل إن ذلك سيخدم السلم والأمن أم سيكون فاتحة لسلسلة من الأحداث لا يمكن لأحد التنبؤ عن عواقبها...

أما من جهتي فأعتقد أن المحافظة على استقلال لبنان المطلق وسيادته وحريته الكاملتين ضرورة لسلم هذه المنطقة واستقرارها. وإذا كان الواقع يؤيد اعتقادي فعلى المنطقة كلها إذن واجب الاهتمام بهذا الأمر والسهر على إبعاد أي أنشلوس لأن فيه تعكيراً لذينك السلم والاستقرار. هذه بعض الأمور ذات الأهمية القصوى التي يفرضها التاريخ اليوم علينا في إطار هذه الأزمة اللبنانية الصغيرة.

وإني لأشعر بالفخر إذ أفكر بأن هذا البلد الصغير، بلدي، يثير جميع هذه المسائل لأنها في غاية الأهمية بالنسبة للعالم أجمع، ولمجلس الأمن الشكر منا لأنه أخذ علماً بقضيتنا مدللاً بذلك على عطف وانتباه وتفهم.

إن أي قرار تتخذونه سيلزمكم إذ إنكم أنتم المسؤولون في الدرجة الأولى عن ضمان السلم والأمن الدوليين، وأنتم أدرى بما يجب عمله في الظروف الحالية.

إننا لا نريد إلا العيش بأمان مع جيراننا ونرغب بتأدية قسطنا المتواضع من أجل الحرية والازدهار ومن أجل رفاهية شعوب الشرق الأوسط. وهذا لا يتوفر لنا إلا إذا كنا بعيدين عن القلق والتهديد، وشاعرين بأنفسنا أحراراً مستقلين لأنه يستحيل علينا العمل في جو من الخوف والرعب، إذ إن جواً كهذا يخنقنا تماماً.

وعليه فلكي يفسح لنا مجال المساهمة المتواضعة في هذه المنطقة، ثم

في العالم كله، يجب أن نكون متأكدين من صيانة حريتنا واستقلالنا، فلهذا السبب رفعنا قضيتنا إليكم ولهذا السبب أيضاً نثق بحكمكم وننتظره.

التصويت

الرئيس: لقد انتهى عدد المتكلمين المدرجين في القائمة، وسيطرح المجلس الآن مشروع القرار السويدي (اس - ٤٠٢٢) على التصويت.

وبعد ذلك جرى التصويت برفع الأيدي.

- المؤيدون: كندا، الصين، كولومبيا، فرنسا، العراق، اليابان، باناما، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأميركية.
- المعارضون لا أحد.
- الممتنعون عن التصويت: وحل إتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية.

الرئيس:

نتيجة التصويت هي ١٠ أصوات تؤيد مشروع القرار السويدي، بدون اعتراض أي صوت، مع امتناع صوت واحد وبذلك يكون مشروع القرار قد تمت الموافقة عليه.

كلمة مندوب روسيا وتكلم سوبوليف فقال:

إنني أرغب في شرح الأسباب التي جعلتني أقف ذلك الموقف في التصويت على مشروع القرار، الذي اتخذه مجلس الأمن الآن.

نظراً لأن ممثلي الجمهورية العربية ولبنان لم يعترضا على مشروع القرار، الذي قدمه الوفد السويدي، فإن الوفد السوفياتي قد امتنع عن التصويت. ولكن هذا لا يعني أبداً أننا قد غيرنا موقفنا بالنسبة للشكوى اللبنانية.

إن الوفد السوفياتي، بعد أن درس بعناية الحقائق والوثائق والبيانات المتعلقة بهذه القضية، ما زال يعتبر الشكوى اللبنانية، حول التدخل المزعوم من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، بلا أساس. وإن هذا الرأي لم يتغير أبداً بالمناقشات التي جرت في مجلس الأمن.

هذا، ويرغب الوفد السوفياتي في أن يشير، مرة أخرى، إلى أن مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار، لم يعبر عن أي رأي حول جوهر الاتهامات اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، بخصوص التدخل المزعوم في شؤون لبنان الداخلية.

إن الوفد السوفياتي مقتنع كما أعلن عن ذلك سابقاً، بأن أي حل للقضية، أو لكل ما له علاقة بالدولة اللبنانية هو في أيدي الشعب اللبناني أنفسهم، وبأن ذلك حق الشعب الذي لا جدال فيه. وإن تسوية الخلافات الداخلية التي انتشرت في لبنان، يجب أن يفتش عنها لا في مجلس الأمن بل في لبنان نفسه. ولذلك فإننا لا نرى أية ضرورة لأن يتخذ مجلس الأمن إجراءات من أي نوع.

ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن ننكر وجود تهديد بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية ولكنه ليس صادرا من الجمهورية العربية المتحدة كما قيل، بل من بعض الدول الغربية، المنهمكة الآن في استعدادات مكشوفة، للتدخل

المسلح في لبنان. إن هذه الأعمال خطيرة للغاية، ويجب أن توقف.

ويرغب الوفد السوفياتي كذلك في أن يعبر عن الأمل في أن جميع الدول ستتخذ موقفاً معقولاً وحكيماً، وأنها ستمتنع عن التدخل، بأي شكل في شؤون لبنان الداخلية، وأنها لن تسمح بإيجاد نقطة انطلاق حرب جديدة في ذلك الجزء من العالم.

كلمة مندوب الولايات المتحدة وتكلم كابوت لودج فقال:

إن الولايات المتحدة راضية عن العمل الذي قام به مجلس الأمن هذا اليوم. فقد وافقنا أولاً على القرار السويدي، الذي يشكل خطوة عملية نحو السلام.

وإننا على يقين من إن سكرتيرنا العام المحترم سيعمل بسرعته المعتادة، وبأنه سيرسل من يمثله إلى لبنان خلال أربع وعشرين ساعة.

هذا، وبالإضافة إلى القرار فقد ألقيت عشر خطب في المجلس وقد بينت تلك الخطب بوضوح التقدير الذي شعر به أعضاء المجلس تجاه البيانات التي قدمها ممثل لبنان.

إن الخطب والقرار مسؤولة عن الأعمال الإنشائية، التي نعتقد بأن مجلس الأمن يستحق الثناء والشكر عليها.

كلمة الأمين العام وهنا تكلم داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة فقال:

أشير إلى ما قاله الآن ممثل الولايات المتحدة، وأرغب في أن أعلم أعضاء

المجلس بأنني، منذ الليلة الماضية، قد اتخذت الخطوات التحضيرية. وآمل في أن يكون من الممكن لنا أن نرى تحقيق الآمال التي عبر عنها المستر لودج.

إنني أرى تنفيذ العملية بواسطة رجال من نوعين: ففريق الرقابة، الذي أشار إليه القرار، قد لا يكون في مسرح الأحداث غداً، لأنه يجب أن يتألف من رجال ذوي خبرة ومؤهلات عالية، ولا بد من جمعهم من مختلف أنحاء الكرة الأرضية. وأما الصنف الثاني من الرجال، أي الفريق الذي يخدم الفريق الرئيسي فيمكن تجنيدهم حالياً من رجال لجنة مراقبة الهدنة في القدس وهؤلاء، أو على الأقل بعضهم، يستطيعون أن يكونوا في لبنان غداً.

هذا، وستظهر صعوبة بالطبع في تخطيط نشاط لجنة مراقبة الهدنة وفي تحديد مركز أعضائها. إلا أنني لا أعتقد بأن هذا يسبب أي تأخير. لذلك، فإني أشعر بالسعادة لأني أستطيع أن أقول بأني أظن بأن الآمال التي أبداها ممثل الولايات المتحدة سيكون لها ما يبررها.

الرئيس: بموجب نصوص القرار يخول مجلس الأمن بتلقي المعلومات باستمرار بواسطة السكرتير العام، من فريق المراقبة. وإننا جميعاً نأمل في أن تكون تلك المعلومات التي نتلقاها محققة لآمالنا. ومهما كانت تطورات المستقبل، فإن المجلس يعتبر أن القضية ما زالت مفتوحة أمامه.

هذا «الكتاب»...
٥

قراءة في «كتاب» ١٩٥٨
بقلم محمد حسين شمس الدين
٩

محضر الجلسة الأولى

الجمعة ٦ حزيران ١٩٥٨

نص شكوى لبنان إلى مجلس الأمن ١٩
شارل مالك يفتتح الجلسة بتفصيل شكوى لبنان ٢١
رد عمر لطفي، مندوب الجمهورية العربية المتحدة،
على مطالعة شارل مالك ٥٨

كلمة مندوب اليابان ٧٢
كلمة مندوب العراق ٧٣
كلمة مندوب بريطانيا ٧٤
كلمة مندوب الولايات المتحدة ٧٥
كلمة مندوب فرنسا ٧٥
كلمة مندوب كولومبيا ٧٦
كلمة مندوب روسيا ٧٨
كلمة ثانية لمندوب العراق ٨١

كلمة مندوب كندا ٨٢
كلمة مندوب السويد ٨٣
كلمة مندوب باناما ٨٣
كلمة مندوب الصين ٨٥
كلمة الدكتور مالك في ختام المناقشات ٨٥
كلمة عمر لطفي في ختام المناقشات ٨٩
الرئيس يختتم الجلسة ٩٠

محضر الجلسة الثانية

الثلاثاء ١٠ حزيران ١٩٥٨

الرئيس يفتتح الجلسة الثانية ٩٥
بيان عمر لطفي ٩٦
رد شارل مالك ١١٣
كلمة مندوب السويد ١٢٤

تأجيل الاجتماع ساعة ١٢٦
استئناف الاجتماع ١٢٧

كلمة مندوب بريطانيا ١٢٩
كلمة مندوب العراق ١٢٩
كلمة المندوب الروسي ١٣٠
بيان مندوب روسيا ١٣٤
بيان مندوب العراق ١٤٧

كلمة مندوب فرنسا ١٦٣
كلمة مندوب الولايات المتحدة ١٦٧
كلمة مندوب بريطانيا ١٧٢

تأجيل الاجتماع ١٧٩

محضر الجلسة الثالثة

الأربعاء ١١ حزيران ١٩٥٨

كلمة مندوب اليابان ١٨٣
كلمة مندوب باناما ١٨٤
كلمة مندوب كولومبيا ١٨٨
كلمة مندوب كندا ١٨٨
كلمة مندوب الصين ١٩١
كلمة مندوب الجمهورية العربية المتحدة ١٩٢
رد مندوب العراق ١٩٤
كلمة مندوب الاتحاد السوفييتي ١٩٦
مالك يختتم المناقشات ٢٠١

التصويت ٢٠٩

كلمة مندوب روسيا ٢٠٩
كلمة مندوب الولايات المتحدة ٢١١
كلمة الأمين العام ٢١١

«وأنت تقرأ هذه المحاضر عن مناقشات مجلس الأمن الدولي ما بين ١٦ و١١ حزيران ١٩٥٨، أي عشية "الحرب الأهلية"، لا يسعك إلا أن تفكر بصوت عال: هو ذا التاريخ يعيد نفسه... وحرفياً! ذلك أن التطابق ما بين الموضوع آنذاك، بجوهره وتفاصيله المملة، وبينه الآن وهنا، يكاد يكون مذهلاً.

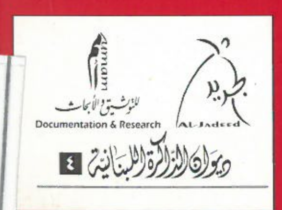
بالرغم من ذلك أجدني، بعد شيء من التدقيق، أعيد النظر في انطباعي الأول بأن تاريخنا يعيد نفسه.

فما يحدث اليوم، وإن كاد يكون صورةً مطابقة لما حدث قبل نصف قرن، ليس عوداً للتاريخ على بدئه، بل هو دليل قوي على أن الزمن اللبناني لم يتزحزح عن تلك اللحظة قيد أنملة.

إن المشكلة اللبنانية، أو القضية اللبنانية في مجمل التعاطي معها، لم تنتقل، بعد ١٩٥٨، إلى حال أخرى مختلفة ثم عادت أدراجها إلى مربع الأزمة الأول.

ما حدث عملياً هو مراوحة تاريخية، على مزيد من الشيء نفسه...».

محمد حسين شمس الدين



ISBN 9953-11-025-5